المشهد الإسرائيلي - مدار

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

الثلاثاء ٢٠٢٠/٤/٧ م الموافق ١٤ شعبان ١٤٤١ هـ العدد ٤٤٥ السنة الثامنة عشرة

بيرتس يحرّر حبل مقصلة العمل وميرتس يصارع للبقاء!

صفحـ(٥)ـة

تأثير كورونا في «الأمن القومي» الإسرائيلي.. عرض عام لأبرز النقاشات والاستنتاجات

صفحـ(٦)ـة

إرجاء إقامة حكومة نتنياهو الخامسة إلى ما بعد الفصح العبري وغانتس قد يطلب تمديد مهلة تكليفه!

سلسلة عراقيل وتعقيدات تقف أمام تشكيل حكومة نتنياهو الخامسة ما يجعلها تحت علامة استفهام *في حال أقيمت الحكومة فإن أزماتها السياسية والإدارية ستتفجر تباعاً بعد انتهاء أزمة الكورونا *على رأس نقاط الخلاف والأزمات المستقبلية: الموقف من ضم المستوطنات والتعامل مع الجهاز القضائي والمحكمة العليا

نتنياهو وغانتس: اللقاء تحت مظلة "كورونا".

(أ.ف.ب)

يبدو أن حكومة بنيامين نتنياهو الخامسة، التي سترتكز على الأغلبية التي ضمنها لها بيني غانتس بعد أن شقّ التحالف الأكبر لـ«أزرق أبيض»، ستكون بعد عيد الفصح العبري، الذي يبدأ هذا الأسبوع ويستمر أسبوعا، ما يعني أن على غانتس طلب تمديد أسبوعين لتكليفه، بموجب ما يتيحه له القانون. وقد ظهرت في المفاوضات نقاط خلافية بين الجانبين ستكون لاحقا نقاط أزمة مستقبلية، حتى وإن تم إيجاد مخرج لها كي يتم إقرار الحكومة. ورغم ذلك، فإن الاعتقاد السائد هو أنه سيتم تجاوز الخلافات في الدقيقة التسعين والحكومة ستقام.

وتنتهي فترة الأسابيع الأربعة لتكليف بيني غانتس بتشكيل الحكومة يوم الثلاثاء ١٤ نيسان الجاري، ويجيز له القانون طلب تمديد أسبوعين، لغاية ٢٨ نيسان الجاري، وبعدها ينقل رئيس الدولة مهمة التكليف لبنيامين نتنياهو. والاتفاق على أن يتولى نتنياهو رئاسة الحكومة أولا لمدة سنة ونصف السنة لا يتعارض مع تكليف غانتس بتشكيل الحكومة.

والنقاط الخلافية الأبرز في المفاوضات هي الموقف من فرض ما يسمى «السيادة الإسرائيلية» على كل المستوطنات ومناطق أخرى في الضفة، إذ يطالب الليكود بالإسراع بتنفيذ قرار الضم، في حين أن غانتس وحزبه «مناعة لإسرائيل»، الذي شكّل من جديد كتلة «أزرق أبيض»، يريد تأجيل الأمر إلى حين وجود موافقة في العالم، أو إبرام «اتفاق سلام نهائي». وبحسب آخر ما قالته مصادر في حزب غانتس، فإنه من الممكن تجاوز الخلاف حول الضم، من دون تقديم تفاصيل أوضح.

كما أن من بين النقاط الخلافية ما يتعلق بلجنة تعيين القضاة، إذ يطالب الليكود أن يكون له اثنان من السياسيين الأربعة في اللجنة التي تضم ٩ أعضاء، لأن عضوين سياسيين يحق لهما فرض حق النقض [الفيتو] على تعيين أي من قضاة المحكمة العليا المستهدفة أكثر من غيرها من طرف اليمين الاستيطاني.

وقد أدى قرار بيني غانتس وحزبه الانضمام إلى حكومة يرأسها نتنياهو لمدة سنة ونصف السنة، إلى شرذمة في الكتل المعارضة لاستمرار حكم نتنياهو. وأولاً أدى القرار إلى تفكيك تحالف «أزرق أبيض» إلى ثلاث كتل برلمانية، واحدة بقيت تضم حزبي «يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد، و«تلم» برئاسة موشيه يعلون، وكتلة ثانية تضم حزب «مناعة لإسرائيل» برئاسة غانتس وحصلت أيضا على اسم التحالف «أزرق أبيض»، والكتلة الثالثة تضم نائبين من اليمين الاستيطاني في حزب «تلم» وهما في طريقهما لحكومة نتنياهو.

وليس هذا فحسب، بل أدى الأمر أيضا إلى تفكك كلي لتحالف حزبي العمل وميرتس. وبعد أن انشقت النائبة أورلي ليفي- أبكسيس، التي تترأس حزبا صوريا أسمته «غيشر»، بعد أيام من إعلان النتائج النهائية، فإن رئيس حزب العمل، عمير بيرتس، فكك في نهاية الأسبوع التحالف مع ميرتس، إذ أن بيرتس مع زميله في الحزب إيتسيك شمولي هما أيضا في طريقهما إلى حكومة نتنياهو، وسيتوليان حقيبتين من حصة حقائب «أزرق أبيض»، فيما أعلنت النائبة الثالثة من حزب العمل ميراف ميخائيلي تمردها على القرار، وأعلنت أنها ستصوت على قرارات الحكومة وقوانينها بموجب ما يتناسب مع برنامج حزبها.

وفي حال تشكلت الحكومة برئاسة تناوبية بين نتنياهو وغانتس، فإنها من المفترض أن ترتكز على قاعدة ائتلافية ثابتة، تضم ٧٧ نائبا من أصل ١٢٠ نائبا، ولكن ليس مؤكدا ما إذا كانت كتلة «يمينا» التي لها ٦ نواب، من ثلاثة أحزاب يمينية استيطانية متطرفة، ستنضم إلى الحكومة، لأن توزيعة الحقائب المعلنة تبقيها مع حقيبة أو اثنتين هامشيتين، كما أن هذا سيخلق أزمة داخلية في الكتلة ذاتها.

يضاف إلى هذا أن التشكيلة التي اتفق عليها الحزبان، الليكود و«مناعة لإسرائيل»، وتضم ٣٤ وزيرا، ويكون فيها عدد متساو لكل واحد من الحزبين، تخلق تعقيدات جدية أمام «مناعة لإسرائيل»، الذي له ١٥ نائبا، ويقال إنه سيكون له ١٣ إلى ١٤ وزيرا، ما يعني أن كل نائب ستكون له حقيبة وزارية، ولكن حقيبتين منها سيتولاهما نائبا حزب العمل بيرتس- الاقتصاد، وشمولي- الرفاه. ولكن هذا لا يكفي لإنهاء التعقيد، لأنه في هذه الحالة لن يبقى لكتلة «مناعة لإسرائيل» نواب للعمل البرلماني الجاري والتفرغ للتصويت في الهيئة العامة. ومن أجل حل هذه القضية، فقد تم الاتفاق على توسيع مجال ما يسمى «القانون النرويجي»، الذي يجيز، بصيغته الإسرائيلية، لوزير من كتلة برلمانية حتى ١٢ عضوا، أن يستقيل من عضوية الكنيست، ويحل محله نائب من قائمة حزبه، وفي حال استقال الوزير فإنه يعود إلى عضوية الكنيست. ولكن هذه الصيغة لا تناسب «مناعة لإسرائيل»، الذي خاض الانتخابات بقائمة تحالفية مع حزبين، ويختلط فيها التدريج، بمعنى أنه حينما يستقيل وزير من «مناعة لإسرائيل»، فإن التالي قد يكون نائبا من كتلتي المعارضة، «يوجد مستقبل»، أو «تلم»، ولهذا فإن الليكود و«مناعة لإسرائيل» يريدان تعديل القانون بشكل مشوّه، من أجل تفكيك حتى قائمة الترشيحات الأصلية للكنيست، وليس فقط الكتلة البرلمانية، ويواجه هذا تعقيدات قانونية.

واقتراح القانون الجديد هذا يظهر كنوع من فساد الحكم، يضاف له مشروع قانون آخر ستقرّه حكومة نتنياهو- غانتس يمنح القائم بأعمال رئيس الحكومة مكانة رئيس حكومة في حال واجه لوائح اتهام، بمعنى أنه ليس مطالبا بالاستقالة من منصبه، وهذا من أجل ضمان استمرار نتنياهو في الحكومة عقب انتهاء ولايته بعد عام ونصف العام من تشكيل الحكومة.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل إن غانتس، الذي أعلن أنه سيحارب فساد الحكم، طلب إقامة مقر خاص للقائم بأعمال رئيس الحكومة، لنفسه، أسوة برئيس الحكومة، وهذا بكلفة تصل إلى ٤ ملايين دولار في ثلاث سنوات. وأمام كل هذا، كان غانتس قد تخلى كليا، بقراره، عن مشروع قانون من شأنه أن يمنع نتنياهو من تشكيل حكومة بعد انتخابات برلمانية تالية كونه يحاكم في قضايا فساد.

وهناك شبه اعتقاد لدى كثير من المحللين بأنه حتى في حال إقامة حكومة بنيامين نتنياهو الخامسة بين حزبي الليكود و«أزرق أبيض» فإنها لن تدوم طويلا، وهناك من يشكك في أن يأتي الوقت الذي سيتاح فيه لرئيس الحزب الثاني بيني غانتس تولي رئاسة الحكومة، بعد عام ونصف العام من الآن.

[طالع ص ٣]

بينيت لا ينفي قيام الموساد بسرقة معدّات طبيّة من دول أخرى لمواجهة فيروس كورونا!

لم ينفِ وزير الدفاع الإسرائيلي نفتالي بينيت قيام جهاز الموساد بسرقة معدّات طبيّة من دول أخرى لمواجهة فيروس كورونا.

وعندما سئل بينيت في مقابلة أجرتها معه إذاعة الجيش الإسرائيلي («غالي تساهل») أمس الاثنين عما إذا كان الموساد قام بسرقة معدات طبية، قال: «إننا نعمل بصورة هجومية وذكيّة».

وكانت وسائل الإعلام الإسرائيلية نشرت في الأيام الأخيرة أن الموساد نفذ خلال الأسبوعين الماضيين عمليّتين لإحضار معدّات طبيّة إلى إسرائيل من دول لا تقيم علاقات دبلوماسيّة معها، وذكرت أن العملية الأولى كانت من دولة خليجيّة، لكن لم تعلن عن هوية الدولة في العمليّة الثانية.

كما ألمح مسؤولون كبار في هذا الجهاز، في تصريحات لبرنامج «عوفدا» التلفزيوني التي تبثه القناة التلفزيونية ١٢، إلى أن الموساد قام بمثل هذه الفعلة.

وقال مدير غرفة العمليّات في الموساد للبرنامج: «سيكون هناك نقص كبير في المعدات الطبيّة في العالم. والناس سيموتون من نقص المعدات. ولكن في إسرائيل لن يحدث ذلك».

على صعيد آخر قال وزير الداخلية الإسرائيلي آرييه درعي إن الحكومة تدرس فرض إغلاق شامل في جميع أنحاء إسرائيل عشية عيد الفصح اليهودي الذي يصادف يوم الخميس المقبل، وذلك بغية منع تفشي فيروس كورونا.

وأضاف درعي أن الهدف من وراء هذا الإغلاق هو منع أي تحرك بين العائلات وإلزام كل مواطن بأن يقضي العيد مع الأشخاص الذين يعيش معهم حالياً.

وقبل تصريحات درعي هذه أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها قررت فرض إغلاق على مدن إسرائيلية أخرى بالإضافة إلى بني براك التي تقطنها أغلبية من اليهود الحريديم بسبب انتشار فيروس كورونا فيها. وهذه المدن هي: إلعاد، ومجدال هعيمق، وأشكلون، وطبريا، وأور يهودا، بالإضافة إلى عدد من الأحياء في مدينة القدس ومستوطنتي بيتار عيليت وموديعين عيليت في الضفة الغربية.

وأفيد أن الطريقة التي ستتبع في الإغلاق ستكون مشابهة للتي فرضت على بني براك وأنه سيكون للجيش الإسرائيلي دور كبير في هذه العملية.

وتم تكليف الجيش الإسرائيلي رسمياً يوم الجمعة الفائت بتقديم المساعدة لفرض الإغلاق على بني براك التي تعد بؤرة لفيروس كورونا، فيما قامت الشرطة بوضع حواجز عند مداخل المدينة وخارجها.

وقال قائد الجبهة الداخلية في الجيش الإسرائيلي اللواء تامير يدعي إنه من المتوقع إرسال الجيش إلى مدن أخرى تواجه تفشياً للفيروس.

[طالع تقارير أخرى حول تداعيات تفشي فيروس كورونا في إسرائيل ص ٢ و ٦]

استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» لشهر آذار ٢٠٢٠:

أكثر من نصف الإسرائيليين متشائمون حيال مستقبل الديمقراطية في إسرائيل في المدى المنظور!

أظهرت نتائج استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» لشهر آذار الأخير، والتي نشرت في الثلاثين منه، أن ٥٦٪ من الإسرائيليين «متشائمون» أو «متشائمون جداً» حيال مستقبل الديمقراطية في إسرائيل في المدى المنظور

من ناحية أخرى أعربت نسبة مرتفعة جداً من المواطنين الإسرائيليين (٥ر٧٣٪) عن شعور بالقلق، بدرجات متفاوتة، إزاء الوضع الاقتصادي خلال الفترة القادمة، حيال الأزمة الاقتصادية التي تجمع التقديرات والتوقعات على أنها ستنشأ جراء انتشار وباء الكورونا في العالم وفي أعقابه، كما سُجل ارتفاع حاد أيضاً في نسبة المواطنين الإسرائيليين الذين يخشون، بدرجات متفاوتة، إصابتهم هم أنفسهم أو أحد أبناء عائلاتهم بعدوى فيروس الكورونا، إذ بلغت هذه النسبة في آذار ٧٦٪، مقابل ٣٤٪ في شهر شباط السابق [طالع ص ٢].

وهذا المؤشر هو استطلاع للرأي يجريه «مركز غوطمان لدراسات الرأي العام والسياسات» (التابع لـ«المعهد الإسرائيلي للديمقراطية») بصورة شهرية. وهذا الاستطلاع، لشهر آذار الأخير، أجري في الفترة بين ٢٤ و٢٦ آذار الماضي وشمل ٦١١ رجلا وامرأة من المواطنين اليهود و١٤٩ رجلا وامرأة من المواطنين العرب، يشكلون معاً عينة قُطرية تمثل المواطنين البالغين (في سن ١٨ سنة وما فوق) في إسرائيل.

وبخصوص مستقبل الديمقراطية أظهرت نتائج الاستطلاع أيضاً أن ٥٢٪ من الإسرائيليين يعتقدون بأن النظام الديمقراطي في إسرائيل أصبح اليوم «في وضع خطير جداً»، بينما عبر ٣٦٪ منهم فقط عن قلقهم و/ أو تشاؤمهم حيال مستقبل الأمن القومي الإسرائيلي.

وتنسجم هذه النتائج تماماً مع الرأي السائد بين الجمهور الإسرائيلي عموماً (٥٢٪ من الجمهور) بأن الديمقراطية الإسرائيلية «تمر اليوم في أزمة خطيرة»، حسبما بينت نتائج الاستطلاع.

وفي هذا المجال، ظهر اختلاف كبير وواضح بين اليهود والعرب مواطني إسرائيل، فبينما انقسمت آراء اليهود حول هذا الموضوع، وبصورة لافتة، تبعاً للانتماء السياسي ـ الحزبي (اليمين ـ ٣٧٪، الوسط ـ ٧٦٪ واليسار ـ ٥ر٨٤٪)، أظهرت النتائج اتفاقاً واسعاً بين المواطنين العرب حول هذا الأمر ـ نحو الثلثين منهم (٦٥٪) يعتقدون بأن النظام الديمقراطي في إسرائيل «معرض لخطر جسيم»، بينما قال ١٩٪ منهم إنهم «لا يعرفون»!

وعلى نحو معاكس، ربما، أظهرت النتائج ارتفاعاً طفيفاً (من ٥٢٪ في شباط إلى ٥٤٪ في آذار) في نسبة الإسرائيليين المتفائلين بوضع الأمن القومي الإسرائيلي. وقد عزا معدو الاستطلاع هذا الارتفاع، ولو أنه طفيف، إلى التراجع الحاد في مدى وحدّة العمليات العسكرية على الحدود الإسرائيلية الجنوبية مع قطاع غزة.

وفي سياق الحديث عن الديمقراطية ومستقبل النظام الديمقراطي في إسرائيل، سئل المشاركون في الاستطلاع: ثمة من يدعي بأن الوقت الآن غير مناسب للاحتجاج على أعمال وإجراءات السلطات الحكومية الرسمية، حتى لو كان ثمة تخوف وقلق على مصير الديمقراطية الإسرائيلية، بينما يقول آخرون إنه من المهم دائماً وفي أي وقت، وخصوصا الآن في حالة الطوارئ كما أعلنت عنها الحكومة الإسرائيلية، أن يبقى الشعب بالمرصاد ويمارس الرقابة العامة، الجماهيرية، على السلطات الحكومية لئلا تسيء هذه استغلال الأزمة وتتذرع بها للمس بالقيم والحقوق الديمقراطية. فمع أي الرأيين تتفق أكثر؟

على هذا السؤال، أجابت أغلبية ضئيلة (٥٢٪) من الجمهور عامة بأنها تتفق أكثر مع الادعاء القائل بأن الوقت الآن غير ملائم لتنظيم نشاطات احتجاجية ضد السلطات. وقد اتفق مع هذا الرأي، أيضاً، ٥٤٪ من الجمهور اليهودي و٣٩٪ من الجمهور العربي. وهذه النسبة الأخيرة بين المواطنين العرب لا تمثل أغلبية حقاً، لكنها على أي حال أعلى من نسبة الذين يعتقدون (من بين المواطنين العرب) بأنه من الضروري البقاء بالمرصاد حتى في وقت الأزمات (٣٦٪).

وظهرت فجوة كبيرة جداً في هذا الموضوع بين الجمهور اليهودي نفسه، إذ بينت النتائج أن ٨٠٪ من مؤيدي اليسار يعتقدون بضرورة الاحتجاج في وقت الأزمات أيضاً، مقابل ٥٢٪ من مؤيدي الوسط، و٢١٪ من مؤيدي اليمين.

كلمة في البداية

هل بقي «يسار إسرائيلي» عدا في مخيلة نتنياهو؟

بقلم: أنطوان شلحت

يسود لدى البعض في إسرائيل اعتقاد بأن السقوط الأخير لحزب العمل على خلفية نية ثلثي نوابه (٢ من ٣ نواب!) الانضمام إلى حكومة بنيامين نتنياهو الخامسة، التي تجري هذه الأيام مفاوضات لتأليفها بين حزبي الليكود و«أزرق أبيض»، بما قد يعنيه ذلك من انهيار لـ«اليسار الإسرائيلي» التقليديّ وتلاشيه كليّاً، ناجم عن تبوء «مُخلّص دجّال» على شكل عضو الكنيست عمير بيرتس زعامته في آخر جولتين انتخابيتين من الجولات الثلاث التي جرت خلال العام الأخير.

ولا بُدّ من الإشارة في الوقت ذاته إلى أن جزءاً من هذا البعض لا يستنتج من ذلك فقط أنه لا يجوز من الآن فصاعداً ارتكاب خطأ كهذا، والسير مرة أُخرى وراء دجالين على غرار بيرتس، بل أيضاً يجب، بالإضافة إلى هذا، العمل على إقامة حزب يساري حقيقي، والكفاح من دون هوادة من أجل المبادئ الكونية لليسار المتمثلة بالأساس في السلام والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

ومثل هذا الاستنتاج يأتي، في أحيان كثيرة، كتحصيل للخوض في ماهية هذا «اليسار»، مع ملاحظة أن مثل هذا الخوض يفضي إلى خلاصة فحواها أنه يسار يعاني من أزمة هوية في الجانبين السياسي والاقتصادي- الاجتماعي.

وكما قلنا مرات من الصعب حصرها فهذا اليسار يشخّص عن اليمين، خلافاً لليسار في العالم، فقط بموجب موقفه من «عملية السلام». وبالرغم من ذلك فإنه حتى فيما يتعلّق بهذه العملية انقاد مثلاً وراء الرواية التي صاغها رئيس الحكومة الأسبق إيهود باراك، وهو نفسه أحد «رموز» هذا اليسار، وسيطرت بكثافة، على السجال السياسي والإعلامي، عقب فشل قمة «كامب ديفيد» العام ٢٠٠٠. فضلاً عن ذلك، فإن هذا «اليسار الصهيوني» لم يعد يرفع راية حقيقية فيما يتصل بالتخلّي عن احتلال ١٩٦٧. ورموزه هم نفسهم الذين بشروا أثناء أعوام أوسلو بأن الاحتلال انتهى عملياً، وأن ما تبقى هو بضعة أعوام من المفاوضات فقط. وحتى لدى عودة «اليسار الصهيوني» إلى الحديث عن احتلال ١٩٦٧ فالغاية القصوى الواقفة خلف الالتفات إلى هذا الجذر تبقى، في العمق، صرف الاهتمام والنظر عما ينطوي عليه هذا الاحتلال كذلك من ثابت ومتغير في السياسة الاسرائيلية الرسمية المؤدلجة بالصهيونية.

وربما يتعين أن نعيد التذكير بأنه ثمة في إسرائيل قراءات كثيرة تؤكد أن ما يعرف باسم «اليسار الصهيوني» لم يعد قائماً. ووفقاً لإحداها فهو لم يعد قائماً على الأقل منذ أن عبرت إسرائيل، العام ٢٠٠٥، «انقلاباً سياسياً» ترتب، ضمن أشياء أخرى، على خطة «فك الارتباط» عن قطاع غزة التي طرحها رئيس الحكومة السابق أريئيل شارون، واصطاد سياسياً من خلالها ليس أطرافاً خارجية فحسب، إنما أيضاً اصطاد أطرافاً إسرائيلية، لم يكن حزب العمل الوحيد بينها من خانة «أحزاب اليسار» تحديداً. وهناك من يرى أن هذا «اليسار» اختفى من واجهة الحلبة السياسية في إثر اذدنابه الكامل لخطة شارون السالفة، بموازاة هروبه من استحقاقات تحديد البحث حول هويته. وقد أظهر استطلاع للرأي العام أُجري فور الانتهاء من «فك الارتباط» مع القطاع، أنه حتى ٥٠ بالمئة من ناخبي حزب ميرتس عبروا عن رغبتهم في استمرار وجود حكومة شارون. وقالت غالبية المنتسبين إلى حزب العمل إنها ترغب بأن يخوض حزبها الانتخابات العامة المقبلة في قائمة يترأسها شارون.

وأخيراً وليس آخراً ينبغي التذكير، ربما بقدر كبير من المفارقة الساخرة، أن من بين القلائل الذين ما زالوا يؤمنون بوجود «يسار مؤثر» في إسرائيل رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، فيما يؤكد كثير من المحللين بالاستناد إلى واقع الحال أنه عندما يتكلم نتنياهو عن إيمانه هذا يبدو كما لو أنه يؤدي مقطعاً هزليّاً لا أكثر، أو يردّد نكتة سمجة.

استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» لشهر آذار ٢٠٢٠:

خشـية كبيرة جداً بين الإسـرائيليين من عدوى كورونا وقلق عميق حيال المستقبل الاقتصادي!

أعربـت نسـبة مرتفعة جـداً مـن المواطنين الإسرائيليين (٥ر٧٣٪) عن شعور بالقلق، بدرجات متفاوتـة، إزاء الوضـع الاقتصادي خـلال الفترة القادمة، حيـال الأزمة الاقتصاديـة التي تجمع التقديـرات والتوقعات على أنها ستنشـأ جراء انتشـار وباء الكورونا في العالم وفي أعقابه، كما سـجل ارتفاع حاد أيضـاً في نسـبة المواطنين الإسـرائيليين الذين يخشون، بدرجات متفاوتة، إصابتهم هم أنفسـهم أو أحد أبنـاء عائلاتهم بعدوى فيروس الكورونا، إذ بلغت هذه النسبة في آذار ٧٦٪، مقابل ٣٤٪ في شهر شباط السابق.

هـذه المعطيـات وغيرهـا ظهرت فـي نتائج اسـتطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» لشهر آذار الأخير، والتي نشرت في الثلاثين منه.

وهذا المؤشر هو اسـتطلاع للرأي يجريه «مركز غوطمـان لدراسـات الـرأي العام والسياسـات» (التابع لـ«المعهـد الإسـرائيلي للديمقراطية») بصورة شـهرية. وهذا الاسـتطلاع، لشـهر آذار الأخيـر، أجري في الفترة بين ٢٤ و٢٦ آذار الماضي وشمل ٦١١ رجلا وامرأة من المواطنين اليهود و١٤٩ رجلا وامرأة من المواطنين العرب، يشـكلون معاً عينة قُطرية تمثل المواطنين البالغين (في سـن ١٨ سنة وما فوق) في إسرائيل.

العرب أقل خشية من العدوى وأكثر قلقاً على الوضع الاقتصادي

الارتفاع الحاد في معدلات الخشـية من الإصابة بالعدوى سُـجّل بين المواطنين اليهود بشـكل خاص، إذ ارتفعت هذه النسبة من ٣٠٪ في شهر شباط إلى ٧٦٪ في شهر آذار، بينما ارتفعت بين المواطنين العرب في إسرائيل من ٥١٪ في شهر شباط إلى ٧٠٪ في آذار.

وبينـت نتائج الاسـتطلاع اختلافـاً واضحاً في الخشـية من الإصابة بعدى فيـروس الكورونا ما بيـن الرجال والنسـاء، إذ قالت ٨١٪ من النسـاء اليهوديـات (مقابل ٧٦٪ من النسـاء العربيات) إنهن يخشـين إصابتهـن أو أحد أفـراد العائلة بالعدوى، مقابل ٧٢٪ من الرجال اليهود و٦٦٪ من الرجال العرب.

لكن الخشية والقلق بين الجمهور الإسرائيلي لا يقتصـران على احتمال الإصابة بعدوى الفيروس فقط، وإنما يتعدان ذلك إلى الخشية والقلق حيال الوضع الاقتصادي في المستقبل المنظور، أيضاً، وخصوصـا في ضوء الأزمة الاقتصادية التي تبدو بوادرهـا واضحة تماما فـي العديد من المجالات والمؤشـرات، فـي أعقـاب الإجـراءات والقيود الصارمة التي فرضتها الحكومة الإسرائيلية على القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، والتي أدت إلى إبطاء المعاملات والفعاليات الاقتصادية بصورة حادة جداً، حد الشلل التام في العديد من الفروع والمجالات الاقتصادية المختلفة.

فقد أعربت نسـبة مرتفعة جداً من المشاركين في الاسـتطلاع، تشـكل أغلبيتهم الساحقة، عن «قلـق كبير» أو «قلق كبير جـداً» حيال أوضاعهم الاقتصاديـة في المسـتقبل المنظور. ويشـمل القلـق جميع الفئـات والمجموعات السـكانية، مـن دون اسـتثناء، غيـر أن نسـبة القلقين من بيـن المواطنين العـرب (٧٩٪) أعلـى منها بين المواطنيـن اليهـود (٧١٪)، بينما تقل النسـبة كثيراً بين اليهود الحريديم (٤٧٪).

وأظهـرت نتائج الاسـتطلاع تناسـباً واضحاً ما بين الخشـية مـن الإصابة بالعـدوى وبين القلق على الوضع الاقتصادي في المسـتقبل المنظور. فقد قالت أغلبية سـاحقة من المتخوفين جداً من الإصابـة بعدوى فيروس الكورونـا (٥ر٩٠٪) إنها قلقة أيضاً حيال الوضع الاقتصادي في المستقبل القريـب، مقابل أقل من الثلث (٣١٪) من الذين لا يخشـون الإصابة بالعدوى قالوا إنهم قلقون على مستقبلهم الاقتصادي.

وباء الكورونا والأداء الحكومي في مواجهته

بالإضافة إلى ما يثيره وبـاء الكورونا وما يثيره من مخاوف ومشاعر قلق بين الناس عموماً، تطرق الاسـتطلاع، بطبيعة الحال في هـذه الأيام، إلى ما تقرره وتتخذه الحكومة والسـلطات الرسـمية المختصة من إجراءات وتدابير ترمي إلى مواجهة هـذا الوبـاء، محاصرتـه ومنع تفشـي العدوى بمقاييس مرعبة كما حصل في عدد من الدول في العالم.

وفـي هـذا الشـأن، يـرى ٥٣٪ مـن الجمهور الإسـرائيلي أن الخطوات التي اتخذتها الحكومة لمنع انتشـار العدوى الوبائية بيـن الناس هي خطوات «مناسبة»، فيما رأى ٧٪ أن هذه الإجراءات «صارمـة جداً، مقابـل ٣٦٪ قالوا إنهـا إجراءات «ليست بدرجة كافية من الصرامة».

ويعتقـد ٥١٪ من الذين شـملهم الاسـتطلاع بـأن معالجة أزمة الكورونـا ينبغي أن تظل ضمن مسؤولية وزارة الصحة وتحت سيطرتها، بينما قال ٣٥٪ إن المسؤولية عن معالجة هذه الأزمة ينبغي أن تنتقل إلى وزارة الدفاع والجيش الإسرائيلي.

أما بشـأن القيود والتقييدات المشددة نسبياً التي فرضتها الحكومة والسـلطات الإسرائيلية لمحاصـرة وبـاء الكورونا ومنع تفشـيه بصورة واسـعة جـدا، فقد أعربـت غالبية سـاحقة من المشـاركين في الاسـتطلاع (٩١٪) عـن رضاها بهذه الإجـراءات واعتبرتهـا «ملائمة ومخففة جـداً»، بينمـا اعتبرتهـا أقلية صغيـرة (٦٪) «مشددة وصارمة جداً».

بيـن المواطنيـن العرب، تـرى الأغلبية (٨٥٪) أن الإجـراءات والتقييـدات الحكوميـة في أزمة الكورونا «مخففة»، مقابل ٩٪ منهم يعتقدون بأن هذه الإجراءات والتقييدات «مشددة جداً».

في السـؤال عن تقييم أداء الأذرع السلطوية / الحكومية المركزية في أزمـة الكورونا، تبين من النتائج أن المستشـفيات تحظى بدرجة التقدير الأعلـى (٨٣٪)، تليها وسـائل الإعلام (٥٨٪) ثم وزارة المالية (٣٩٪).

وتحظى المستشفيات بهذه النسبة المرتفعة (الأغلبيـة السـاحقة) مـن التقدير بيـن مجمل المواطنيـن، مـن اليهود والعرب، غير أن نسـبة التقدير بين المواطنين اليهود (٨٦٪) أعلى منها بكثير بيـن المواطنين العـرب (٦٧٪). وتحظى وسـائل الإعلام بتقييـم إيجابي بيـن الجمهور اليهـودي من مختلـف الانتماءات السياسـية ـ الحزبيـة (٥١٪ بين مؤيـدي اليميـن، ٦٦٪ بين مؤيدي اليسـار و٧١٪ بين مؤيدي الوسط)، بينما لا تحظـى وزارة الماليـة بتقديـر إيجابي في أي من المعسـكرات السياسـية ـ الحزبية (٤٥٪ بين مؤيـدي اليمين، ٣٢٪ بين مؤيدي اليسـار و١٨٪ بين مؤيدي الوسط).

وأظهرت النتائج تناسـباً واضحاً بين مسـتوى القلق على المستقبل الاقتصادي ودرجة التقدير لأداء وزارة المالية. فكلما كانت درجة القلق أعلى، كانت درجة التقدير أدنى.

وفي السـؤال عـن تقييـم أداء الشـخصيات الرسـمية المركزية، تبين أن المدير العام لوزارة الصحة، موشي بار- سـيمان طوف يحظى بدرجة التقدير الأعلـى (٦٨٪)، يليه رئيـس الحكومة، بنيامين نتنياهو (٥٨٪) ثم وزير الصحة يعقوب ليتسمان (٤٠٪).

واللافت للانتباه هنا، بل المثير، أن المدير العام لوزارة الصحة، بار- سـيمان طوف، هو الوحيد من بين الشـخصيات الرسمية المركزية الذي يحظى بتقديـر إيجابي بين المواطنين العرب (بنسـبة ٥٣٪).

ولدى توزيع الجمهور اليهودي إلى معسـكرات سياسـية ـ حزبيـة ودينيـة، يتضـح أن رئيس الحكومـة، نتنياهـو، ووزير الصحة، ليتسـمان، يحظيـان بتقدير إيجابـي بين أوسـاط اليمين والمتدينين فقط.

الثقة بجهاز «الشاباك» والجهات الحكومية

تطرق استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» في آذار إلـى أبعاد القرار الحكومـي بتخويل «جهاز الأمن العام» (الشاباك) صلاحية استخدام تقنيات الرصـد والمراقبة الأمنية لتعقب وتحديد حاملي فيروس الكورونا، وهو ما اعتبرته أوساط إسرائيلية واسعة جدا، سياسية وقانونية وحقوقية، تطوراً خطيراً جداً بما فيه من تجاوز خطير لخطوط حمراء تخص حقوق الإنسـان والمواطن، وفي مقدمتها هنا حقـه فـي الخصوصية وفي عـدم الخضوع للمراقبة والرصد الدائمين، دون توفر أية شبهات جنائية بحقه.

وتضمن الاسـتطلاع، في هذا السـياق، سـؤالاً بالنص التالي: «هل تثق، أم لا تثق، بجهاز الشاباك وبالجهات الحكومية التي تحصل على المعلومات من الهواتـف الخليوية الخاصـة بالمواطنين أن تسـتخدم هذه المعلومات لمنع تفشي العدوى بالكورونا فقط، وخلال الأزمة الحالية فقط؟».

في الإجابـة على هذا السـؤال، قالـت أغلبية المواطنيـن اليهـود (٦٣٪) بأنها تثـق بجهاز «الشـاباك» وبالجهـات الحكوميـة ذات العلاقة (مقابل ٣٢٪ قالوا إنهم لا يثقون)، بينما قال ٣٨٪ من العرب إنهم يثقون (مقابل ٤٥٪ قالوا إنهم لا يثقون) بجهاز «الشـاباك» وبالجهات الحكومية بأن لا تسـتخدم هذه المعلومات إلا في المعركة ضد تفشي وباء الكورونا.

في توزيعة الآراء بين المواطنين اليهود، تبين أن الأغلبيـة من بيـن المنتمين إلى معسـكريّ اليمين والوسـط السياسـيين ـ الحزبيين (٦٨٪ و٦٠٪ علـى التوالـي) تثـق بجهاز «الشـاباك» وبالجهات الحكومية ذات الشـأن، بينما لا تقول هذا سوى أقلية (٤٥٪) من مؤيدي معسكر اليسار.

أخيـراً، تطـرق اسـتطلاع «مؤشـر الصـوت الإسـرائيلي» في آذار إلى المأزق السياسي الذي تتخبـط فيه إسـرائيل منذ فتـرة طويلة، والذي انعكـس بثلاثة انتخابـات متتالية للكنيسـت الإسرائيلي في غضون أقل من سنة واحدة، دون أن تفضي هذه الانتخابات ـ حتى الآن ـ إلى تشـكيل حكومة إسـرائيلية قادرة علـى الحياة. وفي هذا السـياق، تبين من نتائج الاسـتطلاع أن ٥٧٪ من الجمهور الإسـرائيلي يؤيدون تشكيل «حكومة وحدة قومية» أو «حكومة طوارئ قومية» بمشاركة حزبيّ «الليكود» و«أزرق أبيض» (قبل تفككه) وعلى أن يكون تناوب على رئاسة الحكومة بين رئيسي هذيـن الحزبين، بنيامين نتنياهـو وبنيامين غانتس. في المقابل، قال ٣٦٪ إنهم يرغبون في أن يكون نتنياهو رئيسـا للحكومة الجديدة، أولاً، ثم يتنازل لغانتس، بينما قال ٢١٪ إنهم يرغبون في عكس ذلك ـ أن يكون غانتس رئيساً للحكومة أولاً، ثم يتنازل لنتنياهو.

وبينما قال ٥ر١٣٪ إنهم يؤيدون حكومة يمينية برئاسـة نتنياهو فقط، قـال ١٣٪ إنهم يؤيدون حكومة «وسط ـ يسار» برئاسة غانتس فقط.

موت بالـ"كورونا" في إسرائيل، و"أعراض" صعبة على الجسم الاقتصادي. (أ.ف.ب)

أزمـة «كـورونـا»:

بنك إسرائيل يستعد لليوم التالي وخبراء يرفضون «صرفاً زائداً» لـ«تقليص عدد الموتى»!

*بنك إسرائيل يريد استئنافاً تدريجياً للنشاط الاقتصادي في النصف الثاني من نيسان الحالي *كل التقديرات الاقتصادية تتحدث عن انكماش اقتصادي كبير وزيادة في الدين العام *خبراء في وزارة المالية ومحللون يعترضون على «صرف زائد» من أجل منع موت ٧ إلى ١٠ آلاف شخص بالفيروس في إسرائيل*

أقام محافـظ بنك إسـرائيل المركزي، أمير يـارون، في الأيام القليلـة الأخيرة، طاقما لوضع خطة لإعادة النشـاط الاقتصـادي تدريجيـا، بعد عيـد الفصح العبـري، أي في النصف الثاني من نيسـان الجاري. وتقول تقديرات وزارة المالية، حاليا، إن الاقتصاد الإسـرائيلي سيشهد انكماشا كبيرا هذا العام، وسيرتفع الدين العام بنسبة كبيرة. وأمام هذا، صدرت أصـوات في أروقة المالية وأيضا على لسـان محللين في الصحافة الاقتصادية، تعترض على ما وصفوه «الصرف الزائد»، لمنع موت ٧ آلاف إلى ١٠ آلاف شـخص في إسرائيل.

وبحسب تقديرات بنك إسـرائيل المركزي، فإنه في حال استمرت فترة توقف النشاط الاقتصادي، حتى نهاية شهر نيسان، فسـتكون كلفة ذلك حوالي ٥٠ مليار شيكل (سعر صرف الدولار حاليا بمعدل ٦ر٣ شـيكل للدولار)، أي حوالي ٥ر٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وفي حال اسـتمر توقف النشـاط الاقتصادي شـهرا آخر، فإن الكلفة ستتضاعف، لتصل إلى ٩٠ مليار شـيكل، وهذا يعادل حوالي ٤ر٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وتقـول ذات التقديـرات إنـه إذا تـم تشـديد القيود الحكومية، فإن الأضرار الاقتصادية بحلول نهاية نيسـان سـتكون ٦٩ مليار شـيكل، حوالي ٩ر٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وإذا اسـتمرت القيـود الصارمة حتى نهاية أيار المقبـل، فإن الكلفة الاقتصادية سـتكون قرابة ١٢٧ مليار شيكل، أي حوالي ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ووضعت وزارة المالية تقديرات تدريجية، لحجم خسـائر الاقتصاد، في ظروف توقف النشـاط الاقتصاد الإسرائيلي، بما في ذلـك تقدير تعمق العجز والديـون نتيجة للأزمة، ودفع مخصصات البطالة لمئـات الآلاف، الذين بغالبيتهم السـاحقة فُرضت عليهم إجـازات ليسـت مدفوعة الأجر. والتقديرات هي بحسـب وقف النشاط الاقتصادي لـ ٥ و٨ و١٢ أسبوعا، وحسب طبيعة الإغلاق: جزئي أو كامل.

في السـيناريو الأول، الذي يصف الوضـع الحالي، والذي تسـتمر فيه الخدمات الأساسـية في الاقتصاد، ويتواصل العمل بنسـبة ٣٠٪ تقريبا، على أن تستمر الحال ٥ أسابيع منـذ بدئها، في هذه الحالة سيخسـر الناتـج المحلي ٢٪ بالمجمـل. ولكن العجـز في الميزانية سـيقفز إلى ٥ر٦٪، وسـيرتفع حجم الدين العام إلى ما نسـبته ٦٨٪ من حجم الناتـج العام. وفـي حالة الإغـلاق الكامل لعدة أسـابيع، سـيتراجع النمـو في العام الجـاري ٢٠٢٠ بنسـبة ٣ر٦٪، وسـيقفز العجز إلى ٣ر٩٪ مـن الناتج المحلـي الإجمالي وسيقفز الدين إلى ٧٤٪ تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي. ومـن حيث الحجم المالي، فإن الخسـائر تتراوح ما بين ٧٠ مليار إلى ١٣٠ مليار شيكل.

فـي ظل هذه التقديرات، فإن الطواقم المهنية في وزارة المالية بـدأت تفحص مصادر تمويل العجـز في الموازنة العامـة، إضافة إلى تمويل ميزانيات الشـركات والمصالح الاقتصادية. وحسـب ما نشـر في الصحافة الاقتصادية، فإنـه لا مفر من ضمان ما وصفوه «مصـادر مالية داخلية»، وهـذا يعني تقليصـات في الصرف العـام، بضمنها مثلا تقليص رواتب القطاع العام، ورفع الضرائب على الأجيرين، وتقليص مخصصات اجتماعية، بعد انتهاء الأزمة الصحية.

وفـي المقابـل، فـإن محافظ بنـك إسـرائيل يارون دعا في وقت سـابق حكومتـه لرصد ميزانيـة ١٥ مليار شـيكل، لتوزيعها كمخصصات على الجمهور، وبضمنها مخصصات بطالة. وقد أقام في الأيام الأخيرة طاقما مهنيا من خبراء ومسؤولي البنك، لوضع خطة لكيفية استعادة النشـاط الاقتصادي تدريجيا، فور انتهـاء عيد الفصح العبري في ١٥ نيسـان الجاري. وطلب يـارون من الطاقم دراسـة تجارب دول متطورة، بدأت في استعادة النشاط الاقتصادي، مثل هونغ كونـغ وتايوان وكوريا الجنوبية. ففي هذه البلدان، بعد بضعة أسابيع من الإغلاق الكامل، بدأ فتـح الاقتصاد تدريجيا، وهذا هو الاتجاه الذي ينوي يارون التأكيد عليه من الآن فصاعدا.

وحسب يارون، فإنه يجب فتح المطاعم والمحلات التجارية وحتى مراكز التسـوق تدريجيا، كما هـي الحال في الدول الآسـيوية، لسـاعات محدودة، مع الحفاظ على المسـافة، وارتـداء الأقنعة وزيادة تطبيق تعليمات الوقاية الصحية. فبهذه الطريقـة تبدأ محركات الاقتصاد، وبالذات محركات النمو الاقتصادي، بالعمل تدريجيا، من خلال توسـيع رقعة الاستهلاك، الذي هو حاليا استهلاك أساسي، وبذلك تعود دورة الإنتـاج تدريجيا، ما يعني إعـادة تدريجية للعاملين إلى أماكن عملهم.

وفرضيـة يارون هـي أنه لن يكون هنـاك لقاح لفيروس كورونا حتى نهايـة العام الجاري، علـى الأقل، ولذلك من الضروري إيجاد حلول للعودة إلى النشـاط الاقتصادي. ولذا طلـب يارون وضع خطط لاسـتئناف النشـاط الاقتصادي، بسـيناريوهات متعددة، في الفتـرة القريبة، وحتى مطلع العام المقبل، بحسب وتيرة تدحرج الأزمة الصحية.

ويرى المحافـظ أن عام ٢٠٢٠ هو عـام الصرف الحكومي الزائـد وزيـادة العجـز، وعام الركـود وحتـى الانكماش الاقتصـادي. بينما العام المقبل، ٢٠٢١، هو عام اسـتعادة النمـو، وفي صلب هذه الفرضية أن تعـود الدول الأوروبية والولايـات المتحـدة إلى نشـاطها الاقتصـادي، فهاتان المنطقتان تسـتوردان حصة الأسـد الأكبر من الصادرات الإسرائيلية.

وجاءت خطوة يارون بإقامة الطاقم المهني أيضا بطلب من كبار أصحاب الشـركات وأماكن العمل الكبرى، الذين حذروا من أن اسـتمرار الوقف شـبه الكلي للنشـاط الاقتصادي، سيعني خسائر فادحة أكبر، وتزايد حالات إفلاس لشركات ضخمة، مـا يعني اسـتفحال البطالة، بعـد انتهاء الأزمة الصحية.

وقال يارون، فـي مؤتمر صحافي في الأيـام الأخيرة «إن الوقت الذي تنتهي فيه الأزمة، يعتمد أولا وقبل كل شـيء على قـدرة العالم علـى التغلب على الفيـروس، ومع ذلك فإن السياسـة الصحيحة هي التي سـتملي وتيرة الأزمة وتحدد حجم ضعفها». وبحسـب يـارون، «هدفنا النهائي هو دعم الاقتصاد والمجتمع لمسـاعدة المجتمع في اليوم التالـي. فبدون الصحة لن يكون هناك اقتصاد، ولكن بدون الاقتصاد لن تكون هناك صحة».

«فليمت ناس أكثر.. ما الضرر؟»

بموازاة هذا، اندلع جدل في الصحافة الاقتصادية حول ما أسـموه «جدوى الصرف الزائد، لمنع زيادة عدد الموتى في إسرائيل»، وهذا سؤال نسبته صُحف لمن أسمتهم «مصادر فـي وزارة الماليـة»، ولكـن أيضا جاء على لسـان محللين، وظهر الأمر بعناويـن كبيرة في الصحف الاقتصادية، مثل صحيفتي «ذي ماركر» و«كلكاليست».

ففي تقديـرات وزارة الصحة، بحسـب نائـب مدير عام الـوزارة إيتمـار غروطو، فإن عـدد القتلى في إسـرائيل، مع انتهـاء الأزمة، قد يتراوح ما بيـن ١٠ آلاف إلى ٢٠ ألف شـخص. ومعظم الموتى هم من كبار السن الذين يعانون من أمراض صعبة مزمنة. ونشير هنا إلى أنه يتم نثر الكثير من السيناريوهات السوداوية، مصدرها الأساسي في أروقة الحكم، بينما بعد مرور ثلاثة أسـابيع علـى بدء الإجراءات الصارمـة، فإن عـدد المصابيـن التراكمي بلـغ عند مطلع الأسبوع (مساء الأحد، ٥ نيسان) أقل من ٩ آلاف مصاب، بمن فيهم المئات الذين تماثلوا للشفاء. كما تدل الاحصائيات التي تصدر مساء كل يوم على تراجع في نسبة ارتفاع عدد المصابين يوميا. وتتراوح نسـبة الوفيات، حتى إعداد هذا التقرير، بما بين ٥ إلى ٦ بالألف من إجمالي المصابين، وهذا أقل بعشرة أضعاف من نسبة الموت العالمية، كما أن نسبة من تـم وصفهم بالحالة الصعبة هي فـي حدود ٥ر١٪ من إجمالي المصابين، وليسـت حالـة كل هؤلاء تعني موتهم جراء المرض.

ورغم هذه الإحصائيات، التي من الممكن أن تكون مؤشرا إيجابيا للحالة الإسـرائيلية، إلا أن مصادر في وزارة المالية، وأخرى من بين المحللين، تعترض على ما تصفه بالصرف الزائـد، لمنع وفاة ما بين ٧ آلاف إلى ١٠ آلاف شـخص آخر. ونقلت صحيفة «كلكاليسـت» عن مصدر في وزارة المالية قوله إن معدل الوفيات السـنوي في إسرائيل في حدود ٤٠ ألف شـخص، وعلى ضوء التقديرات السـوداوية، سيرتفع عـدد الموتى هذا العام إلى ما بيـن ٥٠ ألفا وحتى ٦٠ ألف شـخص، ما يعني زيادة المعدل السنوي بما بين ٢٥٪ إلى ٣٣٪.

وقـال نائب مديـر عـام وزارة الصحة، ردا على سـؤال، إنـه طالما هذه هـي التقديرات فلماذا تم وقف النشـاط الاقتصادي فأجـاب «أن إضافة هذا العـدد من القتلى هو حدث مؤلم أكبر من الحروب الإسرائيلية».

ولكـن ليس هكـذا يفكر مسـؤولون فـي وزارة المالية، إذ نقلت صحيفة «كلكاليسـت» عن أحدهـم قوله إنه «في تاريخ البشرية لم يتم حتى الآن اتخاذ قرارات صعبة، لمنع احتمال زيادة صغيرة نسـبيا في الوفيات، فهذا يمكن أن يؤدي إلى تدمير الاقتصاد تماما».

وتابع المصدر ذاته داعيا حكومته لاتخاذ تدابير سريعة لإنقاذ الاقتصاد، وأن يتم اتخاذ «قرارات شـجاعة»، حسـب تعبيره، وقال إن رئيس الحكومة يرسـل جيشا إلى معركة، مع معرفة مسـبقة أن الكثير من الجنود سيموتون. وحسب «كلكاليسـت»، فإن مـا يقوله «المصدر» فـي وزارة المالية يقولـه أيضا مسـؤولون آخرون فـي الـوزارة، ولكن كلهم يرفضـون كشـف هويتهم، وكما يبدو بسـبب قسـوة ما يقولون.

وتعترض المحللة الاقتصادية فـي صحيفة «ذي ماركر» ميراف أرلوزوروف على تقديرات وزارة الصحة السـوداوية، وتسـتند إلـى مصادر لهـا فـي وزارة الصحـة تقول إن التقديرات بموت ما بين ٧ آلاف شخص كحد أدنى، و٢٠ ألف شخص كحد أقصى، هي تقديرات مفرطة جدا، وليس هناك يقين من أنها ستتحقق.

ولكـن أرلوزوروف تقـول «حتى لو افترضنا أن متوسـط معدل الوفيات سيتجاوز ١٠ آلاف شخص، فالحديث يجري عن أشـخاص ومسـنين مرضى جدا. كما أن كلفة علاجهم سـتلقي بثقلها على الاقتصـاد». وتضيـف: «صحيح أن كل شـخص هو عالم بأكمله، وكبار السـن هم عالم كامل لعائلاتهم، وتقوم الديمقراطيات الليبرالية على قدسـية الحياة البشـرية لكل شـخص، مهما كان عمـره، وهذا أمر جيد، فمع ذلك، من المسـتحيل الهـروب من الجدل حول كلفة الحيـاة، خاصة عندما يكون السـعر البديل المعني باهظـا للغاية، ممـا يؤدي إلى تعطيـل الاقتصاد بأكمله، ويؤدي إلى خلق خطر فعلي لانهيار دولة إسـرائيل، خاصة حينما يجري الحديث عن كلفـة تتراوح بما بين ١٠٠ مليار إلى ١٤٠ مليار شـيكل، وفقا للتنبؤات المحافظة»، بحسـب تعبيرها.

وقالت أرلوزوروف: «هذه معضلة قاسـية لكنها ضرورية. في الممارسـة العملية، نناقش معضلـة مماثلة كل يوم. ١٤٠ مليار شـيكل هي خسارة الإنتاج، وتعني مئات أو آلاف الأشـخاص الذين سـيفقدون مصدر رزقهم، ويغرقون في الاكتئـاب وينتحرون. وعشـرات الآلاف سـتضرر حياتهم بشدة بسبب الانهيار الاقتصادي. وهذا يعني زيادة كبيرة في العنف المنزلي بسبب الإغلاق المستمر ونقص الموارد. كما أنه سـتكون هناك زيادة في عدد الوفيات الناجمة عن حـوادث الطـرق، لأن الميزانيات المقررة لتحسـين الطرق الخطرة لن يتم تنفيذها بعد الآن، وارتفاع في عدد الوفيات بسبب تلوث الهواء، لأنه سـتتقلص الاستثمارات لتطوير النقـل العام، وسـترتفع نسـبة الجريمة والموت بسـبب العنف، بسـبب تدهور الوضع الاقتصادي، وسيكون نقص فـي ميزانيات برامـج الرعاية، وزيادة في إهمال الشـباب المعرضين للخطر».

تحليلات:

حتى في حال إقامة حكومة نتنياهو الخامسة بين الليكود و«أزرق أبيض» فلن تدوم وقتاً طويلاً!

هناك شبه اعتقاد لدى كثير من المحللين بأنه حتى في حال إقامة حكومة بنيامين نتنياهو الخامسة بين حزبي الليكود و«أزرق أبيض» فإنها لن تدوم وقتاً طويلاً، وهناك من يشكك في أن يأتي الوقت الذي سيتاح فيه لرئيس الحزب الثاني بيني غانتس تولي رئاسة الحكومة، بعد عام ونصف العام من الآن. وتقف في صلب خلفية هذا فرضية خداع نتنياهو. ولكن الأزمات ستنشب حتى ولو كان في نية نتنياهو تطبيق كامل الاتفاق، بعد أن يضمن لنفسه حصانة في وجه المحاكمة، حتى حينما ينهي فترة تناوبه على رئاسة الحكومة.

وهذه الأزمات ستنشب في عدة اتجاهات، ولكن في الأساس ستكون في الجانب السياسي، وفي الجانب القضائي. فنتنياهو يقود أحزاب اليمين الاستيطاني، بما فيها أحزاب المتدينين المتزمتين. وحتى لو أن كتلة أو أكثر بقيت خارج الائتلاف المتبلور، فإن نتنياهو سيحافظ على مصالح تحالفه مع هذه الأحزاب.

ولدى اليمين الاستيطاني هدفان أكبران: فرض ما يسمى «السيادة الإسرائيلية» على كامل المستوطنات ومناطق أخرى في الضفة، وهو ما ورد أيضا ضمن «صفقة القرن»، وتقويض صلاحيات المحكمة العليا، واستمرار السعي لإحداث انقلاب حاسم في تركيبة القضاة الـ ١٥ في المحكمة العليا، لتكون غالبيتهم الساحقة من ذات اليمين الاستيطاني.

ويُشار هنا إلى أن أحزاب اليمين الاستيطاني تسارع وتضغط لتطبيق «السيادة» على المستوطنات، قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية، التي من المفروض، حتى الآن، أن تجري في مطلع تشرين الثاني المقبل. فإذا حتى اندلاع الأزمة الصحية العالمية كان يبدو فوز دونالد ترامب بولاية ثانية شبه مضمون، فإن كل هذه الحسابات قد تنقلب رأسا على عقب، إذا توالت الكوارث أكثر على الولايات المتحدة، وتبين أن من أسبابها فشل إدارة الأزمة، ويُلقى الفشل على عاتق ترامب وفريقه. وهذا اليمين الإسرائيلي ليس واثقا من أن منافس ترامب سيوافق على قرار إسرائيلي كهذا. كما أنه يريد استغلال انشغال الدول الكبرى بكوارثها ليمرر القرار، من دون أن تلتفت أي جهة بالقدر الكافي لما سيكون، وبالتالي عدم اتخاذ إجراءات افتراضية ضد القرار الإسرائيلي.

وهنا بالذات، على الرغم من أن بيني غانتس وحزبه انقلبا على كل التعهدات الانتخابية، بحجة الأزمة الصحية والاقتصادية المتفاقمة، وعلى الرغم من أن غانتس يعرف بموجب ما قاله لزملائه في الحزب أن هذه الخطوة ستعني نهاية حياته السياسية، فإنه يبقى قائد الجيش الأسبق، وهذا يجعله ينصت أكثر من نتنياهو وتحالفه الحزبي إلى ما تقوله المؤسستان العسكرية والاستخباراتية، اللتان يبدو أنهما ليستا معنيتين بخطوات وإجراءات تؤدي إلى تدهور الأوضاع الأمنية، ومثل هذا الرأي يظهر في كل واحدة من محطات التصادم مع الساحة الفلسطينية وغيرها.

ولهذا فإن مسألة الضم كانت نقطة خلافية في المفاوضات بين الليكود و«مناعة لإسرائيل»، وحتى إذا ما تم الاتفاق على تأجيل هذا الملف، إلى ما بعد انتهاء الأزمة الصحية المتفشية، ليتسنى إقامة حكومة تعنى بالأزمة الصحية والاقتصادية الناشئة، واعتمادا على ما ذكر هنا، فإن دحرجة الأزمة لن تطول كثيراً حتى تعود لتطفو على السطح من جديد.

ونشير هنا إلى أنه في الكنيست ستكون أغلبية للضم، حتى لو اعترض غانتس وحزبه على القرار، لأنه في القرارات اليمينية الاستيطانية، ستكون كتلة «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان شبكة أمان، إلا إذا قرر ليبرمان في تلك الساعة اتخاذ موقف آخر. علما أنه بموجب القانون، فإن قرار الضم بحاجة لقرار حكومي، وليس بحاجة لقرار كنيست، ولكن قراري ضم القدس ومرتفعات الجولان جرى عرضهما على الكنيست أيضا، وأقرا في الهيئة العامة بالأغلبية.

وعلى صعيد الجهاز القضائي، فإن غانتس حتى الآن ضمن لحزبه وزارة العدل والوزير هو رئيس لجنة التشريعات الحكومية، ولكنه في ذات الوقت سيكون في رأي الأقلية، في حال اعترض على مشاريع قوانين عنصرية، وأخرى داعمة للاحتلال والاستيطان. والسؤال الذي سيكون مطروحا هو لأي درجة كل نواب حزب «مناعة لإسرائيل» سيقبلون بانتحار سياسي جماعي مع غانتس، خاصة وأن بعضهم جاء هو أيضا من أجهزة أمنية وعسكرية، ويريد هؤلاء الحفاظ على شخصية سياسية واجتماعية لكل واحد منهم.

والجانب الثالث، الذي ستسلط عليه الأضواء بعد تشكيل الحكومة، والعودة إلى مسار عمل حكومي وقضائي عادي، هو محاكمة نتنياهو بقضايا الفساد الثلاث. وبعض المحللين باتوا يطرحون إمكانية إجهاض المحاكمة، على ضوء تجربة الأزمة الصحية الإنسانية القاسية. ولكن لا يمكن الحكم على مجريات الأمور المستقبلية، استنادا للواقع الحالي، ما يعني أن فرضية سير طبيعي لمحاكمة نتنياهو، وتكشف أمور محرجة جدا للسياسيين في «مناعة لإسرائيل»، أمر وارد، وحينها تكون الأمور مفتوحة لكافة الاتجاهات.

الكتل البرلمانية الجديدة

في هذه الأثناء صادقت اللجنة المنظمة للكنيست مؤخراً على تفكيك تحالف «أزرق أبيض» وسمحت لحزبي «يوجد مستقبل» برئاسة عضو الكنيست يائير لبيد و«تلم» برئاسة عضو الكنيست موشيه يعلون بالانشقاق عن التحالف، وسمحت لأعضاء كنيست من أحزاب التحالف بتغيير ولاءاتهم قبل اتفاق حكومة الوحدة الوشيك الذي يجري العمل عليه في الحلبة السياسية.

وصادقت اللجنة المنظمة من خلال السماح بتفكيك «أزرق أبيض» على عدد من الطلبات هي: انفصال «يوجد مستقبل» و«تلم» عن «أزرق أبيض»، والسماح لعضوي الكنيست من «تلم» تسفي هاوزر ويوعز هندل بالانشقاق عن هذا الحزب وتشكيل حزب خاص بهما سيُطلق عليه اسم «ديرخ إيرتس» («السلوك اللائق») وسيعمل كحزب مستقل داخل «أزرق أبيض»، والسماح لعضو الكنيست غدير مريح بترك «أزرق أبيض» والانضمام إلى «يوجد مستقبل» ولعضو الكنيست بنينا تامانو- شاتا من «يوجد مستقبل» بالانضمام إلى «أزرق أبيض».

وفي أعقاب هذه الخطوات سيكون لـ«أزرق أبيض» و«ديرخ إيرتس» ١٧ عضو كنيست، ولـ«يوجد مستقبل- تلم» ١٦ عضواً. وحصل حزب «مناعة لإسرائيل» برئاسة غانتس على موافقة باستخدام اسم «أزرق أبيض».

وقالت كتلة «يوجد مستقبل- تلم» إنها ستخدم الإسرائيليين من المعارضة، وستواصل كفاحها من أجل حماية الديمقراطية. وأشارت إلى أنها ستساعد الجمهور في تخطي أزمة فيروس كورونا، وأكدت أن الأزمة لا تُدار بشكل جيد وأن الاقتصاد ينهار ولا يتم تنفيذ قرارات.

وأضافت الكتلة في بيان صادر عنها: «سنكون صوتاً واضحاً وعالياً من أجل ملايين الإسرائيليين الذين يحبون هذا البلد ولكنهم يخشون على مستقبله. سنراقب عن كثب عمل هذه الحكومة وننشئ بديلاً حقيقياً من أجل دولة إسرائيل. سنحارب المنحدر الزلق الذي تقودنا إليه حكومة فاسدة تدوس على الديمقراطية».

وتأتي كل هذه التطورات بعد أن تم انتخاب رئيس «أزرق أبيض» غانتس رئيساً للكنيست في خطوة مفاجئة، ما فتح الطريق أمام الدخول إلى ائتلاف حكومي مع نتنياهو وأدى إلى تفكك تحالف «أزرق أبيض»، الذي شدد في حملاته الانتخابية على مدار ثلاث جولات في العام الأخير على عدم الانضمام إلى حكومة برئاسة نتنياهو بسبب لوائح الاتهام ضده في قضايا فساد.

وفي إثر هذه الخطوة من جانب غانتس قدم حزبا «يوجد مستقبل» و«تلم» برئاسة لبيد ويعلون طلباً رسمياً للانفصال عن «أزرق أبيض». ورفض كلاهما بشكل قاطع الانضمام إلى حكومة وحدة مع الليكود بقيادة نتنياهو، وانتقدا بشدة غانتس بسبب انشقاقه عن التحالف.

غانتس إلى حكومة مع نتنياهو: مَخرج، أم محطة في أزمة متجددة؟. (أ.ف.ب)

تحالف «أزرق أبيض» يفاجئ بسرعة تفككه وليبرمان كسر الرهانات مرّة أخرى!

«أزرق أبيض» أظهر تماسكاً كبيراً بعد جولتي انتخابات ٢٠١٩ ومسألة تفككه كانت مطروحة كسيناريو ولكن ليس بهذه السرعة *غانتس يعترف أن هذه نهايته السياسية *نتنياهو لربما تفاجأ من حجم انتصاره على المعسكر المعارض له *ليبرمان يكسر الرهانات للمرّة الثالثة بتأثير حسابات البقاء على الساحة السياسية

كتب برهوم جرايسي:

كشفت إحدى قنوات التلفزة الإسرائيلية في الأيام الأخيرة عن رسالة أرسلها بيني غانتس، عبر مجموعات التواصل الاجتماعي، لزملائه في حزبه «أزرق أبيض»، بأن خياره الانضمام إلى حكومة برئاسة بنيامين نتنياهو قد يعني نهايته السياسية، ولكنه ادعى أن المصلحة العامة تطغى على حساباته الشخصية. إلا أن غانتس الذي فكك بيديه تحالفا قويا، لم تشهده إسرائيل منذ سنوات، أنهى بذلك ما من الممكن أن يميزه سياسيا، ويضعه على الخارطة البرلمانية. في المقابل، فإن أفيغدور ليبرمان كسر مرّة أخرى، كل التقديرات والرهانات، حتى بات لغزا سياسيا، ليس واضحا متى نهايته، لا بل إن تفكك تحالف «أزرق أبيض» قد يعطيه دفعة إضافية لولاية برلمانية أخرى مستقبلا.

ويتبين شيئا فشيئا أن الجدل حول خطوة غانتس، داخل تحالف «أزرق أبيض»، دار على مدى أيام ليست قليلة، حتى حسم غانتس خطوته، بدعم من شريكه غابي أشكنازي، وبمعارضة رئيس حزب «يوجد مستقل»، يائير لبيد، ورئيس حزب «تلم» موشيه يعلون. وتبعت هذه الخطوة شروخ إضافية داخل التحالف، فحزب «مناعة لإسرائيل»، الذي يتزعمه غانتس، احتفظ لنفسه باسم تحالف «أزرق أبيض». وهذا كما يبدو لبناء التحالف من جديد داخل ائتلاف حكومة بنيامين نتنياهو المقبلة، لأن حزب «تلم» شهد هو أيضا انشقاق نائبين من أصل خمسة، وهما يوعز هندل وتسفي هاوزر، وهما من اليمين الاستيطاني المتشدد، وبقي يعلون مع نائبين آخرين في تحالف برلماني مع حزب «يوجد مستقبل».

كذلك شهدنا ما هو أشبه بعملية استبدال، فقد انشقت النائبة بنينا تمانو- شاتا عن «يوجد مستقبل» وانضمت إلى غانتس، فيما انشقت النائبة العربية ابنة الطائفة الدرزية، غدير مريح، عن حزب غانتس، وانضمت إلى حزب «يوجد مستقبل»، وبذلك باتت كتلة «يوجد مستقبل- تلم» مع ١٦ نائبا، مقابل ١٥ لـ«أزرق أبيض» بحلته الجديدة، التي تشمل النائبين المنشقين عن حزب «تلم».

وكان سؤال تفكك «أزرق أبيض» قد ظهر بعد كل واحدة من جولتي الانتخابات في نيسان ٢٠١٩ وأيلول ٢٠١٩، ولكن التحالف أظهر تماسكا؛ وبموازاة ذلك، في كل واحدة من جولات الانتخابات الثلاث، كان يُظهر توجها أعمق نحو مواقف اليمين الاستيطاني، وبالذات في حملة انتخابات آذار الماضي، التي تخللها الإعلان عما يسمى «صفقة القرن»، وتأييد تحالف «أزرق أبيض» لها.

ورغم ذلك، وحسب توقعات سابقة، فقد كان واضحا أن هذا التحالف هو عبارة عن خليط سياسي، في بعض نواحيه هو خليط صدامي، فالحزب الأصغر في هذا التحالف، «تلم» وله ٥ نواب، أسسه ويترأسه وزير الدفاع الأسبق موشيه يعلون، وهم جميعا من قلب اليمين الاستيطاني المتطرف. ويعلون من أبرز المتمسكين بما يسمى «أرض إسرائيل الكاملة»، ومعه الباحث اليميني يوعز هندل، وسكرتير الحكومة الأسبق تسفي هاوزر.

أما حزب «يوجد مستقبل»، المنصاع لرئيسه لبيد، فيطغى عليه الطابع اليميني، واليميني العنصري، وكتلة هذا الحزب شاركت في الولاية البرلمانية العشرين، في عشرات القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان. فهذا الحزب مثلاً هو المبادر لاحتجاز أموال الضرائب الفلسطينية، رغم أنه كان في المعارضة. ولكن فيه أيضا عدد قليل من النواب المحسوبين على ما يسمى «اليسار الصهيوني».

والحزب الثالث، «مناعة لإسرائيل»، الذي أسسه غانتس، هو أيضا يضم خليطا سياسيا، وقسم من نوابه من ذوي الرتب العالية بالأجهزة العسكرية والأمنية والاستخباراتية، وقسم من نوابه ما تزال هويتهم السياسية مجهولة.

وعلى أساس هذه التركيبة، كان الاستنتاج بأنهم تحالف لن يصمد كثيرا. وهذا الاستنتاج تبدد بعد نيسان وأيلول ٢٠١٩، ولكنه أظهر شروخا بعد يومين لا أكثر من ظهور النتائج النهائية لانتخابات آذار الماضي، حول الموقف من التفاوض مع القائمة المشتركة، التي زادت قوتها بمقعدين، وطلب دعمها لتكليف غانتس لتشكيل الحكومة، ومن ثم الحديث عن إمكانية دعم القائمة من الخارج لحكومة أقلية. وقد برز في معارضة دعم المشتركة خارجيا للحكومة ثلاثة نواب، وهم السابق ذكرهما هاوزر وهندل، ومعهما غابي أشكنازي، وفي المقابل، فإن النائبة أورلي ليفي المتحالفة مع حزبي العمل وميرتس، أعلنت تمردها، وانشقت عن التحالف، تحت غطاء رفضها لحكومة أقلية مدعومة خارجيا من «المشتركة»؛ ورافضة التوصية بأي من الاثنين غانتس ونتنياهو، ما يعني أن خيار حكومة أقلية قد سقط فورا، في حين أن موقف المشتركة بالتوصية بغانتس، كتكتيك برلماني، لم يكن يعني دعما خارجيا لحكومة أقلية.

والسؤال الذي ما زال مطروحا: ما هي الدوافع الخفية، أكثر من العلنية، التي دفعت غانتس إلى هذه الخطوة، التي اعترف بأنها تعني نهايته السياسية؟

هو يدّعي أن الأزمة الاقتصادية الناشئة، بسبب تفشي وباء الكورونا، ورفضه التوجه لانتخابات رابعة، دفعاه للقيام بخطوة كهذه، من أجل انقاذ الحكم.

ولكن هناك فرضيات أخرى، جعلت الجنرالين غانتس وأشكنازي يضحيان بتحالف قوي أمام الليكود، ومن بين هذه الفرضيات:

* تدخل أميركي ضاغط على غانتس، للسعي إلى تشكيل حكومة، وتجنيب إسرائيل انتخابات رابعة، ستعمّق أكثر أزمتها الاقتصادية.

* أن يكون غانتس وأشكنازي قد تلقيا توجهات خفية من قيادة الجيش، وحتى المخابرات، للعمل على إقامة حكومة، بسبب تحديات ماثلة أمام إسرائيل، استنادا لتقارير سرية تعدها الأجهزة باستمرار، وبضمنها مستقبل إسرائيل الاقتصادي والاجتماعي جراء الأزمة المتفاقمة.

وأيا تكن الدوافع، فإن المنتصر الأوحد في كل هذا، هو شخص بنيامين نتنياهو، ولكن قد يكون انتصاره جاء أكبر مما توقعه هو، إذ أن نتنياهو كان يسعى إلى إحداث شروخ في الكتل المعارضة له، ولكن ليس بهذا القدر في تحالف «أزرق أبيض».

مقابل هذا، فإن أمام حزب «يوجد مستقبل» أساسا، الفرصة الآن، ليتمركز أكثر في الساحة السياسية، وأن يعد نفسه ليحتل مكان تحالف «أزرق أبيض»، وهذا على ضوء أن غانتس يوصف كمن خان مواقفه وجمهور منتخبيه. وكذلك يوصف حزب العمل، الذي رئيسه عمير بيرتس وشريكه إيتسيك شمولي في طريقهما لحكومة نتنياهو، ما يعني بداية الحلقة الأخيرة لحزب العمل ليتلاشى كليا عن الساحة، وهذا ما يجعل «يوجد مستقبل» أمام قاعدة جماهيرية أوسع من ذي قبل.

ما يعني أن «يوجد مستقبل» بات هو العنوان لجمهور مصوتي «الوسط»، أو ما يسمى «اليمين المعتدل». وفي هذا السياق، نشير إلى أن حزب «تلم» بزعامة يعلون، من المستبعد أن يكون قد جنّد جمهور مصوتين، نظرا لكون شخصياته من عمق اليمين الاستيطاني المتشدد.

القضية التي تبقى ماثلة أمام حزب «يوجد مستقبل»، هي أنه رغم وجوده منذ ٧ سنوات على الساحة البرلمانية، إلا أنه ما زال بعيدا عن حزب المؤسسات، بل هو حزب يائير لبيد، وحوله عدد من الشخصيات داعمة ومنصاعة له؛ وهذا سيشكل عائقا أمام تمدده أكثر في الشارع، خاصة وأنه الآن بإمكانه أن يتحرك وسط أكثر من مليون ناخب، في أي انتخابات برلمانية مقبلة، في حال بقي عند موقفه الرافض للانضمام لحكومة نتنياهو الخامسة.

ليبرمان يكسر الرهانات

في كل واحدة من جولات الانتخابات الثلاث الأخيرة، كانت تتجه الأنظار إلى شخص أفيغدور ليبرمان، كالحلقة السياسية الأضعف في الكتل المعارضة لاستمرار حُكم بنيامين نتنياهو، بسبب مواقفه السياسية والعنصرية المتطرفة، إلا أن ليبرمان كسر الرهان المرّة تلو الأخرى، حتى الأيام الأخيرة.

فعلى الرغم من أن ليبرمان دعا بعد اندلاع أزمة الكورونا، لتشكيل حكومة وحدة تضم الليكود وتحالف «أزرق أبيض»، دون سواهما، لتخطي الأزمة، وبعدها تفتح الأوراق من جديد، إلا أنه لم يطلب الانضمام للحكومة بشراكة غانتس. فصحيح أن القاعدة الائتلافية باتت كبيرة، وليست بحاجة إلى ليبرمان، خاصة وأن الليكود سيرفض انضمامه إلى حكومته في هذا الواقع المستجد، إلا أن ليبرمان أبرز ثباتا في موقفه.

وليبرمان كسر في العقدين الأخيرين قاعدة أحزاب الرجل الواحد، إذ لم تصمد مثل هذه الأحزاب لأكثر من ولاية برلمانية أو اثنتين، ففي العقدين الأخيرين وحدهما، ظهرت ٧ إلى ٨ أحزاب، واختفت كليا عن الخارطة بالسرعة التي ظهرت بها، بينما ليبرمان حافظ على تمثيله في ثماني جولات انتخابية، بضمنها الثلاث الأخيرة المتلاحقة. وحتى في انتخابات آذار الماضي، حقق ليبرمان أكثر مما توقعت له استطلاعات الرأي، إذ خسر مقعدا واحدا، بينما استطلاعات الرأي توقعت خسائر أكثر.

وبقي ليبرمان في معادلة نتائج الانتخابات الأخيرة، بيضة القبان، التي يمكنها أن تحسم لصالح استمرار حُكم نتنياهو، إلا أن ليبرمان تشدد بموقفه، وخلافا لانتخابات أيلول، دعم تكليف بيني غانتس، لتشكيل الحكومة، ولم يرفض علنا تشكيل حكومة ضيقة مدعومة من الخارج بالقائمة المشتركة، التي ترفض بعض مركباتها دعم حكومة يشارك فيها ليبرمان.

وكما ذكرنا من قبل، فإن موقف ليبرمان المعلن لا يعني استقامة زائدة لديه بل لمعرفته أنه لم تعد لديه فرصة للبقاء في نهر السياسة الهائج، سوى هذا «اللوح» المسمى علمانية، وبقصد جمهور اليمين العلماني، المتشدد سياسيا وفي علمانيته؛ إذ أن القاعدة الأكبر التي كانت تدعم ليبرمان: المهاجرون من دول الاتحاد السوفييتي السابق في العقود الثلاثة، ابتعدت عنه، ولم يعد ليبرمان عنوانها. فهي على الرغم من محافظتها على بيئتها الاجتماعية، وعدم انصهارها كليا في المجتمع الإسرائيلي، إلا أنها تشتتت سياسيا، وهذا لأن ليبرمان كان ينقلب على كل شعاراته العلمانية، التي كان يطرحها في كل واحدة من الجولات الانتخابية، فور دخوله إلى الحكومة.

كما أن في حسابات ليبرمان في العام الأخير أنه حتى لو تنازل وانضم إلى حكومة ضيقة برئاسة نتنياهو فإنها لن تدوم طويلا، ليس بسبب لوائح اتهام نتنياهو فقط، إنما أيضاً لأنه يعرف أن الصدام مع المتدينين داخل الحكومة آت لا محالة، وأي تنازل عن طلباته سيؤدي إلى تكبده خسارة فادحه في الانتخابات التالية، حتى إلى درجة عدم عبوره نسبة الحسم.

ليبرمان الآن سيجلس مع نواب كتلته الستة الآخرين على مقاعد المعارضة، ولكن في ذات الوقت سيكون شبكة داعمة للسياسات اليمينية المتطرفة، بما فيها قوانين عنصرية واستيطانية، في حال تشكلت الحكومة وبدأ الكنيست ولاية برلمانية عادية.

وفي ظل تفاقم أزمة كورونا، من الصعب رؤية كيف ستتدحرج الأمور في مختلف الاتجاهات، وبعد زوال الأزمة فقط سنعرف أكثر وجهة ليبرمان، الذي قد يكون هو أيضا مستفيدا من تفكك تحالف «أزرق أبيض»، في حال جرت انتخابات في غضون عام أو عامين من الآن.

إعـداد: برهوم جرايسي

تراجع مبيعات قطاع الأغذية في إسرائيل بنسبة ٢٥٪ وشركات كبرى تتوقع استمرار أزمتها أكثر

***الارتفاع الحاد في تخزين المواد الغذائية الأساسية ومواد التنظيف والتعقيم لم يسد الفجوة في التراجع الحاد في باقي نواحي قطاع التغذية، مثل المطاعم والمقاهي على أنواعها التي تشهد انهيارا تاما *شركات كبرى للمشروبات والأغذية غير الاستهلاكية الأساسية وشبكات المطاعم تتخوف من تغيير نمط الاستهلاك المألوف أيضا بعد انتهاء أزمة الكورونا**

العيش مع "كورونا": مشهد من مدينة بني براك. (أ.ف.ب)

تقول سلسلة تقارير اقتصادية إن أحد جوانب الأزمة الاقتصادية في إسرائيل هو التراجع الحاد في استهلاك الجمهور، الذي برز في قطاع الأغذية الأساسية، إلى جانب مواد التنظيف والمعقمات؛ في حين شهدت باقي جوانب قطاع الأغذية، مثل المنتوجات غير الأساسية، وشبكات المطاعم والمقاهي على أنواعها، تراجعا حادا، إلى درجة الانهيار التام، كما هي حال المطاعم والمقاهي، المغلقة تماما بفعل تعليمات الإغلاق العام، والحد من حركة الجمهور.

وحسب تلك التقارير، فقد أنفق المواطنون في إسرائيل على مدى الأسابيع الثلاثة الماضية، أكثر بمليار شيكل من المعدل في ثلاثة أسابيع، في استهلاك الطعام والمشروبات في محلات السوبر ماركت، مما قد يخلق انطباعا بأن شبكات التسوق الغذائية والبيتية الكبرى، لم تطالها الأزمة، إلا أنه على الرغم من هذا الحجم الذي قد يبدو كبيرا للصرف، إلا أن القطاع الغذائي ككل، بما يشمل محلات التسوق والمطاعم والمقاهي على كافة مستوياتها، كان الصرف فيه أقل بنسبة ٢٥٪ من معدل الصرف في ثلاثة أسابيع عادية في القطاع الغذائي، لأن الصرف كان على المواد الاستهلاكية الأساسية.

فالصرف في قطاع المطاعم والمقاهي على مختلف أنواعها ومستوياتها، يصل سنويا إلى ٣٧ مليار شيكل، وبعد ضم محلات وشبكات التسوق الغذائية والبيتية، فإن اجمالي الصرف يصل إلى ١٢٠ مليار شيكل سنويا، وهو ما يعادل حاليا ٣٣ مليار دولار.

ويقول إيال ميلس، الرئيس التنفيذي لشركة الألبان والأجبان الأكبر «تنوفا»، التي مبيعاتها تصل إلى ٢٥٪ من سوق المواد الغذائية الأساسية، إن قطاع الفنادق والمطاعم والمقاهي وما شابه، واجه في الأسابيع الثلاثة الأخيرة «انهيارا تاما، ولا يوجد تعبير آخر لحالته»، وهذا سيعمّق أزمة هذا القطاع في المستقبل، حتى بعد انتهاء الأزمة القائمة.

وحسب ميلس، فإنه حتى شركته تراجعت مبيعاتها في شهر آذار الماضي بما بين ٣٥٪ إلى ٤٠٪، وحسب توقعات شركته، فإن نسبة تراجع المبيعات في شهر نيسان الجاري قد تصل إلى ٥٠٪. وهذا كما يبدو متعلق بالصرف على المنتوجات غير الأساسية التي تنتجها الشركة، مثل منتوجات الألبان المصنعة، وغالية الثمن.

وفي حسابات ميلس، فإن الصرف على عيد الفصح العبري، سيكون هذا العام أقل من المعدل القائم في كل عام، أيضا في قطاع الغذاء الأساسي، ومقابل هذا التراجع، فإن شركة «تنوفا» كباقي الشركات التي سمحت لها الحكومة بمواصلة عملها، ارتفعت كلفة الإنتاج لديها، بسبب أنظمة السلامة الصحية المفروضة، مثل شراء الكمامات ومواد التعقيم، ونقل العاملين إلى أماكن العمل، بسبب تراجع حركة المواصلات العامة، وزيادة عدد سيارات نقل العاملين، كي لا يكون اكتظاظ فيها، وغيرها من المصروفات الطارئة.

وبحسب تقرير صحيفة «ذي ماركر»، فإن الضرر الأكبر تلقته شركات المشروبات العادية، والمشروبات الكحولية، التي انخفضت مبيعاتها حتى في محلات التسوق الغذائية، ناهيك عن وقف الاستهلاك في شبكات المطاعم والفنادق.

وهذه الحال انعكست على واقع كبرى شركات المشروبات، وأولها «الشركة المركزية للمشروبات»، التي تسوّق مشروبات كوكاكولا في إسرائيل، فقد أخرجت الكثير من العاملين لديها، إلى عطلة ليست مدفوعة الأجر، بمعنى أنهم تحولوا إلى عاطلين مؤقتين عن العمل، ليتلقوا مخصصات بطالة، ولكنهم لن يفقدوا بعد أماكن عملهم، إلى حين انتهاء الأزمة.

كما أن شركة المشروبات الثانية من حيث حجمها، شركة «طيمبو» والتي تسيطر على ٣٠٪ من سوق المشروبات، أخرجت قسما كبيرا من العاملين، ووكلاء التسويق والمبيعات إلى عطلة ليست مدفوعة الأجر، في حين أن قسما آخر من العاملين، تم تقصير أسبوع عمله.

وتتخوف شركات المشروبات على وجه التحديد، من أن انعكاسات الأزمة ستطالها إلى أمد أكثر من أمد انتهاء أزمة انتشار فيروس كورونا، وبضمن هذه التخوفات، أن تؤدي حالة الإغلاق، والمكوث في البيوت، إلى تغيير نمط الاستهلاك الذي كان قائما، حتى اندلاع الأزمة، وأن تصبح لدى الجمهور قناعات أخرى، من بينها تخفيف الاستهلاك مستقبلا في قطاع الأغذية التي لا تبدو استهلاكية أساسيا. كما أن التخوف من اندلاع جديد للأزمة، مثلا في فصل الشتاء المقبل، يدفع قطاعا واسعا من الجمهور إلى أن يقتصد في مصروفاته، كي يكون في حالة قدرة على المواجهة أكبر حينها. يضاف إلى هذا، في تقديرات شركات الأغذية الكبرى، أن القدرة الشرائية لدى الجمهور ستتراجع بشكل ملموس، لأنه عند الذين باتوا في عداد العاطلين عن العمل، وفي غالبيتهم الساحقة فرضت عليه عطلة ليست مدفوعة الأجر، وسيتقاضون مخصصات تتراوح ما بين ٤٠٪ إلى ٧٠٪ من رواتبهم، وعند ذوي المداخيل العالية، فإن الضرر يكون أضخم. وهذا التراجع في مداخيل العائلة، سينعكس عليها سلبا لفترة ما بعد الأزمة، إذ ستتكدس عليها التزامات مالية، تحتاج لتسديدها.

ولكن نظرة التخوف هذه تقابلها نظرة معاكسة كليا، كتلك التي لدى خبراء في وزارة المالية، الذين يتوقعون أنه بعد انتهاء الأزمة، فإن الاستهلاك الفردي سيتعاظم، ما سيساعد على سد قسم جدي من الخسائر الاقتصادية، مستندين بذلك إلى أجواء الحروب التي أدت إلى تراجع حجم الاستهلاك، وبعدها عاد الاستهلاك ليكون بوتيرة أكبر، ما أدى إلى سد الفجوة.

وحسب ما ورد في تقرير «ذي ماركر» وغيره من التقارير الاقتصادية، فإن الضربة القاسية التي تلقاها قطاع المطاعم والمقاهي، لن تتوقف عند حد وقف كلي للمبيعات، وهذا سينعكس على مستقبل الكثير من المطاعم والمقاهي، خاصة الواقعة تحت التزامات مالية سابقة، إن كانت قروضا لتعزيز الاستثمار، أو إيجارات المحلات، التي تعد من الأعلى في العالم، خاصة في المدن والمراكز الكبرى، إضافة إلى ضريبة المسقفات، التي أعلنت الحكومة أنها ستعمل على تخفيضها للشركات والمصالح الاقتصادية في فترة الأزمة. ما يعني من ناحيتهم، أنه حتى لو عاد عمل قطاعهم إلى مستوياته السابقة، فإنه لأشهر طويلة تكون مهمة أصحاب هذه المرافق تسديد التزامات سابقة.

وفي سعي لتقليص الضرر، فقد سمحت الحكومة للمطاعم وشبكات الطعام، خاصة تلك التي تقدم أطعمة سريعة، بأن تعمل مقابل التسليم الفوري، وعدم جلوس الزبائن في المطاعم، مع تقييدات مشددة على عدد المتواجدين في كل محل، وأيضا البيع عن طريق شبكة الانترنت، مقابل التوصيل إلى البيوت.

والشراء عبر الانترنت أوجد ضغطا كبيرا على محلات السوبرماركت الضخمة، التي لم يعد بإمكانها تغطية كافة الطلبات، وخاصة في المدن الكبرى، لأن تجميع الطلبيات بحاجة إلى قوى عاملة، ولا يمكن زيادة القوى العاملة، لأن هذه مبيعات مواد أساسية غالبا، ولا توجد جدوى مالية من توظيف عمال لها، إضافة إلى كلفة إيصال البضائع، لذا ففي غالب شبكات التسوق يتم الطلب من الزبائن الحضور إلى السوبرماركت لأخذ ما طلبوه.

من ناحية أخرى، قالت شبكات المطاعم ومحلات الأطعمة السريعة إنها شهدت في شهر آذار الماضي ارتفاعا بنسبة ١٧٪ في الطلبيات للبيوت، وتتوقع ارتفاع النسبة إلى ٢٤٪ مما كانت عليه في الأيام العادية، ولكن أكدت أن حجم المبيعات لا يغطي الخسائر الناجمة من إغلاق المحلات كليا في وجه الجمهور.

كلما تأخرت ذروة الوباء كان ضرره الاقتصادي أشدّ وأدهى

أبحاث تفحص سيناريوهات عدة حول طول الأزمة ومدى انعكاساتها على الاقتصاد الإسرائيلي ولكنها تتحدث عن أمد يتراوح ما بين نصف سنة إلى سنة كاملة كأسوأ سيناريو

بقلم: سامي بيرتس

كم من الناس سيموتون؟ كم من الناس سوف يمرضون؟ كم من الناس سوف يفقدون وظائفهم؟ تقدم أزمة كورونا الكثير من السيناريوهات، ومعظمها ليست زاهية، لا من الناحية الصحية، ولا الاقتصادية.

ونشر ثلاثة باحثين اقتصاديين مشهورين مقالا مهنيا قبل أيام، يحاولون فيه ربط نموذج انتشار فيروس كورونا بنموذج اقتصادي يفحص آثاره على استهلاك الولايات المتحدة في العديد من السيناريوهات، من الأسهل وحتى الأشد.

والباحثون هم البروفسور مارتن إيخنباوم، الذي كان مرشح بنيامين نتنياهو لمنصب محافظ بنك إسرائيل المركزي ورفض العرض، والبروفسور سيرجيو رابيلو والبروفسور ماتياس ترافاندت، وأعدوا دراسة تدور حول الوباء المتفشي والاستهلاك، بسبب العلاقة المباشرة بينهما. فالوباء يخفف بشكل كبير من الاستهلاك في أي سيناريو، سواء كان ذلك بسبب المبادئ التوجيهية الحكومية في العزلة أو الإغلاق، أو كاستجابة طوعية طبيعية من الجمهور.

تنطلق السيناريوهات التي يعرضونها من نقطة انطلاق أنه في السيناريو الأخف وطأة، تصل ذروة الوباء بعد ٢٨ أسبوعا من بدئها، بينما في السيناريو الأكثر حدة، والذي يشمل تسهيلات وإغلاقا، فإن ذروة الوباء تأتي بعد ٥١ أسبوعا من بدئها.

عندما درس الثلاثة التأثير على الاقتصاد الأميركي وفقا لحجم السكان، وجدوا أنه بحلول الأسبوع ٢٨، سيصل معدل الإصابة إلى ٤ر٨٪ من السكان، في ذات الوقت، وبشكل إجمالي، بحلول ذلك الوقت سيكون ٦٥٪ من السكان مصابين. وهذا يعني ٢١٥ مليون مريض. وإذا كان معدل الوفيات ١٪ من المصابين، فسيكون هناك ١٥ر٢ مليون حالة وفاة.

في المقابل، درس البروفسور عيران ياشيف من جامعة تل أبيب نموذج الثلاثة وتأثيره على الاقتصاد الإسرائيلي، ووجد أنه وفقا لحجم السكان هنا، وفي سيناريو أن ذروة الوباء ستحل في الأسبوع ٢٨، فإن العدد التراكمي للمصابين سيكون ٩ر٥ مليون، وعدد القتلى ٥٩٣٨٤ شخصا، وتأثيره على الاستهلاك سيكون حوالي ١٥ مليار شيكل في السنة. ولا يأخذ هذا السيناريو في الاعتبار تدابير مثل الإغلاق أو إجراءات أخرى تمليها الحكومة على السكان، بل الإغلاق الطوعي للأشخاص الذين يخشون.

إذا نظرنا إلى سيناريو خطوات تتراوح ما بين تسهيلات وإغلاقات بشكل كبير، فإن تفشي الوباء سيكون في الأسبوع ٥١، وفي هذه الحالة، وفقا لحسابات ياشيف، سيمرض ١ر٤ مليون شخص في إسرائيل، ويموت ٤٠٩٥٠ شخصا، وسيكون الضرر في الاستهلاك بمقدار ١٠٢ مليار شيكل في السنة.

بين السيناريوهين، توجد سيناريوهات وسطية. ولكن خلاصة القول للباحثين هي أنه كلما طالت إجراءات الإغلاق والعزل، قلّ عدد المصابين والموتى من الفيروس، ولكن الضرر في الاستهلاك سيكون أكبر. أي أن جهود وزارة الصحة لتسطيح الدالة البيانية ستحتاج وقتا أطول، لتقليل أعداد المصابين والموتى، ولكن هذا سيكون بكلفة اقتصادية أكبر. وهذه الكلفة لا تأخذ أيضا في الحسبان، تكاليف إضافية وكبيرة على الاقتصاد، مثل دفع مخصصات البطالة، ومساعدة الشركات، وتأجيل المدفوعات الضريبية، وخفض بعضها، وإفلاس مصالح اقتصادية، وصرف الاستثمارات اللازمة لاستعادة النظام الصحي والاقتصادي. لذلك، يقول ياشيف، من الواضح أن هذه أزمة استثنائية شبيهة بكارثة طبيعية هائلة، وتتطلب خطوات غير تقليدية، الأولى طباعة النقود. ويقترح ياشيف، ضمن أمور أخرى، تمرير قانون كورونا في الكنيست، الذي يمنح بنك إسرائيل الإذن لمدة ٩٠ يوما، لتمويل نفقات الميزانية والتخفيضات الضريبية عن طريق طباعة النقود.

وقال ياشيف إن هذا سيكون قانون طوارئ، وسوف يتمكن بنك إسرائيل من استكماله قبل نهاية الأيام التسعين. كما يقترح أيضا تشكيل لجنة سياسة كورونا، بمشاركة بنك إسرائيل المركزي ووزارة المالية، وخبراء خارجيين في مجالات الاقتصاد الكلي والاقتصاد العام والاقتصاد الصحي.

إعطاء الأولوية «للإصابات الخطيرة»

حلت الأزمة الاقتصادية على الاقتصاد الإسرائيلي، وهو من دون قيادة اقتصادية قوية وموثوقة. إن شدة الأزمة وتجاوزاتها، بالإضافة إلى فراغ القيادة، دفعت معاهد البحوث والأكاديميين والاقتصاديين لطرح أفكار لا حصر لها حول كيفية تصرف الحكومة للتعامل مع الأزمة الاقتصادية.

في الواقع، عندما تصادف هذه الأفكار، تبدو كأنها مأخوذة من عالم آخر واستخدمت فيها المفاهيم التي كانت تعتبر حتى قبل شهر من المحرمات لسنوات عديدة، مثل اقتراح البروفسور ياشيف، والبروفسور ليو ليدرمان أيضا، بأن يقوم بنك إسرائيل بطباعة الأموال للتعامل مع الأزمة. ويقترح معهد «كوهيلت»، المرتبط بالأفكار النيوليبرالية، إنقاذ المؤسسات المالية وعدم السماح لها بالسقوط حتى لو تطلب الأمر تأميمها. وتقترح مؤسسة بيرل كتسنلسون، التي تروّج لجدول أعمال اجتماعي ديمقراطي، أن تمول الدولة برنامجا بقيمة ١٨٠ مليار شيكل، لتقديم مساعدات للمصالح الاقتصادية والشركات، وللأجيرين، وأن تطرح الدولة سندات دين لتمويل هذه الميزانية.

ولدى المحاسب العام السابق أورن شوكي اقتراح أكثر تحفظا: ليس ضخ نقود جديدة، وإنما تقديم ضمانات حكومية بقيمة ١٠٠ مليار شيكل للقطاع المالي- شركات التأمين والبنوك وشركات بطاقات الائتمان وصناديق الائتمان. ويقول أورن إنه لا ينبغي للدولة أن تتدخل في أي شركة في خطط الاسترداد (بما في ذلك شركة العال)، بل بالأحرى إعطاء أدوات للسوق للقيام بما تعرفه وتقليل حصتها من تدفق السيولة.

قرار بنك إسرائيل العمل في السوق والخروج ببرنامج شراء سندات حكومية بقيمة ٥٠ مليار شيكل، يعكس حقيقة أن هذه أوقات استثنائية. وللمقارنة، في الأزمة الاقتصادية لعام ٢٠٠٨، التي كانت مالية بشكل أساسي، اشترى بنك إسرائيل ١٨ مليار شيكل من السندات الحكومية. وأدى الإعلان عن البرنامج، في حينه، إلى تهدئة سوق السندات على الفور، حتى قبل تدخّل البنك المركزي الأوروبي فعليا، ويشير القرار أيضا إلى أهمية البيانات الملتزمة في هذا الوقت. وفي بعض الأحيان، يوفر الإعلان عن برنامج كبير تأثيرا كبيرا، ينعكس إيجابا على الأهداف المطروحة.

في هذا الوقت، تقدر وزارة المالية أن كلفة الأزمة حتى الآن تبلغ حوالي ٣٠ مليار شيكل، نتيجة ارتفاع مخصصات البطالة، وإضافة ميزانية لوزارة الصحة، وإنشاء قرض ضمانات حكومية، وتأجيل تسديد مستحقات ضريبية.

في الأيام الأخيرة، طرحت الوزارة خطة اقتصادية بقيمة ٨٠ مليار شيكل، لتسديد نفقات البطالة الطارئة المتفاقمة، وتقديم حلول مساعدة للشركات والمصالح الاقتصادية، بالإضافة إلى التدابير التي ستكون مطلوبة بعد عيد الفصح العبري، لإعادة بعض الشركات إلى وضعها الطبيعي. الأهداف المحددة هي إعداد نظام الرعاية الصحية لعدد أكبر من المرضى، وعزل من هم أبناء ٦٥ عاما وما فوق، بشكل فعال مع توفير الخدمات لمنازلهم، والمزيد من الفحوصات لكشف المرضى، وفرض أنظمة وقائية في أماكن العمل المفتوحة، وفي المتاجر التي يسمح لها بفتح أبوابها.

ومن المتوقع أن توسع وزارة المالية فرص الحصول على قروض، بالأساس من البنوك، مقابل ضمانات حكومية، وضمان استثمارات مستقبلية قريبة، من تلك التي ترفع النمو الاقتصادي.

وضمن أمور أخرى، يجري فحص طرح جداول زمنية لمشاريع البنية التحتية مثل شق الطرق وبناء المستشفيات، الأمر الذي سيسمح بخلق فرص العمل، في عدة مجالات ومنها أيضا مجال إنتاج المواد الخام.

(عن «ذي ماركر»، بتصرف)

موجز اقتصادي

أزمة البطالة الطارئة ستكلف ١٥ مليار شيكل

يستدل من تقارير مؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية- مؤسسة التأمين الوطني- أن الصرف الإجمالي على مخصصات البطالة الطارئة، لفترة شهرين ونصف الشهر، بمعنى بدءا من منتصف آذار وحتى نهاية أيار، ستصل إلى ١٥ مليار شيكل، وهذا أكثر بحوالي ٨ أضعاف من الصرف الشهري على مخصصات البطالة وضمان الدخل، والأخيرة تدفع للعاطلين عن العمل المزمنين.

وتأتي هذه التقديرات، على خلفية وصول عدد العاطلين عن العمل، وغالبيتهم الساحقة من الذين فرضت عليه إجازات ليست مدفوعة الأجر، إلى ١ر١ مليون شخص، وهؤلاء يشكلون نسبة تقارب ٢٦٪ من عدد المنخرطين في سوق العمل.

وكانت نسبة البطالة مع نهاية العام الماضي ٢٠١٩ قد هبطت إلى ٨ر٣٪، في الشريحة العمرية من ١٥ إلى ٦٤ عاما، في حين أن نسبة البطالة لدى الشريحة العمرية ٢٥ إلى ٦٤ عاما، كانت ٤ر٣٪، وتعد من أدنى نسب البطالة في العالم. ولهذا فإن البطالة الحاصلة في إسرائيل هي بطالة طارئة، وفي تقديرات بنك إسرائيل المركزي، أنه بعد انتهاء أزمة تفشي الوباء، وعودة الحياة الاقتصادية، فإن البطالة الحقيقية ستصل حتى نهاية العام الجاري إلى ٧٪، وتنخفض إلى ٥٪ في بحر العام المقبل ٢٠٢١. وفي خلفية هذا التقدير، إفلاس قسم من المصالح الاقتصادية، من مشاغل صغيرة وغيرها، التي تضررت كليا من الأزمة الاقتصادية إلى درجة الإفلاس. وسيمر وقت حتى تظهر استثمارات جديدة لاستيعاب عاملين جدد.

وفي تقديرات مؤسسة التأمين، فإن هذا الصرف الزائد على مخصصات البطالة من جهة، والتراجع الحاد في مداخيل المؤسسة بسبب توقف الأعمال وتراجع مداخيل الأفراد من جهة أخرى، سيضع المؤسسة أمام عجز مالي يتراوح بما بين ٣٤ مليار شيكل إلى ٥٢ مليار شيكل (معدل سعر صرف الدولار ٦ر٣ شيكل حاليا). وفي حين تطلب المؤسسة خطة عمل لتقليص العجز، بضرب المخصصات الاجتماعية، بعد انتهاء الأزمة، فإن للمؤسسة دينا تراكميا على حكومتها بلغ ٢٥٠ مليار شيكل، والحكومة تماطل في تسديدها، إلا أنها أعلنت أنه ضمن الخطة الاقتصادية التي أعدتها وزارة المالية، بمقدار ٨٠ مليار شيكل، سيكون هناك تحويل مالي لمؤسسة التأمين، لتسديد نفقات المخصصات.

وعلى الرغم من هذا، فإن المؤسسة تدعي أن تحويلات الحكومة لها لن تغطي العجز الذي سيكون ناجما عن تراجع مداخيل المؤسسة من الجمهور والشركات، ولهذا فإنها تطالب باتخاذ إجراءات ستطال الشرائح الفقيرة والضعيفة، ومن بين ما تطلبه المؤسسة تجميد قرار رفع مخصصات ذوي الاحتياجات الخاصة، الذي جاء على ثلاث مراحل، تم تنفيذ المرحلة الأولى منها، في حين من المفترض تطبيق المرحلتين الأخريين في الأشهر المقبلة، ولهذا تطالب المؤسسة بتجميد القرار، الذي تم اتخاذه بعد نضال طويل خاضه ذوو الاحتياجات الخاصة، مدعومين من الجمهور الواسع. كما تطالب المؤسسة بتجميد مخصصات الشيخوخة، بمعنى عدم رفعها في الفترة المقبلة، ولا في العام المقبل، رغم أنها مخصصات شحيحة، بالنسبة لمن ليس لديهم رواتب تقاعدية، وتبلغ نسبتهم حوالي ٣٠٪ من اجمالي المسنين. إضافة إلى هذا، تطالب المؤسسة أيضا بتجميد وعدم رفع مخصصات الأولاد، لا بل وتقليصها في حال أمكن.

وفي المقابل، أعلن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو عن صرف مخصصات زائدة في شهر نيسان الجاري لسائر الجمهور، بمناسبة عيد الفصح العبري، إذ سيتم صرف ٥٠٠ شيكل لكل ولد في العائلة، وحتى ٤ أولاد دون سن ١٨ عاما، وصرف ٥٠٠ شيكل إضافي لمرة واحدة لكل من يتلقى مخصصات شيخوخة.

١١٦٨ مليار شيكل قيمة إيداعات الجمهور في البنوك

تبين من تقرير في بنك إسرائيل المركزي، صدر في الأيام الأخيرة، أنه لا توجد مشكلة مالية لدى البنوك لتقديم اعتمادات مالية، للقطاع الاقتصادي والجمهور، مقابل ضمانات مالية تقدمها الحكومة، وكلّ بحسب حجم مصلحته وقدرته على التسديد المستقبلي، إذ أن حجم إيداعات الجمهور (توفيرات) في البنوك الخمس الكبرى، يبلغ حاليا ١١٦٨ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٣٢٤ مليار دولار. وهذا لا يشمل إيداعات الجمهور في بنوك صغيرة أخرى، وفي شركات التأمين الخاصة.

والغالبية الساحقة من هذه الإيداعات لدى بنك ليئومي- حوالي ٣٧٤ مليار شيكل، يليه بنك هبوعليم- قرابة ٣٦٢ مليار شيكل، ثم بنك مزراحي- ٢١١ مليار شيكل، وتقفز الإيداعات بقليل عن ٢٠٠ مليار شيكل لدى بنك ديسكونت، أما لدى البنك الخامس هبينليئومي، فإن حجم الإيداعات ١٢٠ مليار شيكل.

وأعلنت الحكومة عن تقديم ضمانات مالية لقروض تقدمها البنوك للمصالح والشركات الاقتصادية، وأيضا للجمهور بنحو ٩٠ مليار شيكل، إلا أنه حسب تقارير أخرى، فإن البنوك لا تسارع في إقرار طلبات القروض، إلى جانب أنها رفعت الفوائد على القروض، وبنسبة عالية، باعتبار أنها فوائد احتياطية، لتقليل ضرر مستقبلي ناجم عن عدم القدرة على التسديد، فالضمانات الحكومية في هذه الحالة تأتي في وقت متأخر، وبعد استنفاد كل الإجراءات لجباية الديون المستعصية.

إلى ذلك، تشير التقارير إلى أن الانهيار الحاد في البورصة الإسرائيلية انعكس سلبا، وبقدر كبير، على توفيرات الجمهور التي هي بغالبيتها مرتبطة بالبورصة، وبضمن هذا توفيرات التقاعد، وأيضا صناديق توفير لقسم واسع من العاملين في القطاع العام والشركات الكبرى وتسمى «صناديق استكمال»، التي كلها تستثمر في البورصة.

وهذه خسائر فادحة سيتكبدها أساسا من حان وقت تقاعده، أو انتهاء فترة التوفير، ولذا فإن الجمهور لا يسارع للحصول على هذه التوفيرات، بل يبقيها في البنوك وصناديق التوفير، إلى حين تسديد جزء من الخسائر، على أمل عودة البورصة إلى مسار الارتفاع مستقبلاً.

محور خاص- تحولات في الخارطة الحزبية الإسرائيلية

بيرتس يحرّر حبل مقصلة العمل وميرتس يصارع للبقاء!

أزمة حزب العمل القيادية والسياسية مستمرة منذ اغتيال رابين إلا أن ممارسات بيرتس في الأشهر الأخيرة سرعت خطى إسدال الستار على العمل بحلته الحالية *خلال ٢٤ عاماً استبدل الحزب ١٢ رئيساً *قوة ميرتس البرلمانية هي في الحد الأدنى من نتائجه الانتخابية خلال العقد الأخير

جاء قرار عمير بيرتس، رئيس حزب العمل المتهاوي، للانضمام إلى حكومة بنيامين نتنياهو الخامسة، سوية مع شريك له في كتلة العمل التي تضم ٣ نواب فقط، كتحرير لحبل المقصلة لهذا الحزب، الذي تلقى الضربة القاضية في انتخابات آذار، بعد سلسلة ضربات أسميناها «قاصمة» في السنوات الأخيرة. في حين أن حزب ميرتس الذي تلقى هو أيضا ضربة قاصمة في تحالفه مع حزب العمل، ينتقل الآن لمرحلة صراع البقاء السياسي، غير أن تلاشي حزب العمل بصيغته الحالية قد يعطي ميرتس متنفسا، في صراعه للبقاء السياسي في المرحلة المقبلة.

فقد تلقى تحالف حزبي العمل وميرتس، ومعهما الحزب الصوري للنائبة اليمينية أورلي ليفي- أبكسيس، ضربة قاصمة، ولكن بالنسبة لحزب العمل، كما يبدو، هذه الضربة القاضية، فهذا الحزب الذي استفرد بالحكم الإسرائيلي ثلاثة عقود بات يتمثل بـ ٣ نواب، وحتى هذه الكتلة الهامشية جدا تشهد انشقاقا، إثر رفض النائبة ميراف ميخائيلي الانضمام إلى حكومة نتنياهو، أو على الأقل أعلنت أنها لن تكون ملتزمة بالتصويت تأييدا للحكومة وكل قراراتها وقوانينها.

وخلافا للتوقعات الأولى، لدى إقامة التحالف بين حزبي العمل وميرتس، بأن يحافظ الحزبان على ما حققاه معاً في كل واحدة من جولتي الانتخابات في ٢٠١٩، فإن الحزبين خسرا معا ٣٥٪ من قوتيهما المجتمعتين، فقد خسرا في انتخابات آذار الماضي ١٤٠ ألف صوت، وهبط التمثيل من ١١ مقعدا إلى ٧ مقاعد، ثلاثة منها لحزب العمل، ومثلها لميرتس. أما المقعد السابع (الثاني في تدريج القائمة) فقد كان للنائبة أورلي ليفي، التي لم تمر بضعة أيام قليلة على صدور نتائج الانتخابات النهائية، حتى حملت مقعدها، منفصلة عن التحالف، باتفاق مع حزب الليكود، وهذا بعد أن انقلبت على موقفها في الحملة الانتخابية، وأعلنت رفضها لأي تعاون بين كتلة «أزرق أبيض» والقائمة المشتركة، ورفضها لحكومة أقلية مدعومة من الخارج بالقائمة المشتركة. وتبيّن مباشرة أن عائلة أورلي ليفي، أي عائلة وزير الخارجية الأسبق من حزب الليكود دافيد ليفي، شاركت في الضغط عليها لتنفصل عن التحالف، الذي لم تقدم له أي قوّة تذكر في انتخابات آذار.

وفي تفصيل النتائج، نجد أن تحالف حزبي العمل وميرتس خسر ١٤ ألف صوت، في الشارع العربي، من أصل ٢٤ ألف صوت حصل عليها الحزبان في انتخابات أيلول، وأيضا من أصل ٤٥ ألف صوت حصل عليها الحزبان في انتخابات نيسان ٢٠١٩. وهذه أصوات صبّت مباشرة لصالح القائمة المشتركة؛ يضاف لها خسارة حوالي ٦ آلاف صوت في الشارع اليهودي، أيضا لصالح القائمة المشتركة. وحسب تقديرات حزبية، فإن الأصوات الـ ٦ آلاف من اليهود هم من مصوتي ميرتس، الذين رفضوا تحالفا يضم عمير بيرتس وأورلي ليفي. وهذا يعني أن ١٢٠ ألف صوت خسرها التحالف لصالح تحالف «أزرق أبيض»، الذي هو أيضا خسر عشرات الآلاف من الأصوات، مع فرضية أنها اتجهت كلها تقريبا لليكود. وهذا يوضح أن «أزرق أبيض»، الذي حصل على ٥٠ ألف صوت زيادة في الانتخابات الأخيرة، قد عوّض نفسه وزاد من الأصوات التي خسرها تحالف العمل- ميرتس.

المسمار الأخير

من الواضح أنه لا يمكن القاء كل تهمة النتيجة الأخيرة لحزب العمل على عاتق شخص عمير بيرتس، إلا أن ممارساته منذ أن عاد إلى رئاسة حزب العمل في مطلع تموز ٢٠١٩، سرعت الخطى نحو المربع الأخير لحزب العمل، الذي سيكون من الصعب رؤيته يخلص نفسه منه، ويعود إلى الحلبة السياسية في أي انتخابات مقبلة إذا ما بقي على حاله اليوم.

وأزمة حزب العمل بدأت بأزمة قيادة، رافقتها أيضا أزمة أجندة سياسية، وهذه الأزمة بدأت تضرب الحزب مع اغتيال رئيس الحكومة الأسبق إسحاق رابين، وعودة شمعون بيريس إلى رئاسة الحكومة والحزب. فمنذ اغتيال رابين في مطلع تشرين الثاني ١٩٩٥، وحتى الانتخابات التي جرت في شهر أيار العام التالي ١٩٩٦، بمعنى ٦ أشهر، فتح بيريس جبهات تصعيد وحرب، على الساحة الفلسطينية باستئناف الاغتيالات، التي قوبلت بعمليات تفجيرية، وبحرب شرسة على جنوب لبنان، ما بدد الشعور بالأمن في الشارع الإسرائيلي، وتراجع قسم كبير من الإسرائيليين عن النظرة التفاؤلية التي رافقت مفاوضات السلام المتشعبة. وهذه الأزمة عززها إيهود باراك، منذ أن تسلم رئاسة الحزب في العام ١٩٩٧، ولاحقا خلال رئاسته للحكومة لمدة ٢٠ شهرا، ابتداء من حزيران ١٩٩٩. وتوالت بعد ذلك الضربات والأزمات القيادية والسياسية.

إلا أنه في انتخابات ٢٠١٥ حصل حزب العمل على ما يمكن وصفه الآن بالفرصة الأخيرة، ليموضع نفسه مجددا في مقدمة الخارطة السياسية، منافسا على سدة الحكم، حينما أقام «المعسكر الصهيوني»، بتحالف مع حزب «الحركة» برئاسة تسيبي ليفني، وحصول التحالف في ذلك العام على ٢٤ مقعدا، منها ١٩ مقعدا لحزب العمل. إلا أن العمل برئاسة إسحاق هيرتسوغ لم يستثمر هذا الإنجاز السياسي، بل اختار مسار الانحياز نحو أجندات اليمين الاستيطاني، فأقر في مطلع العام ٢٠١٦ برنامجا سياسيا، تراجع فيه عن حل الدولتين، واختار مسار الانفصال من جانب واحد عن الضفة، بخلق كانتونات فلسطينية غير متواصلة ومعزولة، وبعد مرور سنوات طوال، قد تنشأ فرصة للتداول في إقامة دولة فلسطينية، بموجب منطق برنامج العمل، الذي لم يتراجع عنه رسميا لاحقا.

وحينما نقول أزمة قيادة، تكفي الإشارة إلى أنه بعد اغتيال رابين استبدل الحزب رئيسه ١٢ مرة، بمعنى في غضون ٢٤ عاما، حتى صيف العام الماضي، من بينها ولايتان قصيرتان لشمعون بيريس، ورئاستان لعمير بيرتس. وفي صيف ٢٠١٧ استورد الحزب رئيسا له من خارج صفوفه، آفي غباي، الذي قاد الحزب إلى هزيمة نكراء في انتخابات نيسان ٢٠١٩، إذ حصل الحزب على ٦ مقاعد، بدلا من ١٩ في انتخابات ٢٠١٥. وبعد تلك الهزيمة، بات الحزب مثل «الوليمة الشهية» لعمير بيرتس، الذي انقض على رئاسة الحزب مباشرة، في منافسة ضعيفة أمامه. إلا أن بيرتس انقلب في اليوم التالي لانتخابه، على ما وعد به بالتحالف مع ميرتس، بل تصدى للمبادرة بشراسة، واختار التحالف مع النائبة أورلي ليفي- أبكسيس، التي كانت قد حصلت في انتخابات نيسان ٢٠١٩، على ما يعادل مقعدين برلمانيين، ولكنها لم تعبر نسبة الحسم. وكانت حسابات بيرتس في تلك الانتخابات طائفية يهودية، فاعتقد أن تحالفا كهذا يرأسه هو الشرقي، ومعه شريكته الشرقية أورلي، سينقض على «تركة» حزب «كلنا» المنحل، الذي كان برئاسة موشيه كحلون، ولكن حسابات بيرتس كانت فاشلة كليا، لأن حصة كبيرة من «تركة» كحلون، عادت إلى مربعها الأصلي، بمعنى دعم حزب شاس الديني المتزمت. وحصل العمل مع شريكته ليفي على ٦ مقاعد، منها ٥ لحزب العمل.

رغم هذه الهزيمة الثانية، احتاج بيرتس لضغوط كبيرة كي يقبل بالتحالف مع ميرتس، ولكن شرطه كان الحفاظ على أورلي ليفي، وأن تتقدم في القائمة المشتركة على الممثل الأول لميرتس، الذي قبل بالعرض مرغما، كي ينجح في البقاء في الحلبة البرلمانية. وهذه التركيبة غير المنطقية انعكست سلبا على قوة التحالف ليتكبد خسارة فادحة بهذا الحجم.

ولم يكتف عمير بيرتس بهذه الهزيمة، بل رأى لربما أن هذه دورته الأخيرة شخصيا في الحلبة البرلمانية، فاختار الانضمام إلى حكومة بنيامين نتنياهو، تحت إبط حزب بيني غانتس، «أزرق أبيض»، مقابل حقيبتين وزاريتين لكل من بيرتس، وشريكه في القائمة إيتسيك شمولي، فيما أعلنت النائبة الثالثة ميراف ميخائيلي التمرد وأعلنت بعد التشاور مع أعضاء كنيست ووزراء سابقين من حزبها أنها لن تكون ملتزمة بقرارات الحكومة وقوانينها، وإنما فقط بما يتناسب مع برنامج حزبها السياسي الاقتصادي.

خطوة بيرتس هذه، في حال تمت أم لم تتم في اللحظة الأخيرة، أو حتى لو دخل بيرتس الحكومة وغادرها بعد وقت قصير، فإن الضربة القاضية كليا لحزب العمل باتت حقيقة واقعة، وبات بالإمكان القول الآن إن حلته الحالية أسدل الستار عليها، أو أن بيرتس قد حرر حبل المقصلة عليها. فإن بقيت كوادر وأجهزة حزبية لهذا الحزب، فسيكون عليها البحث عن إطار سياسي جديد.

ميرتس وصراع البقاء

حصول ميرتس على ٣ مقاعد نتيجة تلائم ما حصل عليه منذ انتخابات ٢٠٠٩، وحتى انتخابات آذار الماضي، إذ تراوحت نتائجه في ٦ جولات انتخابية، بما بين ٣ إلى ٦ مقاعد. ولكن ميرتس أيضا يعاني من أزمة قيادة، بعد غياب الفريق المؤسس للحركة، الذي أول ما تمثل به في الكنيست كان ١٢ مقعدا، في انتخابات ١٩٩٩، وآخر تمثيل كبير له كان ١١ مقعدا في انتخابات ١٩٩٩، ولاحقا بدأ يتلقى ضربات متتالية، وأحيانا يتقدم، وأخرى يتراجع.

والمشكلة الأساسية التي واجهت ميرتس، أنه لم يواجه كفاية حالة التطرف المتزايد في الشارع الإسرائيلي، وفرض على نفسه طابع الحركة الحقوقية، التي تدعو للمساواة الاجتماعية، مع تركيز خاص على المثليين، وغيرها من القضايا ذات الطابع العلماني، التي تواجه نفورا في مجتمع يغرق أكثر وأكثر بالتطرف السياسي وبالتوجهات المحافظة، بمعنى أن ميرتس غيّب نسبيا تميزه السياسي بما يتعلق بالقضية الفلسطينية في الشارع الإسرائيلي، في محاولة خاسرة لجذب قطاعات مصوتين، لا يتفقون مع الحزب في القضية السياسية.

في كل الأحوال، فإن وضعية ميرتس ما تزال أفضل بكثير مما هو عليه حزب العمل، لا بل إن انهيار حزب العمل يجعل ميرتس عنوانا لقطاعات ذات توجهات «يسارية صهيونية» في أطراف جمهور مصوتي العمل. ومخرج ميرتس لن يكون في البحث عن تحالفات جديدة، لأن تجربتيه في تحالفات انتخابات أيلول ٢٠١٩ وآذار ٢٠٢٠ أدتا إلى خسارته قطاعا جديا من مصوتيه.

بعد انتهاء أزمة تفشي وباء فيروس كورونا، وتشكيل الحكومة، والعودة إلى عمل برلماني عادي، بعد غياب أكثر من عام ونصف العام، فإن الحياة الحزبية لكل الأحزاب ستعود إلى مساراتها، وحينها ستتكشف أكثر اتجاهات الريح في ميرتس.

عمير بيرتس.. "يعدم" حزب العمل!

أزمة التيار الديني الصهيوني بين الصراع الداخلي وضربات «الحليف»!

التيار الديني الصهيوني تلقى ضربة قاصمة في انتخابات آذار ٢٠٢٠ حوّلت أحزابه إلى فتات *هذا أحد انعكاسات الصراعات بين التيارات داخل التيار الواحد واستفحال التطرف السياسي والديني وأيضاً بسبب توغل الليكود في هذا التيار حتى بات عنواناً لشريحة واسعة جداً من مصوتيه

تلقى تحالف أحزاب المستوطنين «يمينا»، الذي يمثل أحزاب التيار الديني الصهيوني، في انتخابات آذار الماضي ٢٠٢٠، ضربة قاصمة أشد من تلك التي تلقاها في كل واحدة من جولتي الانتخابات في العام الماضي ٢٠١٩. فهذا التحالف الذي تشكّل عشية انتخابات ٢٠١٣، وحصل على ١٢ مقعدا، بات اليوم مع نصفها فقط، وهذا انعكاس لأزمات داخلية، منها ما هو نتاج استفحال التطرف الديني والسياسي، من جهة، ومن جهة أخرى، توغل الليكود في هذا التيار الحليف له، على حساب أحزاب التيار، التي تحولت إلى فتات، وأبرزها حزب المفدال («البيت اليهودي») الذي بلغ تمثيله ذات يوم ١٥ مقعدا، وبات اليوم مع مقعدين فقط.

ويضم تحالف «يمينا» ثلاثة أحزاب، أقدمها حزب المفدال، الذي بات يحمل اسم «البيت اليهودي»، وهو أول وأقدم أحزاب التيار الديني الصهيوني، وكان في العقود الأولى لإسرائيل ذا وزن سياسي كبير، ووصل تمثيله إلى حتى ١٥ مقعدا، وكانت فيه تيارات إصلاحية وأخرى محافظة. ولكن مع السنين، شهد المفدال الكثير من الانشقاقات، وشهدت الأحزاب التي انشقت عنه، هي الأخرى انشقاقات، ومن بينها الحزبان الحليفان له في تحالف «يمينا»، «هئيحود هليئومي» (الاتحاد الوطني)، الذي ظهر لأول مرة في نهاية سنوات التسعين، ومعقله الأساس بين المستوطنين في الضفة، وحزب «اليمين الجديد» بزعامة نفتالي بينيت وأييليت شاكيد، والأخيرة هي علمانية، وشريكة سياسية قديمة لبينيت، وقد انشقا عن تحالف «البيت اليهودي» في نهاية العام ٢٠١٨، تمهيدا لانتخابات نيسان ٢٠١٩، وخاضا الانتخابات بقائمة مستقلة، وخسرت ولم تتمثل في الكنيست، بعد أن لامست نسبة الحسم.

وفي الجولات الانتخابية الثلاث الأخيرة، كان واضحا الأزمة التي تعصف بهذا التيار، فقد خاض انتخابات نيسان ٢٠١٩ بقائمتين، الأولى هي السابق ذكرها، «اليمين الجديد» بزعامة بينيت وشاكيد، والثانية ضمت «المفدال- البيت اليهودي»، وحزب هئيحود هليئومي (الاتحاد الوطني)، وحركة «عوتسما يهوديت» (قوة يهودية) المنبثقة عن حركة «كاخ» الإرهابية المحظورة صوريا في إسرائيل. وهذا التحالف الثاني تم بضغط من بنيامين نتنياهو، إذ أن الحزبين الأولين رفضا بداية التحالف مع «عوتسما يهوديت»، بسبب شدة تطرفها، فمن صفوفها تخرج عصابات إرهابية ترتكب جرائم ضد الفلسطينيين في الضفة والقدس وفي إسرائيل.

وقد حصل هذا التحالف الثلاثي على ٥ مقاعد، في الوقت الذي خسر فيه التيار ككل ما يعادل ٤ مقاعد، كانت لقائمة «اليمين الجديد».

وفي انتخابات أيلول ٢٠١٩، أقيم تحالف ثلاثي ضم «اليمين الجديد» و«البيت اليهودي» و«هئيحود هليئومي»، وتم استبعاد قائمة «عوتسما يهوديت»، رغم كل ضغوط نتنياهو، كي يتم التحالف معها، منعا لحرق عشرات آلاف الأصوات. وحصل التحالف على ٧ مقاعد، في حين أن «عوتسما يهوديت» خاضت الانتخابات بقائمة مستقلة، وحرقت أكثر من ٨٣ ألف صوت، ما يعادل أكثر من مقعدين برلمانيين.

ولكن حصول التحالف على ٧ مقاعد، كان مؤشر فشل إضافياً لهذا التحالف، الذي انشق على نفسه في اليوم التالي، بتشكيل كتلة مستقلة لحزب «اليمين الجديد». غير أنه مع حل الكنيست الـ ٢٢، إثر فشل تشكيل حكومة بعد انتخابات أيلول، مورست ضغوط على الأحزاب الثلاثة، لتتحالف من جديد، وهذه المرّة أيضا تم رفض التحالف مع «عوتسما يهوديت»، التي وجّهت ٨٠٪ من قوتها الانتخابية لصالح حزب الليكود، كما يثبت هذا واقع النتائج النهائية.

في المقابل، فإن التحالف الذي مصدر قوته السياسي هو المستوطنات، تلقى ضربة أخرى، وحصل على ٦ مقاعد، نصفها لحزب «اليمين الجديد»، ومقعدان لصالح «البيت اليهودي» والسادس لإيحود هليئومي. ويتضح من النتائج أن هذا التحالف خسر أيضا ٢٠ ألف صوت، مقارنة بما حصل عليه في انتخابات أيلول، ولكن إذا أخذنا بالحسبان نسبة التكاثر الطبيعي لدى جمهور هذا التيار الديني، وارتفاع نسبة التصويت، فإن هذا التحالف خسر فعليا حوالي ٢٤ ألف صوت من معاقله.

والاستنتاج الأول، هو أن هذا التحالف خسر أصواته لصالح حزب الليكود، الذي في كل واحدة من الانتخابات البرلمانية، منذ العام ٢٠١٣، وحتى الانتخابات الأخيرة في آذار ٢٠٢٠، يُظهر توغلا متزايدا في هذا التيار الديني.

وحسب تقديرات خاصة، فإن تحالف «يمينا» حصل على ٤٥٪ من أصوات التيار الديني الصهيوني، الذي يشكل نسبة تتجاوز ١١٪ من إجمالي ذوي حق التصويت، علما أن نسبته بين الجمهور العام في حدود ١٣٪، وبين اليهود وحدهم في حدود ١٥٪، ولكن نسبة تكاثره الطبيعي ٨ر٢٪، ما يجعل نسبة مَن هم دون ١٨ عاما أعلى من المعدل العام. ولكن نسبة هذا الجمهور من اجمالي المصوتين في يوم الانتخابات تتجاوز نسبة ١٢٪ ولربما أكثر، لكون نسبة التصويت في أوساطه، تتجاوز ٨٥٪، مقابل ٥ر٧١٪ نسبة عامة في الانتخابات الأخيرة. ونسبة التصويت هذه من الممكن أخذها من المستوطنات التي كل المستوطنين فيها من التيار الديني الصهيوني، وتشكل نمط تصويت لهذا التيار عامة، وتضاف لها نسبة المصوتين خارج أماكن سكناهم، بموجب ما يجيزه القانون، وكانت نسبتهم العامة ٧٪، وبين اليهود وحدهم ٨٪، ولدى هذا التيار لربما تجاوزت ٨٪.

واستنادا لهذه المعادلة، كان الاستنتاج بأن تحالف «يمينا» حصل على ٤٥٪ من الأصوات، في حين أنه على أساس ذات التقديرات الخاصة، التي أجريناها، فإن الليكود حصل على حوالي ٣٨٪ من أصوات هذا التيار. ولديه ٦ نواب من المتدينين الصهاينة، مقابل ٥ لدى تحالف «يمينا»، و٣ نواب من تحالف «أزرق أبيض» قبل انشقاقه في الأيام الأخيرة، على ضوء قرار رئيسه بيني غانتس الانضمام لحكومة بنيامين نتنياهو.

الأزمة الفكرية وتوغل الليكود

على مدى عقود، كان التيار الديني الصهيوني يشهد تيارات متنوعة في داخله، مثل التيار المحافظ، والتيار الإصلاحي، وآخر وسطي. وهذا التنوع داخل التيار الديني الصهيوني ما زال قائما بين اليهود المتدينين في العالم، ولكنه تلاشى في إسرائيل، على الأقل على مستوى الواجهة السياسية.

فحزب المفدال التاريخي كان معروفا عنه أن هناك داخله تيارين متنافسين، إلا أن التيار الإصلاحي تضاءلت قوته، مع استفحال التوجهات اليمينية المتطرفة وما رافق هذا من انشقاقات سياسية، ما عزز أكثر التنافس داخل الحزب على المواقف الأشد يمينية، وهذا كان ملموسا بشكل أقوى ابتداء من النصف الثاني من سنوات التسعين، خاصة بعد أن انشق التيار الإصلاحي «ميماد» في نهاية سنوات الثمانين، وكان هذا بداية النهاية لهذا التيار في المفدال. وخاض حزب «ميماد» الانتخابات مع حزب العمل في انتخابات العامين ١٩٩٩ و٢٠٠٣.

ومع تزايد أعداد المستوطنين في الضفة، وبالذات من التيار الديني الصهيوني، القوة السياسية الطاغية على الأجواء السياسية للمستوطنين، باتت المستوطنات مركز القوة السياسية، لكل أحزاب التيار الديني الصهيوني، رغم أن غالبية أصواتها تأتي من خارج المستوطنات، بفعل التوزيعة الجغرافية. وتحولت المستوطنات إلى دفيئة للتطرف السياسي من جهة، وللتشدد الديني من جهة أخرى، وهذا التشدد الديني عكس نفسه أيضا على قيادات الأحزاب الدينية، التي لم تلتفت إلى سائر جمهور المتدينين من هذا التيار، والقصد هنا التيار الوسطي من حيث التشدد الديني، وحتى السياسي، ولم يعد لهذا التيار حزب من التيار الديني الصهيوني العام ليمثله، ما أوجد فراغا واضحا. ولهذا الفراغ دخل حزب الليكود الذي هو في ظاهره حزب علماني، رغم أنه متواطئ كليا مع كل أنظمة وقوانين الإكراه الديني، من باب الحفاظ على تحالفه السياسي مع الأحزاب الدينية، خاصة من المتدينين المتزمتين «الحريديم». وساعد اختراق الليكود للتيار الديني الصهيوني وجود ممثلين لذات التيار في الحزب وفي كتلته البرلمانية، وهي مجموعة في تنام مستمر. وعلى مر السنين رأينا تعاظم قوة الليكود بين المتدينين الصهاينة، إذ تشكل المستوطنات التي ١٠٠٪ من المستوطنين فيها من هذا التيار، نموذجا لنمط التصويت بينهم. ففي بحث «الخارطة السياسية في المستوطنات، ٢٠١٣- ٢٠١٥» لبرهوم جرايسي، الصادر عن مركز «مدار» للدراسات الإسرائيلية، رأينا أن الليكود حصل في انتخابات ٢٠١٣ على ١٢٪ من أصوات مستوطنات هذا التيار الديني، ورفع النسبة بعد عامين، في انتخابات ٢٠١٥، إلى ٣ر١٨٪، بمعنى أنه تجاوز زيادة ٥٠٪ بالنسبة المئوية، و٦٤٪ في عدد الأصوات. وإذا حصل الليكود في المستوطنات على نسبة كهذه، فهذا يعني أنه حصل على نسبة أعلى من التيار الديني الصهيوني خارج المستوطنات، حتى توصلنا إلى استنتاج حصول الليكود على ٣٨٪ من أصوات هذا التيار في انتخابات آذار الماضي ٢٠٢٠.

وهذا يعني أن أحزاب التيار الديني الصهيوني تلقت ضربة من الحزب الحليف، الذي تدعمه في كل واحدة من الانتخابات البرلمانية. إلا أن هذا التنافس الحاد، لا يتسبب بحالة شرخ سياسي بين الفريقين، لأنه لا خيار ثانياً أمامهما سوى التحالف السياسي، وهذه معضلة أمام الأحزاب الدينية.

ولكن المعضلة الأكبر والأصعب، التي حلها قد يخفف من الضرر الذي يتسبب به الليكود، هو كيفية الخروج من حالة الحصار الذاتي لهذه الأحزاب في بوتقة المستوطنات، وإعادة الأحزاب أو على الأقل أقدمها المفدال، للعمل على المستوى العام في إسرائيل. ولكن طالما أن قيادة متشددة دينيا ومتطرفة سياسيا هي من تسيطر على الأحزاب، فإنه لن يكون بإمكانها تغيير الواقع، بل هذا سيقود إلى تدهور آخر، وحتى مصارعة نسبة الحسم للدخول إلى الكنيست مستقبلا.

هذه المحاولة أجراها أكثر من مرّة من يتولى حاليا وزارة الدفاع، نفتالي بينيت، حين ترأس حزب المفدال، تمهيدا لانتخابات ٢٠١٣، إذ استحضر شخصيات من خارج التيار الديني، وأولها شريكته السياسية أييليت شاكيد. وحقق هذا الحزب مع تحالفه في تلك الانتخابات قوة كبيرة نسبيا، ١٢ مقعدا، ليبدأ الحديث عن تعاظم قوة هذا التحالف أكثر لاحقا. ولكنه في الانتخابات التالية، في ٢٠١٥، خسر ثلث قوته، ومن بين الأسباب لهذه الضربة أن التحالف في ٢٠١٣ ركب أيضا على موجة الاحتجاجات الشعبية ضد كلفة المعيشة في العام ٢٠١١، ورفع شعارات اقتصادية اجتماعية، انقلب عليها بعد الانتخابات.

وكرر بينيت المحاولة في انتخابات نيسان ٢٠١٩، وخاض الانتخابات مع شاكيد بقائمة مستقلة، وكما ذكر من قبل، فإن هذه التجربة باءت بفشل ذريع، بعد أن لامس نسبة الحسم ولم يجتزها، وحرق بذلك ما يعادل ٤ مقاعد.

ومن المفترض أنه بعد تشكيل الحكومة ومرور الوقت، ستبدأ أحزاب التيار الديني الصهيوني في البحث عن مخرج لورطتها، كي تتدارك احتمال تلاشيها كلياً عن الساحة السياسية.

[ب. جرايسي]

تغطية خاصة

تأثير «كورونا» في الأمن القومي الإسرائيلي.. عرض عام لأبرز النقاشات والاستنتاجات

بقلم: علي عامر (*)

القدس: احتلال، و"كورونا". (أ.ف.ب)

لا ينحصر أثر تفشّي وباء كورونا على صحّة الأجساد البشريّة فقط، بل يتعدّاها ليشكّل تهديداً على الأمن القومي والأمن الاقتصادي للدول المختلفة، بحيث قد يؤدي فشل الدولة في احتواء الوباء إلى انهيار كامل في النظام والاقتصاد.

في إسرائيل، تتصاعد النقاشات على المستوى الرسمي وعلى مستويات أخرى، حول أثر تفشّي الوباء على الأمن القومي الإسرائيلي.

تقدّم هذه المقالة عرضاً لعدّة دراسات وأبحاث استراتيجيّة إسرائيليّة تفحص أثر تفشّي كورونا على الأمن القومي الإسرائيلي، وتنتهي بملخّص تحليلي سريع.

ثلاثة مسارات

عقد معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، في ١٢ آذار الماضي، مؤتمراً بدون جمهور، تحت عنوان: «كورونا، الأمن القومي، الديمقراطيّة». ودار مركز النقاش حول مستوى اللايقين العالي عند صنّاع القرار، والفجوات الكبيرة في المعرفة والمعلومات حول طبيعة الفيروس وطرق انتشاره وآليّات السيطرة عليه، والتحديّات الناجمة عن وضع يسهّل انتشار الشائعة والأخبار الكاذبة والاضطرابات ونظريّات المؤامرة.

وقام المشاركون بتحليل عدّة مسارات محتملة، مع التأكيد أنّ أداء الدولة هو أحد العوامل الأساسيّة في ترجيح أحد هذه المسارات.

المسار المتفائل- دولة مع إنفلونزا: الإجراءات والتدابير لاحتواء الجائحة فعّالة، العدوى لا تصيب إلّا مئات ولا تقتل إلّا عشرات. دخول الربيع والصيف وارتفاع درجات الحرارة كفيلان بكبح الانتشار والأعراض. واستعادة العلاقات التجاريّة العالميّة في الربعين الثاني والثالث لهذا العام، واستعادة السياحة، مع انخفاض طفيف في الناتج المحلي الإجمالي.

المسار المتشائم- دولة مريضة: جائحة طويلة لن تنتهي خلال الأشهر الستة القادمة. معظم الدول غير قادرة على احتواء العدوى. تباطؤ النمو في الاقتصاد الأميركي أو نمو سنوي سالب، وهذا أكبر تهديد لإسرائيل. آثار مدمّرة على الناتج القومي الإسرائيلي ونمو سنوي سالب.

المسار الأسوأ- دولة غير فعّالة: خروج المرض عن السيطرة، انهيار الخدمات العامة، تلاشي الثقة بالحكومة والسلطات. انهيار قدرات صمود الأمن القومي أمام التحديّات الاستراتيجيّة، تعاظم الوجود الإيراني في العراق، تنامي قدرات حزب الله، تعافي نظام الأسد.

كما عالجت مجموعة من الدراسات والمقالات، أثر تفشّي وباء كورونا على الأمن القومي الإسرائيلي على عدّة مستويات.

صراع القطاعات والمؤسسات.. دور الجيش

إسرائيل من أكثر الدول استعداداً وجاهزيّة للتعامل مع التهديدات العسكريّة حتّى تلك التي تطال الجبهة الداخليّة. إلّا أنّ التعاطي مع وباء صحّي أمر مختلف تماماً، فهو تعامل مع تهديد مجهول، يشكّل تحديّاً مضاعفاً، في ظل تراجع القطاع الصحّي الإسرائيلي في السنوات الأخيرة، نتيجة التركيز على أولويّات أخرى مثل الأمن القومي. وفي الأسبوع الثاني من الشهر الماضي، أثار جنرالات الجيش جدالات حادّة حول قضيتين أساسيتين: صيانة قدرات الجيش لتفادي الاضطرار لإغلاق وحدات كاملة مثل الطيران العسكري والبحريّة ووحدات استخباراتيّة مختلفة، وتقديم الدعم والمساندة للنظام الصحّي والمدني والشرطة. وعلى عكس التقارير الإعلاميّة لا تبرز عند الجيش إلى الآن ميول في تحمّل أعباء الوباء، فهو لا يملك أيّة أفضليّة على المنظمات المدنيّة مثل الصحّة والشرطة في التعامل مع أزمة صحيّة، كما لا يملك فهماً حقيقيّاً لكيفيّة إدارة الأزمات المدنيّة. إلى الآن لم تظهر عند الجنرالات أيّة اهتمامات بفرض إدارة عسكريّة للبلاد، حيث ينحصر دور الجيش بنظرهم في تقديم الدعم والمساندة الثانوية للمؤسسة المدنية التي من المفترض أن تتحمل المسؤوليّة.

وكشفت أزمة كورونا عن تناقضات حادّة بين القطاع الصحّي الذي يطالب بفرض إجراءات أشد لحماية الصحّة البشريّة، وقطاع الاقتصاد الذي يرفض ذلك لحماية الاقتصاد. وأظهرت ضعف الإمكانيّات الماديّة الإسرائيليّة للتعامل مع الوباء، في نقص الكادر الطبي، ووسائل الوقاية، ونقص منشآت الحجر وسيّارات الإسعاف ووسائل الوقاية والمعدات الخاصّة، ما يعيد للذاكرة عدّة حالات في العقدين المنصرمين، حيث كشفت لجان التحقيق ما بعد الحرب عن ضعف الاستعداد القومي للتعامل مع الطوارئ.

وعرّى الوباء الأزمة المؤسساتيّة التي تضرب هياكل المؤسسات الإسرائيليّة، فعلى سبيل المثال افتقرت مديريّة الدبلوماسيّة العامّة في مكتب رئيس الحكومة إلى مدير لمدّة تزيد عن عام، ما أثّر على نظام المعلومات والتواصل مع الناس، الذي يعتبر سبباً رئيسياً لتدافع الناس في الأسواق مساء السبت ٢٠٢٠/٣/١٤، وإفراغ الرفوف من السلع الأساسيّة. ومن المعلوم أنّ التواصل مع الناس وتوجيه الخطابات الدوريّة هي من أهم الأولويّات في حالات الطوارئ.

يرى البروفسور إفرايم عنبار، مدير معهد القدس للاستراتيجيا والأمن، أنّ الجائحة أضعفت الأمن القومي الإسرائيلي، إذ تعاني العديد من الوحدات في الجيش الآن قصوراً في القوّة البشريّة. ولا يعتقد أنّ الانشغال بكورونا سيؤثّر على التوجهات الإقليميّة المعاديّة لإسرائيل. ويرى أنّ هذا الوباء حرب على إسرائيل يشبه من عدّة جهات حالة الحرب التي تستخدم فيها أسلحة بيولوجيّة وكيماويّة. وتحاول الحكومة طمأنة الناس في حال تفشّي الوباء أكثر بتقديم وعود بتدخل الجيش الذي يملك منشآت ومرافق ومعدات كافية للتعامل مع أعداد كبيرة من المرضى، وخبرات إداريّة وتنظيميّة للتعامل مع حالة طوارئ ضخمة، إلّا أنّه تأسس للتعامل مع الزلازل والهجمات الصاروخيّة وليس مع الوباء، حيث سيضعف تدخله حركة المؤسسات المدنية التي تواجه الوباء في الخطوط الأماميّة، ناهيك عن النقص في القوّة البشريّة الذي ستعانيه وحدات الجيش نتيجة إصابات الجنود والضباط بالفيروس وسياسات الحجر. وفي حال تفشّي الوباء ستتأثر قدرات الجيش على الاستجابات السريعة والفعّالة، والتاريخ يقدم لنا عدّة أمثلة عن جيوش تفككت نتيجة الوباء. إلى اللحظة تم تنفيذ تغييرات جديّة وهيكليّة في مجموعة كبيرة من تدريبات الجيش الروتينيّة للتكيف مع الوباء، وخفّضت العمليّات العسكريّة في المناطق ذات الكثافة السكانية في الضفة الغربيّة. كما يمثّل إجراء التباعد الاجتماعي مشكلة في آليّات إدارة الحواجز والمعابر ونقاط التفتيش والتدريبات، ويؤثّر على الروح القتاليّة للجيش ومتانة العلاقات الرفاقيّة بين عناصره. ويمثل الوباء خطراً ماليّاً يهدد تمويل الجيش بسبب التكاليف المباشرة وغير المباشرة على ميزانيّة الدولة. وفي حال استثمرت الحكومة مبالغ ضخمة لإحياء الاقتصاد بعد احتواء الوباء، ستتأثّر ميزانيّات الجيش وخططه طويلة المدى، خاصّة خطّة «القوّة الدافعة- متعددة السنوات» لبناء الجيش، التي وضعها قائد قوّات الجيش في شباط الماضي. وهذا مع استمرار التحديّات الاستراتيجيّة في البيئة الإقليميّة المحيطة بإسرائيل، إذ لم يظهر أي أثر للوباء في تغيير نظرة المحيط المعادي لإسرائيل. فرغم النتائج الكارثيّة للوباء في إيران، إلّا أنّها تستمر في حملتها لطرد الولايات المتحدة من العراق، ومحاولة تأمين طرق لوجستيّة لتوفير الدعم للأسد وحزب الله، كما يستمر الأسد في الاستفادة من الدعم الاستراتيجي الروسي له. ومن جهة أخرى لم تتوقف حملة تركيا للسيطرة على إدلب السوريّة.

ولا يجد مركز القدس للشؤون العامة بديلاً أمام إسرائيل إلّا التركيز على الاستثمار العلمي في تطوير الاستجابات المتقدمّة للفيروس، لتوكيد دورها كمركز للأبحاث العلميّة يخدم أمن الولايات المتحدة والغرب، كطريق وحيد لضمان التفوّق الاستراتيجي الإسرائيلي بعد جلاء أزمة كورونا.

الموقع الرسمي للجيش الإسرائيلي

خصصت واجهة الاستقبال الرئيسيّة على صفحة الجيش الإسرائيلي الرسميّة www.idf.il، للإعلان عن دور الجيش في ظل حالة الطوارئ والتحوّلات في طريقة وهياكل عمله متسلسلة في مسار زمني. ففي التاسع والعشرين من آذار، يؤكّد الجيش دعمه للجهود القوميّة لمكافحة كورونا، ويطبق سلسلة من التدابير لتخفيض أثر الفيروس عليه وصيانة الاستعداد العمليّاتي له. وفي الثامن والعشرين، وضع ٣٦٩٧ جنديا في العزل، ٥٨ من الجنود شخصّوا بالإصابة.

وتحت عنوان كيف يكافح الجيش انتشار كوفيد-١٩، يسرد الموقع مجموعة من السياسات التي يتبعها الجيش في ظل حالة الطوارئ، مثل منع جميع الجنود من السفر إلى الخارج لأغراض شخصيّة أو مهنيّة إلّا لظروف استثنائيّة ومن خلال موافقة استثنائيّة. ووضع كل الجنود العائدين من الخارج في عزل لمدة ١٤ يوماً. وكل جندي يشتبه بتقاربه مع أحد المصابين يدخل العزل. وتحديد السقف الأعلى لاجتماعات الجيش بعشرة أفراد، والتجمّع في أماكن مغلقة بثلاثين فرداً، والتجمّع في الأماكن المفتوحة بمئة فرد. وطلب من الجنود الحفاظ على مسافة مترين من بعضهم كحد أدنى. ومنع المدنيون من دخول قواعد الجيش العسكريّة. وكل الجنود الذين يخدمون في القواعد المغلقة أو وحدات القتال أو القواعد التدريبيّة يبقون في مواقعهم لمدّة تمتد لشهر. أي جندي تقارب مع أحد المعزولين يمنع عليه دخول القواعد العسكريّة الحساسة للأمن القومي. إلغاء كل فترات الاختبارات الأوليّة للجنود حتّى إشعار آخر. جميع الجنود يلتزمون بعدم استخدام المواصلات العامّة، وسيقوم الجيش بتوفير وسائل مواصلات بديلة للعساكر. سيخدم الجنود في القواعد المفتوحة بحسب نظام المناوبة لتقليل فرص الاحتكاك. بعد نهاية يوم العمل يتم تعقيم كافّة القواعد. إخلاء جميع المشتبه بمرضهم أو الذين يسجلون درجة حرارة ٣٧٫٥ أو أكثر. ينفّذ الجيش دراسات تقدير وضع دوريّة، ويطوّر بروتوكولاته بالتنسيق مع وزارة الصحّة وتوجيهاتها، ويقيّد حركة الطاقم العسكري قدر الإمكان. يقدم الجيش الدعم والمساندة لوزارة الصحّة بنقل المعدّات الطبيّة اللازمة، إذ تم تعيين مئات الجنود من الوحدة العسكريّة لمساندة المستشفيّات لتقديم الدعم اللوجستي والمساندة الإداريّة في عشرة مستشفيّات مدنيّة، وسيساعد الجنود الاحتياط في مهام مثل إخلاء عنابر المستشفيات، وتكييف العنابر لحاجات مختلفة، إنشاء عنابر جديدة، ونقل المعدات الطبيّة. بناءً على طلب الشرطة، قدّم الجيش مئات الجنود للمساعدة في فرض الإغلاق على المدنيين، وهو في هذه المهمّة يتبع لتوجيهات الحكومة ووزارة الصحّة.

في ٢٦ آذار شيّد الجيش وشغّل نظام مواصلات بديلا خاصا للعساكر في تواز مع تعليمات وزارة الصحّة بالتعطيل التدريجي لنظام المواصلات العامة. ولضمان الجاهزيّة العمليّاتيّة، تم تشغيل ٢٦٠ حافلة تتحرّك بين القواعد على طول البلاد، من الأحد إلى الخميس من كل أسبوع. قبل ذلك بيومين كان الجيش قد افتتح مختبراً لفحص العساكر، قادراً على تنفيذ مئات الفحوص كل يوم تحت إدارة الوحدة الطبيّة في الجيش. وقام الجيش بتحويل فندق كنيرت في مرتفعات الجولان إلى منشأة عزل وتأهيل لاستيعاب ٢٦٠ مدنيا عادوا مؤخراً من إيطاليا. وقبلها بيومين أرسلت القوّات الجويّة وفداً من ١٦ عضواً لألمانيا لإعادة جنود كتائب بحريّة مقاتلة إلى إسرائيل وجميعهم دخلوا العزل. وقبلها بيومين قامت كتائب مقاتلة من سريّة البحث والإنقاذ بمساندة السلطات المحليّة في إخلاء وتعقيم نُزُل في بلدة غديرا بعد تشخيص إصابة أحد العاملين هناك. وقامت الوحدات الطبيّة العسكريّة بتحويل منتجع ترفيهي في أشكلون إلى منشأة طبيّة لمعالجة الجنود أصحاب الإصابات المعتدلة بكوفيد-١٩، ويتواصل المصابون مع الأطباء والممرضين من خلال تطبيق خاص. وبتاريخ١٩ آذار، بالتنسيق مع وزارة الصحّة والمستشفيّات، وظفّت الوحدة ٨١ التابعة لإدارة الاستخبارات العسكريّة، خبراتها التكنولوجيّة للمساعدة في إيجاد حلول لبعض أكبر التحديّات الطبيّة التي يفرضها كوفيد-١٩.

نزع الغطاء عن الوحدة (٨١)

يسلّط زاك دوفمان الضوء على التحوّلات الهيكليّة والعقائديّة في الوحدة ٨١ الأكثر السريّة في الاستخبارات العسكريّة الإسرائيليّة والمسؤولة عن تطوير تكنولوجيا المساندة لعمليّات القتال. وتحت ضغط تفشّي الوباء، تم رفع غطاء السريّة عن هذه الوحدة، في تحوّل كامل لهدف الوحدة من دعم العمليّات العسكريّة والحروب نحو بذل كل ما يلزم لمواجهة وباء كورونا كأكبر مشكلة تهدد العالم الآن، بحسب أحد كبار المسؤولين في الوحدة. فبعد أن أعلن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو حالة الطوارئ لمواجهة العدو الخفي، تم توظيف الأدوات الرقميّة المعقدة لتتبع مسارات المصابين المحتملين، وهذه أوّل مرّة تستخدم فيها هذه الأنظمة على المدنيين، ويرى نتنياهو أنّ هذا القرار يختلف عن كل القرارات الاستراتيجيّة منذ قيام الدولة. ستتاح الحلول التي سيطوّرها خبراء التكنولوجيا الفائقة في الوحدة على الشبكة العنكبوتيّة. كما ستساعد هذه الوحدة في تقديم حلول لبعض التحديّات الطبيّة في ظل الأزمة بالاستناد على خبرات عسكريّة سابقة. فقد أوكل إليها مهام تحويل أجهزة التنفس الصناعي المنزلي إلى أجهزة بكفاءة كاملة للاستخدام في المستشفيات، وتحديد وحدات التهوية المتعطلة في المستشفيات القابلة للإصلاح، وتقديم حلول لاحتواء تدفق الهواء في غرف المستشفيات لاحتواء انتشار الفيروس، وبالاستفادة من تكنولوجيا عزل حجرة السائق عن الهواء والبيئة في المركبات العسكريّة المخصصة لنقل مصابي الحرب، سيتم تجهيز ١٥٠ سيّارة إسعاف بهذه التقنية. كما ترنو الوحدة إلى صناعة ١٠٠٠ كمامّة طبيّة يوميّاً وتطوير برامج محوسبة للمستشفيات قادرة على تخزين وتحليل بيانات المرضى ونتائج الفحوصات.

السلطة الفلسطينيّة وغزّة

يتفق معهد دراسات الأمن القومي مع مركز القدس للشؤون العامة على أنّ الجائحة عززت التعاون والتنسيق الفلسطيني-الإسرائيلي، وأكدت ضرورة وجود سلطة فلسطينيّة قويّة وفعّالة، لأنّ غيابها سيؤدي إلى انتشار المرض في إسرائيل، ومن جهة ثانية منع دخول العمّال الفلسطينيين إلى إسرائيل ينذر بانهيار اقتصادي فلسطيني في الضفّة كمقدمة لحالة فوضى، ما يحثّ إسرائيل على مزيد من التعاون مع السلطة الفلسطينيّة لمنع الانهيار والفوضى.

يرى «مركز القدس» أنّ القضيّة الفلسطينيّة وضعت جانباً وتعطّل تطبيق خطّة ترامب للسلام.

ورغم تصاعد التنسيق مع الفلسطينيين، من غير المرجّح أن يثمر ذلك عن تغيّرات جذريّة في السياسة الفلسطينيّة والموقف من الصراع. وبالنسبة لغزّة، من المرجّح في حال تفشّي الوباء أن تذهب «حماس» إلى توجيه الضغط الشعبي في غزّة ضد إسرائيل.

الوضع الإقليمي

يعتقد بعض الخبراء أنّ التركيز على كورونا قد حدّ من تصاعد الأخطار الإقليميّة. فرغم الأعداد المنخفضة نسبيّاً للإصابات في منطقة الشرق الأوسط، باستثناء إيران، إلّا أنّ الأعداد مرجحة للتصاعد بسبب اكتظاظ المدن، ووجود ملايين اللاجئين والنازحين. ويختلف معهد دراسات الأمن القومي ومركز القدس للشؤون العامة مع هذا الطرح المتفائل، فعلى الرغم من التغيّرات المحتملة الناجمة عن تفشّي الوباء، إلّا أنّ معظم لاعبي الشرق الأوسط يتعاملون معه على أنّه حالة مؤقّتة فقط، بمجرّد انتهائها سيستأنفون السعي خلف مصالحهم. ومن المستبعد أن تتغيّر التوجهات السياسيّة المعاديّة لإسرائيل في البيئة الاستراتيجيّة المحيطة. فإيران الأكثر تضرراً من الوباء الذي ضربها وهي في أسوأ حالاتها- ظروف اقتصاديّة سالبة مترافقة مع نمو أزمة النفط وثقة منخفضة بالنظام والتعاطي غير الفعّال مع الوباء الذي عمّق أزمة الثقة بين الشعب والنظام. وهذه التعقيدات تأتي على أرضيّة أزمة نفط متصاعدة وفيضانات طبيعيّة تجتاح الدولة وأزمة الطائرة الأوكرانيّة. ومن جهة ثانية تساهم طبيعة تفشّي الوباء في حماية النظام الإيراني من الاحتجاجات الواسعة. هناك احتمال ولكن بسيط بأن تسرّع إيران مشروعها النووي تحت غطاء الانشغال العالمي بكورونا. وعلى المدى البعيد، ربما تضطر إيران للذهاب إلى المفاوضات مع الولايات المتحدة من موقف أضعف وتحت سقف أقل، وذلك في ظل تعاظم الفشل المؤسساتي والنظامي والهيكلي الإيراني في إدارة أزمة الوباء وتبعاتها.

من جهة ثانية، أبرزت أزمة كورونا ضرورة تنسيق الجهود مع الدول التي أبرمت اتفاقيّات سلام مع إسرائيل مثل الأردن ومصر والسلطة الفلسطينيّة، كما تمهّد هذه الجائحة لمزيد من التطبيع مع الدول السنيّة.

الصعيد العالمي

يشكّل الوباء تهديداً لمبدأ العولمة، ما يعمّق المسؤوليّة الفرديّة لكل دولة على حدة في التعامل مع الوباء وإنعاش الاقتصاد ما ينذر بتحوّلات هيكليّة في طبيعة النظام العالمي.

تنامي الصراع الصيني الأميركي، والركود الاقتصادي المتوقع في أميركا وأثر كل ذلك على الانتخابات الأميركيّة في تهديد فرص ترامب، والخطط الأميركيّة الجديدة لتخفيض التواجد العسكري الأميركي في الخارج وخاصّة العراق، يفتح الطريق أمام إيران للوصول أكثر إلى حزب الله وسورية. وهذه التغيّرات في وضع الولايات المتحدة كقوّة عالميّة واحتمال فشل ترامب في الانتخابات الرئاسية، تمثّل التهديدات الأخطر على الأمن القومي الإسرائيلي.

تعليق

يجتاح الوباء إسرائيل في ظل تركيبة معقدة وغير مسبوقة من الأزمات السياسيّة الممتدة بعد انتخابات كنيست ثالثة بدون نتائج حاسمة، ونصف الناخبين يعادون نتنياهو ولا يثقون بنواياه، ناهيك عن العجز في الميزانيّة والتحديّات الأمنيّة المعقّدة. وساهمت الأزمة في مزيد من تعرية طبيعة الدولة، فمن جهة كشفت عن طبيعتها الرأسماليّة الجشعة التي تمثّلت في التوتر الذي شاب قطاعات الصحة والأمن والاقتصاد. كما كشفت عن طبيعتها في البيئة الاستراتيجيّة الإقليميّة، حيث ورغم تفاقم الأزمة التي تهدد صحّة وسلامة وحياة الأفراد يحتدم النقاش حول الأمن القومي الاستراتيجي وصيانته، كما يحاول الجيش الحفاظ على جاهزيّته الحربيّة ترقّباً لأيّة أخطار خارجيّة، وبالتالي لم ينخرط بشكل أوسع في مهام مكافحة كورونا على الجبهة الداخليّة، واقتصرت تدخلّاته على النشاطات المذكورة أعلاه. ومن جهة أخرى كشفت أزمة كورونا عن الطبيعة العنصريّة التوسعيّة، من حيث التمييز بين فلسطينيي الداخل واليهود فيما يتعلّق بالتجهيزات والخدمات الصحيّة وتوزيع مراكز الفرز والفحص، والتمييز ضد العمّال الفلسطينيين من الضفّة العاملين في الداخل من حيث الحقوق الاقتصاديّة والتعاطي معهم في ظل الوباء، والتمييز المشين ضد الأسرى الفلسطينيين مع وصول الوباء للسجون، ناهيك عن استمرار الاحتلال في التوسّع الاستيطاني والاقتحامات وهدم المنازل والاعتقالات رغم تعاظم تفشّي الجائحة.

على صعيد ثان، صنّف الموقع الرسمي لائتلاف Deep Knowledge Group («مجموعة المعرفة العميقة»- ائتلاف لمجموعة من المنظمّات التجاريّة غير الربحيّة، تنشط في مجال البحوث العلميّة والاستثمار والتحليلات والإعلام والعمل الخيري) إسرائيل على أنّها «الدولة الأكثر أماناً في العالم». في حال افتراض موضوعيّة هذا الموقع في التصنيف، فإنّه يقدم دليلاً على نجاح إسرائيل في إحراز أعلى تصنيف في العالم برغم كل التعقيدات الوجوديّة والهيكليّة التي تمرّ بها. ونجح النظام الإسرائيلي في تحويل الدولة إلى مختبر حيّ لمعالجة كورونا، عبر توظيف أحدث التقنيات والتكنولوجيا الفائقة، وبإظهار مرونة هيكليّة ومؤسساتيّة عاليّة في التكيّف مع الوباء في فترة قصيرة، وهذا برز مثلاً في التحوّل الجذري لوظيفة الوحدة ٨١، ومرونة الجيش في تغيير مرجعيّة بعض الوحدات التي عيّنت لمساندة الصحّة أو الشرطة. كما وجّه مركز حاييم شيبا للابتكار نداءً إلى كل المبتكرين حول العالم يدعوهم لتقديم مقترحات مشاريع تتعلّق بتطوير تقنيّات لمعالجة كورونا، فيما يبدو تنفيذاً لوصيّة مركز القدس للشؤون العامة، الذي اعتبر أنّ الطريق الوحيد الذي سينقذ إسرائيل من الأضرار الاقتصاديّة الناجمة عن الجائحة، ويحجز لها موقعاً متقدماً بعد انجلائها عن العالم، هو الاستثمار الكثيف للموارد الماليّة والبشريّة والتوظيف الأعلى للتكنولوجيا الفائقة والتقنيّات المتقدمة لتطوير ابتكارات وتقنيّات تساعد في علاج الوباء أو احتوائه. ولا بد من القول إن تطوير قطاع التكنولوجيا الفائقة والأمن الرقمي والتقنيّات المتقدمة مثّل مساراً أساسيّاً أحرزت فيه إسرائيل إنجازات متقدمّة وما تزال، وهو مسار اقتصادي أساس لدولة ذات عدد سكّان صغير نسبيّاً تقع في بيئة استراتيجيّة واسعة تعتبرها معادية، وهو المسار الذي جعلها الدولة الوحيدة في الإقليم الفاعلة عالميّاً في جهود مكافحة الوباء والوحيدة التي تشارك في التنافس العالمي المحموم للسبق في تطوير اللقاح.

(*) باحث من نابلس. خاص بـ«المشهد الإسرائيلي»

قائمة مراجع

Harel, Amos. 15 March, 2020. Coronavirus Presents Israel with Novel Threat to National Security. Haaretz.

Inbar, Efraim. 25 March, 2020. Corona Impact on Israeli National Security. Jerusalem Institute for Strategy and Security.

Zak, Doffmen. 20 March, 2020. Coronavirus Fightback: Even Israeli's Top Secret Unit 81 Has Just Broken Cover for COVID-19. Forbes.com.

Brun, Itai & Gat, Yael. 17 March, 2020. The Corona Crisis and Israel National Security. INSS Insight No. 1274.

Brig.-Gen. (res.) Yossi Kuperwasser. 23 March, 2020. The Significance of the Corona Epidemic for Israel's National Security. Jerusalem Center for Public Affairs. Yossi Kuperwasser is Director of the Project on Regional Middle East Developments at the Jerusalem Center. He was formerly Director General of the Israel Ministry of Strategic Affairs and head of the Research Division of IDF Military Intelligence.

.. من تظاهرة داعية لمحاربة الجريمة في مجد الكروم. (أرشيفية)

تقرير جديد لمعهد أبحاث الكنيست:

ارتفاع دائم في عدد ضحايا جرائم القتل العرب مقابل انخفاض في عدد الضحايا اليهود!

لم يحمل التقرير الأخير الصادر عن معهد الكنيست للأبحاث والمعلومات أي بشرى جديدة للمواطنين العرب، حين وجد مثلا وجود ارتفاع دائم في عدد ضحايا جرائم القتل في المجتمع العربي، حيث أن ٤٤٪ من ضحايا جرائم القتل بين السنوات ٢٠١٥-٢٠١٩ هم من المجتمع العربي، بواقع ١١٩٨ ضحية، مقابل ٥٦٪ من المجتمع اليهودي (١٤٩٩ ضحية)، وذلك بناء على الملفات الرسمية للشرطة.

هذا التقرير كما يقول معدّوه ينشر لأول مرة بيانات المعلومات التي تضعها الشرطة الإسرائيلية وتتضمن معلومات عن المشتبه فيهم وعن الضحايا فيما يتعلق بالملفات التي فتحتها الشرطة بين الأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩. ويجدر التنويه أنه استمراراً وغوصاً أكثر في سياسة «غسيل الكلام» وعدم الإشارة للعرب باسمهم وتعريفهم وانتمائهم، لا تشير مصادر البيانات الواردة في التقرير إلى المواطنين العرب، بل إلى من تسميهم «السكان غير اليهود». والمفارقة أن من سارع للانتباه والتنبيه إلى هذا هي مواقع محسوبة على اليمين الإسرائيلي، ووجد أحدها من الضروري التشديد على أنه بالرغم من ذكر العرب صراحة فـ «بحسب المكتب المركزي للإحصاء، الغالبية العظمى من غير اليهود الذين يعيشون في إسرائيل هم من العرب» (القناة السابعة).

ويوم الأربعاء الفائت، الفاتح من نيسان، انعقد الاجتماع الأول اللجنة البرلمانية الخاصة لمكافحة العنف والجريمة، «لبحث مظاهر العنف والجريمة في المجتمع العربي خاصة في ظل تفشي وباء كورونا»، كما جاء في بيان للجنة، التي قاد اجتماعها رئيسها النائب عن القائمة المشتركة، د. منصور عباس. اللجنة ركزت على جزء واسع من المعطيات التي حملها التقرير، مشيرة إلى «وجود ارتفاع دائم في عدد ضحايا جرائم القتل في المجتمع العربي في هذه الفترة، مقابل انخفاض في عدد الضحايا اليهود» وتناولت كذلك الاعتداءات الجسدية وتلك المرتكبة ضد ممتلكات، على النحو التالي:

* لم تكن هناك فروق بين نسبة المواطنين العرب واليهود فيما يتعلق بجرائم الاعتداء الجسدي إذ أظهر التقرير ذلك فيما يتعلق بأبناء ١٥ عاما فما فوق. بلغ عدد جرائم العنف في المجتمع العربي ١١٠٠٠-١٢٠٠٠ جريمة بين ٢٠١٥-٢٠١٩، مقابل ٢٧٠٠٠-٣٠٠٠٠ جريمة في المجتمع اليهودي. التقرير يفصّل أساليب وأشكال الجرائم ضد الأشخاص، وتشمل التهديد بالقتل والقتل الخطأ ومحاولة القتل والقتل. في ٢٠١٥-٢٠١٩، كان ١٤٩٩ (٥٦٪) من ضحايا هذا الجرائم بين اليهود و١١٩٨ من الضحايا (٤٤٪) بين العرب. في تتمة هذا الفصل من التقرير تم تقديم بيانات حول الجرائم الجسدية التي تضمنت إلقاء زجاجات مولوتوف والتسبب بإصابة جسدية خطيرة واقتراف أفعال خطف وإكراه وسجن وهمي.

* ٨٠٪ من المتهمين بجرائم السلاح – وهذا أخطر المعطيات - هم من المجتمع العربي (٩٢١٩ ملفاً بين ٢٠١٥-٢٠١٩)، حيث تم تسجيل ارتفاع دائم في عدد الملفات في المجتمع العربي طوال هذه الفترة، وقفزت الأرقام الدموية من ١٦٤٥ ملفاً العام ٢٠١٥ إلى ٢٢٠٥ ملفات العام ٢٠١٩، ولكن مقابل ذلك لم يسجل ارتفاع ملحوظ في نسبة جرائم السلاح في المجتمع اليهودي خلال هذه الفترة التي يتناولها التقرير.

* بلغت نسبة المتهمين بالاتجار بالمخدرات بين العرب ٢٨٪ وذلك من بين ٥٢٠٠٠ ملف فتحتها الشرطة بين الأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩. وينوّه التقرير أنه قد طرأ عموماً ارتفاع في عدد الملفات المتعلقة بالاتجار بالمخدرات سواء أكان ذلك في المجتمع العربي أم في المجتمع اليهودي، وذلك بنسبة إجمالية بلغت ٣٣٪-٣٤٪.

*أما فيما يتعلق بالاعتداءات على الأملاك – وهي جرائم معظمها يقع كجزء من ممارسات الإجرام المنظّم للابتزاز أو التهديد أو الانتقام من دائنين عاجزين عن إرجاع ديون ورافضي دفع «خاوة» وما شابه – فقد تبين من التقرير أنه في الوقت الذي سجل فيه انخفاض لدى المجتمع اليهودي من حيث عدد ضحايا تلك الجرائم بين ٢٠١٥-٢٠١٩، فقد تم تسجيل ارتفاع جدّي بنسبة ١٠٪ في المجتمع العربي. وهنا بلغ عدد ضحايا الاعتداءات على الأملاك في هذه الفترة ٩٤٠٠٠ ضحية عربية - ١٦٪ من مجمل عدد الضحايا؛ بينما بلغ عدد المتهمين العرب بالقيام بجرائم تتعلق بالأملاك ٧١٠٠٠ متهم - ٣٧٪ من مجمل عدد المتهمين.

* يشير التقرير خصوصاً إلى الارتفاع في عدد ضحايا جرائم إحراق الممتلكات في المجتمع العربي والذي بلغ حداً عبثياً بنسبة ٥٧٪، وبالأرقام، فقد ارتفع عدد ضحايا هذه الجرائم التي تُقترف ضمن الممارسات المشار إليها أعلاه من ١٠٠٢ ضحية العام ٢٠١٥ إلى ١٥٦٨ ضحية العام ٢٠١٩. وبالأرقام الإجمالية بلغ عدد ضحايا جرائم إحراق الممتلكات – بيوت ومصالح ومعدّات عمل ومزروعات - بين ٢٠١٥-٢٠١٩ في الدولة ١٠٩٠٠ ضحية، وعدد المتهمين ٤٦٠٠ متهم.

* وفقاً لتقرير معهد الكنيست ارتفع عدد حالات العنف المنزلي لدى العرب خلال الفترة التي يتناولها بنسبة ٢٦٪، في حين ارتفع عدد الحالات التي كان فيها المشتبه فيه يهودياً بنسبة ٢٫٦٪.

ارتفاع معدل البطالة والأزمة الاقتصادية يؤدي لزيادة آثار العنف والجريمة

كان لافتاً ما كتبه قبل أيام «معهد دراسات الامن القومي» الإسرائيلي في وثيقة جديدة له تناولت وضع البلدات العربية في ظل انتشار وباء الكورونا، حين ربط بين الجريمة وبين سياسة الحكومة. ومما جاء في الوثيقة:

«من الضروري إقرار موارد اقتصادية مخصصة للمجتمع العربي، بما في ذلك السكان البدو في الجنوب، الذين يعتمدون على السياحة. حوالي ٦٠٪ من العمال العرب هم موظفون يعملون خارج مجتمعاتهم، وجزء كبير منهم عاطل عن العمل بالفعل. من المرجح أن تعاني الشركات الصغيرة في المجتمعات العربية من انهيار ويجب ضمان الدعم المالي لها؛ من الضروري إنشاء آلية سريعة لإتمام الإجراءات والمعاملات مع مؤسسة التأمين الوطني للعمال الذين تم إرسالهم إلى البيت، حيث يمكن أن يؤدي ارتفاع معدل البطالة والأزمة الاقتصادية إلى تعميق الفقر وزيادة آثار العنف والجريمة».

من المهم عدم ترك مسألة انتشار السلاح عالقة في العموميات، لا من حيث توثيقها في الأبحاث ولا من حيث تغطيتها الصحافية. ففي مؤسسة تعرف كيف تراقب أية قطعة سلاح وأية حبّة ذخيرة حين تضعها ضمن التعريفات الأمنية، يجب وضع علامة سؤال مشدّدة على تفشي السلاح كما يتفشى الوباء. وقد أصابت المحامية سمدار بن نتان، وهي مؤسّسة - شريكة لائتلاف «المسدّس على طاولة المطبخ» الذي أقيم لمواجهة جرائم القتل ومحاولات القتل لنساء بأسلحة رسمية لعناصر أمن وحراسة، إذ كتبت في مقال مؤخراً («هآرتس») أن انفجار مشكلة السلاح غير المرخّص في المجتمع العربيّ- الفلسطينيّ، «كانت مسألة وقت لا أكثر. لكننا أدركنا في ائتلاف مشروع «المسدس على طاولة المطبخ»، وعبر التعاون المتواصل بين المنظّمات النسويّة الفلسطينية واليهودية، خطورة المسألة منذ عدّة سنوات. فالمظاهرات الجماهيريّة الحاشدة تدلّ على مدى صعوبة وتعقيد المشكلة المذكورة. لكنها تبرهنُ أيضا على استعداد المجتمع الفلسطينيّ ورغبته بالسعي لبذل كلّ جهد في سبيل حلّها. لذا فالسؤال المطروح الان على طاولة البحث كالتالي، هل سيتم طرح حلول تجيب عن حاجات الجمهور الفلسطينيّ وخصوصيته؟».

تتوقف الكاتبة عند دراسة أجرتها بالاشتراك مع ريلا مزّالي وميساء إرشيد في شهر كانون الثاني ٢٠١٩ (كنّا استعرضنا تفاصيلها باستفاضة هنا) تناولت أساليب علاج قضية السلاح غير المرخّص. أبرز الاستنتاجات كانت أنّ الحدّ من كميّات السلاح غير المرخص المنتشرة يوجب تبنّي توجهات واستراتيجيات وقائيّة وليس عقابية من قِبل الدولة. لأن «العقوبة تُعالج المرحلة المرضيّة، أي مرحلة ما بعد ارتكاب مخالفة ما واستعمال السلاح غير المرخص. يُستدلّ من الدراسات التجريبيّة أنّ للعقوبة تأثيرا هامشيّا فقط فيما يتعلق بالردع والوقاية. وفقاً لتقرير مراقب الدولة بشأن هذا الموضوع، فإنّ تطبيق القانون من قِبل الشرطة في هذا المجال غير فعّال بتاتاً. يتعيّن على الدولة بلورة سياسة شاملة للحدّ من ترخيص حيازة السلاح، كما عليها بالتعاون مع الجهات المجتمعيّة اتّخاذ التدابير لجمع السلاح بالتزامن مع ضمان الحصانة من العقوبة الجنائيّة. تشير تجارب جمع السلاح في كلّ من أستراليا، البرازيل، جنوب أفريقيا، بريطانيا والأرجنتين، إلى أنّ حملات جمع السلاح كانت أداة رئيسيّة لتقليص انتشار السلاح غير المرخّص».

مصدر السلاح غير المرخّص الرئيسي في المجتمع العربيّ – سرقة وبيع الأسلحة التابعة للجيش

لكن تشير بن نتان إلى أنه كي تكون هذه الأداة ناجعة يجب أن تتوفر عدّة شروط أساسيّة لضمان نجاحها: التوقيت، حيث يجب المبادرة لهذه الحملات خلال فترة جهوزية الوعي العامّ لها، أن تجري في إطار تشريع أو تغيير سياسات شامل، كما عليها أن تستمر فترة لا تقلّ عن ستّة أشهر. ويجب أيضاً توفّير شروط الحصانة من العقاب وتوفير محفّزات مناسبة لتسليم السلاح. الأهم من كل ما ذكر أعلاه، يجب أن تتم هذه العمليّة بالتعاون والتواصل المكثّف مع المجتمع المدني، مسؤوليه وقادته. وأنوه هنا أن جزءا لا بأس به من هذه الشروط متوفر بإسرائيل بالوقت الراهن.

إن حملات إعادة السلاح شائعة جدّاً في إسرائيل، تقول الكاتبة، والتي تسترجع الدولة من خلالها معدّات عسكرية مثل: القنابل اليدويّة، البنادق والذخيرة الحيّة. لكن ورغم أن «مصدر السلاح غير المرخّص الرئيسي بالمجتمع العربيّ هو سرقة وبيع الأسلحة التابعة للجيش، فإن هذه الحملات الدوريّة تتجاهل المجتمع العربي كليا. بعد صياغته بشكل ايجابي يكون عنوان هذه الحملات عادة إعادة المعدّات، وليس إعادة السلاح. يساهم ربط هذه الحملات بالنشاط المجتمعي الإيجابيّ، في تقليص الأفكار النمطيّة كما يشجّع على التعاون. تستمرّ هذه الحملات ما يقارب الشهر، في حين أنّ الحملة المخصّصة للجمهور العربيّ استغرقت أسبوعاً واحداً فحسب!».

وتضيف أنه «يجب أخذ العامل الزمني بالحسبان لأنه مصيري جداً لمالكي السلاح، متخذي القرارات وللجهات المجتمعيّة لخلق تأثير وضغط جماهيري. تستمرّ حملات إعادة السلاح في أستراليا والبرازيل شهراً كاملاً. وعليه فان حملات إعادة السلاح التي تستغرق أسبوعاً واحداً فقط في إسرائيل، مصيرها الفشل!. ولكن على ما يبدو فإنّ وزير الأمن الداخليّ جلعاد إردان، ليس معنيّاً إطلاقا بإنجاح حملة جمع وإعادة السلاح. حيث قام بنشر فيلم قصير وَجَّه من خلاله تحدياً للجمهور العربيّ قائلاً: «فلنرَ الآن إن كنتم معنيّين حقاً بإعادة السلاح؟». يبدو أنّ هدف هذه الحملة ليس جمع السلاح، وإنما إثبات صحة ما قاله الوزير إردان، أنّ المجتمع العربيّ عنيف بطبعه. لو افترضنا أن هذه المقولة صحيحة، فكيف يفسر إردان وأتباعه خروج آلاف المتظاهرين العرب للشارع للتنديد بالعنف المتفشي؟ أقول لوزير الأمن الداخلي ولصناع القرار، يتألف المجتمع العربي ككل مجتمع آخر من قوى متباينة ومتعارضة، لذا فمن الأجدر تعزيز القوى الإيجابيّة».

بحسب معطيات سابقة وردت في تقرير (سابق) لمراقب الدولة، فقد تطور العنف الحالي وانتشرت الأسلحة غير المرخصة تحديداً، خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة. «كما أظهرت الأبحاث أن النساء العربيّات بالذات شكلن غالبية ضحايا استعمال الأسلحة النارية، بالذات بعد عام ٢٠٠٧. وأذّكِر أن العنف المسلح ليس ثقافة دائمة، إنّها عمليّة اجتماعيّة ديناميّة يستطيع المجتمع التراجع عنها بل ومكافحتها أيضا. لجأت الحكومة والوزير إردان في السنة الأخيرة بالذات إلى تسهيل شروط الحصول على تراخيص لحيازة السلاح، ممّا أدّى إلى زيادة نسبة حاملي السلاح المرخّص. هذا أيضاً وضع يمكن التراجع عنه. لا يمكن أن تكون الرسالة متناقضة إلى هذا الحد، من جهة سياسات تجيز اقتناء السلاح بسهولة وأخرى تحاول أو تدعي جمعه. يجب تغيير المنظور كله، لا الإبقاء عليه وتنفيذ خطوات عينية عشوائية تعزز استمراره».

الوزير إردان اقتطع ٤٣٤ مليون شيكل من خطة لتوفير الأمن الشخصي للمواطنين العرب ولاحقاً راح ينسب الجريمة «إلى ثقافتهم»!

في استمرار لسياسة التنصّل من المسؤولية، ومراكمة الذرائع، زعمت وزارة الأمن الداخلي الإسرائيلية في ردها على تقرير معهد أبحاث الكنيست، أنه خلال سنوات تنفيذ الخطة رقم ١٤٠٢ للعام ٢٠١٦، تم تقليص ميزانية الشرطة الإسرائيلية بشكل كبير ولهذا السبب كانت هناك فجوات بين الخطة والتنفيذ، سواء في بناء مراكز الشرطة أو في الموارد البشرية! ولكن الصورة ليست بمثل هذه الضحويّة التي تحاول الشرطة ووزارتها ووزيرها نسبها لنفسهم.

كتب الصحافي شاحر إيلان في تحقيق نشرته الصحيفة الاقتصادية «كلكاليست» أواخر العام الماضي أن ثلث ميزانية مكافحة الجريمة والعنف في المجتمع العربي، قد اختفى. وهو يقول إن حالة العنف والجريمة في المجتمع العربي لا تتحسن على الرغم من الجهود الخاصة التي تبذلها الحكومة لمعالجة هذه القضية. على سبيل المثال، في السنوات الأربع الماضية، أضافت وزارة الأمن الداخلي ٣٣٦ مليون شيكل جديد إلى قاعدة الميزانية للتعامل مع الجريمة في المجتمع العربي، بالإضافة إلى أموال إضافية يبلغ مجموعها أكثر من ٢٠٠ مليون شيكل سنوي للشرطة.

ويصف كيف أنه بهذه الأموال والميزانيات الخاصة، تم إنشاء ٧ مراكز شرطة جديدة في بلدات عربية وإضافة ٤٢٠ عنصر شرطة عربي. ولكن مراكز الشرطة السبعة الجديدة التي تم إنشاؤها هي نحو نصف المراكز الخمسة عشر المخطط لها. علاوة على ذلك، في العام ٢٠١٨، تم تخصيص مئات الملايين من الشواكل لخطة لزيادة الأمن الشخصي في هذا القطاع. وفقا لعديد من الأبحاث فإن معدل ضحايا القتل في المجتمع العربي أعلى بخمس مرات من المجتمع اليهودي و٥٧٪ من المتهمين بالقتل كانوا «من غير اليهود». وهذا، يكتب إيلان، يؤدي إلى استنتاج لا مفر منه أن الاستثمار غير كاف، ولا يصل إلى الأماكن الضرورية وقبل كل شيء - ليس كافياً إعطاء المال، بل تحتاج الحكومة والشرطة إلى صياغة سياسات وإبداء رغبة حقيقية في حل المشاكل في المجتمع العربي، وهي رغبة ستنعكس في إجراءات مقترنة بتخصيص الموارد.

ويشير الكاتب الى أن موجة الاحتجاجات التي قام بها الجمهور العربي ضد العنف والجريمة داخله، كانت غير عادية في اختراق الأجندة العامة في إسرائيل. في المقابل، قال وزير الأمن الداخلي جلعاد إردان إن أسباب العنف كانت «ثقافية»، الأمر الذي أثار الاحتجاجات أكثر. وهو يقول: ليست تصريحات إردان وحدها هي التي يمكن أن تضر بثقة الجمهور العربي بالشرطة. فقرار موطي كوهين القائم بأعمال المفتش العام للشرطة تشغيل ما يسمى «حرس الحدود» في المجتمع العربي ضد الجريمة، «سيعزز بشكل أكبر صورة الشرطة كجسم يعمل لأهداف قومية»، على حد وصف الصحافي.

يؤكد هذا التحقيق الصحافي أنه على الرغم من إضافات الميزانية ومراكز الشرطة والأجهزة، فإن أحد الأسباب التي تمنع تراجع الجريمة في المجتمع العربي لا يزال الشح الحاد في الموارد، والذي يتفاقم على امتداد سنوات عديدة من الإهمال. خلال فترة الحكومة الأخيرة، حتى لو تم اتخاذ قرارات بتخصيص موارد للمجتمع العربي مع التركيز على الأمن الشخصي، فقد حرص إردان نفسه على ألا يصل ثلث الأموال المخصصة لتعزيز الأمن في المجتمع العربي إلى وجهته. وقد كشف مراقب الدولة السابق يوسف شابيرا في تقريره عن نظام مشتريات الشرطة من آذار ٢٠١٨ أن إردان حوّل ٤٣٤ مليون شيكل من أهدافها الأصلية إلى أسباب أخرى. وتم اقتطاع معظم الأموال من خطة الأمن الشخصي المخصصة للمجتمع العربي. ولاقت هذه الخطة نقداً في أوساط الشرطة نفسها، إذ قال مفتش الشرطة حينذاك روني ألشيخ خلال حديثه في الكنيست في تشرين الأول ٢٠١٨ عن الجريمة في المجتمع العربي: «أنا قلق بشأن المستقبل: لن نقتطع ٤٠٠ مليون فقط في ٢٠١٨، بل إن ٢٠١٩ لا يبدو جيداً، و٢٠٢٠-٢٠٢١ يلفهما الغموض تماماً». وبالأرقام: كان ينبغي أن يخصص لمحاربة الجريمة في المجتمع العربي ١٫٣ مليار شيكل خلال السنوات الأربع الأخيرة للحرب ضد الجريمة، لكنه في الواقع حصل على ٩٠٠ مليون شيكل فقط. هذا بالتأكيد لا يشير إلى نهج جاد – يقول الكاتب.

في السياق نفسه، فإن هذا الوزير، جلعاد إردان، كان سارع لإجراء «مداولة طارئة مع اللجنة الوزارية لمحاربة العنف برئاسته وذلك من أجل وضع برنامج حكومي شامل لمحاربة الجريمة الزراعية»، كما أعلنت الوزارة على موقعها. ودعا الى الاجتماع كلا من وزير العدل، وزير الزراعة، نائب وزير المالية وممثلين عن الشرطة، وجهاز «الشاباك» وعن المزارعين. دافعه القوي لذلك كان إمكانية استغلال هذه الجرائم تحديدا لأغراض دعائية قومجيّة. فقد قال: «إن محاربة الجريمة الزراعية ترتفع درجة. فهذه حرب على الصهيونية وعلى البلاد ونحن سوف نستعمل أدوات جديدة قوية من أجل المحافظة على جمهور المزارعين». ووجّه الوزير الشرطة و«حرس الحدود» لتخصيص قوات مهمة وموارد إضافية وإقامة هيئة تكنولوجية وتركيب كاميرات وبوابات في المجالس الاقليمية التي تساعد في معالجة الظاهرة «على ضوء الاعتراف أن جزءا من عناصر الجريمة الزراعية يأتي من مناطق السلطة الفلسطينية»!

الحلول ليست أمنية فقط

إن أحد أسباب زيادة الأسلحة غير المرخصة في المجتمع العربي بحسب «كلكاليست»، هو ضعف التعاون بين الشرطة والجيش الإسرائيلي. وتقول «إن مثل هذا التعاون ضروري ليس فقط لإحباط سرقة الجيش الإسرائيلي ولكن أيضاً لمنع تهريب الأسلحة من الضفة الغربية وغزة والأردن. سبب آخر هو العدد الضئيل من لوائح الاتهام لمخالفات إطلاق النار، وهذا معناه الغياب التام للردع». وهي تذكّر بوجوب التوجه إلى خطوات غير أمنيّة فقط في سياسة مواجهة الجريمة، وتورد أقوال مراقب الدولة شابيرا عن أن الانحراف للجريمة في المجتمع العربي يطال شريحة واسعة من الشباب، وأن العامل الرئيس في ذلك هو التسرب الكبير من المدارس في المجتمع العربي. وقد كشفت دراسة حديثة أجراها مركز طاوب أن نسبة التسرب من المدارس الثانوية العربية تبلغ ٨٪، أي ضعف النسبة في المدارس الثانوية اليهودية. وفي هذا يساهم بلا شك حقيقة أن الميزانية الممنوحة لطالب ثانوي ديني أعلى بنسبة ٦٤٪ من تلك التي تعطى لطالب عربي ثانوي. لقد أعلن وزير التعليم رافي بيرتس عن وضع خطة طارئة لمكافحة العنف في التعليم العربي، ولكن لم تخصص للبرنامج سوى ٥ ملايين شيكل. المشكلة تتفاقم بعد المدرسة الثانوية مع نسبة عالية من الشباب العرب غير العاملين وهو ما يشكل مرتعاً للجرائم. وهناك ظاهرة أخرى تفاقم الجريمة وهي صعوبة الحصول على ائتمان وقروض من البنوك التي تجبر أصحاب الأعمال العرب على اللجوء إلى «السوق الرمادية» والحصول على قروض عالية الفائدة من منظمات بعضها إجرامية.

مراقب الدولة في إسرائيل:

سلسلة من الإخفاقات في استعداد الجهاز الصحي للتعامل مع تفشي الأوبئة، بما يعرّض حياة المواطنين للخطر!

كتب هشام نفاع:

لم يتوقع رئيس الحكومة الإسرائيلية الانتقالية بنيامين نتنياهو الضربة التي حملها له تقرير مراقب الدولة، وهو تقريره الأول، والذي كان عيّنه وسط انتقادات وتخوّفات من نوايا لتقليص وتسطيح مساءلة السياسيين في مسائل الفساد. هذا المراقب نشر الجزء الأوّل من التقرير السنويّ للعام ٢٠١٩ والذي يعرض نتائج الرقابة على الأجسام التي تُخضع للرقابة، في أسوأ توقيت بالنسبة للزعيم اليميني الاسرائيلي: انتشار وباء الكورونا. وذلك لأنه يتضمن فصلا خاصا عن القصور المتأصل لدى جهاز الحكم الإسرائيلي فيما يتعلق بالاستعداد لمواجهة أوبئة.

خلفية

في الصيف الماضي ثارت ضجّة في الإعلام بعد تصريح للمراقب متنياهو أنغلمان، أنه لن تكون هناك تحقيقات فساد تحت قيادته، مثل التحقيق الذي انتهى بإدانة زوجة رئيس الحكومة سارة نتنياهو في حزيران ٢٠١٩، بتهمة استغلال خاطئ على نحو غير نزيه للسلطة إذ اعترفت ضمن صفقة ادعاء بأنها قامت بطلب خدمات طعام بشكل غير قانوني في مقر الإقامة الرسمي لرئيس الحكومة، خلافاً للأنظمة المتبعة. كان قد مضى حينذاك ٤ أشهر على تعيين المراقب، وسط تنبؤات ومعلومات متفرّقة مفادها أنه يخطط لتقليص تحقيقات مكتبه بشؤون الفساد العام، والتركيز على دور المنصب التقليدي وغير الخلافي كمن يوجه فقط نقداً داخلياً مهذباً للجهاز البيروقراطي في الدولة، على حد وصف إحدى القنوات التلفزيونية. وجرى التركيز على أن أنغلمان، وهو أول مراقب دولة منذ ثلاثة عقود لم يشغل منصب قاضٍ في السابق، وجاء تعيينه بدعم من ائتلاف بنيامين نتنياهو اليميني، بعد مراقبين اثنين هما ميخائيل ليندنشتراوس ويوسف شابيرا، اللذين ركّزا على مراقبة فساد شخصيات الحُكم وسط دعم من جهات إعلامية ومنظمات غير حكومية مهتمة بالقانون وسلامة الحكم.

التقرير الرسمي الإسرائيلي الموقّع من المراقب كشف عن سلسلة من حالات الإخفاق في استعداد وزارة الصحة للتأهب ومعالجة وتشغيل النظام الصحي في حال تفشي الأوبئة، وهي تعرض حياة المواطنين للخطر. أُجري التقرير في الفترة بين شباط وتشرين الأول ٢٠١٩، قبل تفشي الفيروس، وتطرق الى أمراض معدية وخطيرة مثل الحصبة والإنفلونزا والإيبولا. خلاصة قول المراقب أثارت الغضب في مكتب رئيس الحكومة المؤقتة الذي أصدر بياناً حادّاً قال فيه:

«التقرير لا يمتّ بصلة لقضية فيروس كورونا فالعالم لم يشهد مثيلا لهذا الحدث خلال المئة عام الأخيرة بل لا توجد ولو دولة واحدة حول العالم كان بمقدورها التنبؤ أو الاستعداد لتفشي هذا الوباء. فيما يتعلق بجهاز الصحة، فرئيس الحكومة نتنياهو قد ساهم في تحقيق قفزة نوعية في أداء جهاز الصحة الإسرائيلي ليتربع ضمن قائمة أجهزة الصحة العشرة الأفضل عالمياً. وقد حسنت مضاعفة ميزانيات الصحة خلال السنوات العشر الماضية إلى حد كبير وضع جهاز الصحة الإسرائيلي». هذه المزاعم لا تصمد كثيراً أمام ما ورد في التقرير من تفاصيل، تُستعرض هنا.

خلل في استعداد وزارة الصحة وصناديق المرضى والمستشفيات لمواجهة الأمراض

مكتب مراقب الدولة أعلن على موقعه بيان نشر التقرير، وقال فيه إنه يولي «أهمّيّة خاصّة لتنفيذ الرقابة على مواضيع هيكليّة (بنيويّة) ذات استحقاقات وتأثيرات قوميّة واسعة. هذا التقرير يورد بالتفصيل عدداً من الأنشطة الرقابيّة البنيويّة». ويتابع: «في العام ٢٠١٩، بدأ مكتب مراقب الدولة في إجراء فحص شامل حول كيفية استعداد جهاز الرعاية الصحية للتعامل مع الأمراض التي قد تسبب قدراً كبيراً من انتشار المرض وتسبب الضرر الشديد للصحة العامة، بما في ذلك وباء الإنفلونزا والحصبة والإيبولا. في تشرين الثاني ٢٠١٩ تمت إحالة التقرير إلى الجهات الخاضعة للرقابة لتلقي ردها على ما ورد فيه وفي تاريخ ١٤,٢,٢٠ تم تقديمه إلى رئيس الحكومة. يوضح الوضع الذي ساد في الصين في كانون الأول ٢٠١٩، قبل موعد نهاية أعمال المراجعة، الخطر الكبير الذي ينطوي عليه انتشار وباء الكورونا، وحتى موعد تقديم التقرير إلى رئيس الحكومة، لم يتم اكتشاف الفيروس في البلاد بعد».

وهو يؤكد أن «نتائج أعمال المراجعة أظهرت خللا في استعداد وزارة الصحة وصناديق المرضى والمستشفيات للتعامل مع الأمراض المتفشية والمستجدة. أظهرت أعمال المراجعة أنه وفقاً للسيناريو الذي توقعته وزارة الصحة، سيتسبب تفشي وباء الإنفلونزا في مرض ٢٫٢٥ مليون نسمة في إسرائيل (حوالي ٢٥٪ من السكان)؛ ستكون الزيادة في المرض على مدى ثمانية أسابيع تقريباً، لتضيف حوالي ١٥٠ ألف مريض آخر وهم يحتاجون الى خدمات الاستشفاء في المستشفى، أضف الى ذلك حوالي ٢٥ ألف مريض آخر وهم سيحتاجون إلى خدمات الاستشفاء في وحدات العناية المكثفة، وحوالي ١٢٥٠٠ مريض سيحتاجون إلى التنفس الاصطناعي. حسب اللوائح والإرشادات للاستعداد للعمليات التي يجب أن تتخذ، لا توجد أية إشارة إلى عدد غرف العزل المطلوبة، وتجدر الإشارة إلى أن نظام الاستشفاء يرضخ تحت عبء كبير على مدار العام، وأقسام عديدة في المستشفيات العامة تعمل فوق طاقتها، وهناك نقص في أسرّة العناية المركزة».

ويتابع التقرير قائلا: «اتضح في أعمال المراجعة أنه لا توجد لدى وزارة الصحة خطة لسد النقص في الأسرّة في المشافي وفي الطواقم الطبية وفي المعدات في حالة تفشي إنفلونزا وبائية لضمان علاج مناسب للمرضى الكثيرين الذين سيحتاجون للمكوث في المستشفى في حالة تفشي هذا المرض. تنص خطة الاستعداد على أن كمية الأدوية المضادة للفيروسات يجب أن تكفي لـ ٢٥٪ من السكان، لكن تبين في الفحص أن مخزون الأدوية يكفي فقط لـ ١٦٪ من السكان».

معارك صلاحيات ومسؤوليات بين وزارتي الصحة والدفاع

أشارت وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى «تردد صدى المعركة الأخيرة بين وزارة الصحة ووزارة الدفاع» على حد وصف جريدة «غلوبس»، ودارت المعركة حول دور كل هيئة في إدارة الأزمة. تقرير المراقب أشار الى ضعف التعاون بين الوزارات الحكومية، وبينها وبين السلطات الأخرى فيما يتعلق بمعالجة الأوبئة. فقد كان ينبغي أن تسمح الاستعدادات لوباء الإنفلونزا، وهو حدث كان من المتوقع أن يتكشف بشكل مشابه تماماً لوباء كورونا، للوزارات الحكومية بتقسيم الصلاحيات مسبقاً. في حالات الأزمات والطوارئ في المجال المدني، عندما يكون هناك العديد من الضحايا ويقع ضرر فعلي للاقتصاد، فإن المسؤولية العامة عن تعزيز عمل مختلف الهيئات في الاقتصاد تقع على عاتق وزارة الدفاع.

وفقا للتقرير: تحضيرا لتفشي الوباء تقوم وزارة الصحة بالتنسيق مع مقر وزير الدفاع، وتحدد وزارة الدفاع سيناريو مرجعياً لتفشي الإنفلونزا في إسرائيل وتضع خططاً لنظام استجابة مثالي. في أوائل عام ٢٠١٩، أرسلت وزارة الصحة سيناريو مرجعياً محدّثاً إلى وزارة الدفاع لفحصه واعتماده من قبل وزير الدفاع، ولكن بحلول تشرين الثاني ٢٠١٩، لم يكن قد وافق عليه بعد. كذلك يشير التقرير إلى انعدام التعاون بين وزارة الصحة وهيئة الطبيعة والمتنزهات فيما يتعلق بالأمراض المنقولة عن طريق الحيوانات. فتفاصيل تفشي مرض الليشمانيا مثلا لم يتم الإبلاغ عنها بشكل كامل. وزارة الصحة لم تبلغ وزارة البيئة بتفاصيل الموقع الدقيق لتفشي المرض ولم يبلغ الجيش وزارة الصحة عن معظم حالات الإصابة بهذا المرض.

الصراع بين الجهات الحكومية تجسّده رسالة رسمية من وزارة الصحة، اختارت التأكيد على دور جهة أمنية محددة، ولكن ليس وزارة الدفاع ولا الجيش.

في التاسع عشر من آذار الأخير أصدر مدير عام وزارة الصحة موشيه بار سيمان طوف رسالة رسمية جاء فيها: «أتقدم بالشكر لكافة قوات الأمن الإسرائيلية: الشاباك، الموساد والجبهة الداخلية على المساعدة التي يقدمونها في أزمة الكورونا. وكل ذلك يجري بإشراف مجلس الأمن القومي الذي يركز ويتابع الأحداث من خلال مكتب رئيس الحكومة. لقد تسلمنا هذا الصباح أجهزة ومجموعات فحص مهمة وسليمة للاستعمال تتيح لنا إجراء فحوصات الكورونا اللازمة. أتقدم بجزيل الشكر للموساد ورئيسه، يوسي كوهين، على المساعدات التي يقدمونها لنا. نحن مستمرون في البقاء على تواصل مع الموساد من أجل الحصول على المزيد من المعدّات الضرورية. إننا نخوض حرباً، وفي الحرب علينا أن نتكاتف ونوحّد قوانا من أجل الانتصار. دولة إسرائيل تستخدم كافة إمكانياتها ووسائلها المتاحة، وكل قواها وأدمغتها من أجل التعاون ومجابهة هذا التحدي الخطير والعظيم الذي يواجهنا. كلي ثقة بأن تجندنا وتكاتفنا جميعاً سيثمر ويمكّن الدولة من مجابهة تحدي الكورونا».

قصور متأصل وراء التعثر الإسرائيلي في التعامل مع "كورونا".

(أف-ب)

للتذكير، فقد كانت ترددت أخبار عن أن جهاز المخابرات «الخارجية» الإسرائيلي «الموساد»، قام بعمليات سرية لجلب كميات كبيرة من المستلزمات الطبية لمواجهة فيروس كورونا. وقالت وسائل الإعلام إن «الموساد» أحضر شحنة من المستلزمات الطبية من إحدى الدول الأجنبية، دون ذكر اسم الدولة. تلك الشحنة اشتملت على «٢٧ جهاز تنفس صناعي و١٠ ملايين كمامة طبية وعشرات آلاف الأطقم لفحص فيروس كورونا». وقبل ذلك كان قد كشف عن قيام «الموساد» بشراء مستلزمات طبية من الخارج. والجدير بالذكر أن نتنياهو كان قد كلّف لجنة يترأسها رئيس «الموساد» يوسي كوهين بشراء المعدات من دول العالم.

النقص الشديد في ميزانية الصحة هو سبب عدم الاستعداد لمواجهة الوباء

تقرير مراقب الدولة يشير أخيراً إلى أن النقص الشديد في ميزانية الرعاية الصحية هو السبب في عدم الاستعداد لمواجهة الوباء. فوزارة الصحة ووزارة المالية لم تضعا آلية متفقاً عليها لتحديث ميزانية سلة الصحة العامة لوزارة الصحة، بما في ذلك الطب الوقائي. ويتابع: آمل أن يكون هذا الفصل من التقرير، الذي كما ذكر قد وُضع قبل اندلاع انتشار الكورونا في إسرائيل، قد ساعد على اتخاذ أفضل القرارات وساهم في إعداد وزارة الصحة والحكومة الإسرائيلية لمنع انتشار الفيروس في إسرائيل، وأنه الآن، مع نشره، سيزيد الوعي العام بضرورة الامتثال للمبادئ التوجيهية المسموح لك بها، كتب مراقب الدولة.

وفي حين تتفاخر صناديق المرضى (العيادات الطبية) بالاستجابة عبر الإنترنت للتوجهات التي يقدمها المرضى الذين يرغبون في تجنب الحضور الى العيادات، خوفاً من الإصابة بالكورونا أو لأنهم في عزلة، فإن تقرير مراقب الدولة يتناول هذه القضية ويذكر أن العيادات ليست جاهزة لتقديم رد رقمي بالقدر الذي قد يكون مطلوباً خلال تفشي وباء، والذي يقدر بـ ١٢٠٠٠ استفسار يومياً. في هذه المرحلة، يبدو أن الأموال المخصصة توفر استجابة رقمية جيدة للوباء، ولكن المزيد من الأعباء في المستقبل قد تشكل تحدياً قاسياً.

فيما يتعلق بالإنفاق القومي المتدني على الصحة يبرز التقرير عدم كفاية أجهزة الاستنشاق التي تحتوي على الأدوية وعدم وجود سياسة راسخة للتطعيم، وأنه لم يكن لدى الدولة ما يكفي من الأدوية المضادة للفيروسات. وفي حين أن بعض الاستعدادات للإنفلونزا ليست ذات صلة بالكورونا، نظراً لأن الأدوية واللقاحات لم تكن متاحة مسبقاً، فإن الإنفلونزا الوبائية لا تزال تشكل تهديداً يمكن أن يفاجئنا بعد أزمة الكورونا، يقول المراقب، أو حتى في هذه الأثناء. تنص الخطة المرحلية على أن الأدوية المضادة للفيروسات يجب أن تكون متاحة لـ ٢٥٪ من السكان. في الواقع، خلال كتابة التقرير، كان لدى الدولة احتياطيّات كافية لـ ١٦٪ فقط من السكان. وفي ردها على مراقب الدولة، زعمت وزارة الصحة أن النقص كان بسبب نقص الميزانية.

أما بالنسبة لأجهزة الاستنشاق التي تحتوي على الأدوية المضادة للفيروسات، فقد قدمت وزارة الصحة أجهزة الاستنشاق للنساء الحوامل، ولكن وفقاً لتقرير المراقب، فقد انتهت صلاحية الدواء قبل بضع سنوات. في إجراء خاضع للرقابة أجرته الوزارة، وبعد اختبار المادة الفعالة في أجهزة الاستنشاق، مددت صلاحية الدواء من وقت لآخر، ولكن وفقاً للتقرير، لم يتم اختبار سلامة وصلاحية أجهزة الاستنشاق نفسها. وزارة الصحة زعمت أنها لا تملك من الناحية الفنية القدرة على اختبار البلاستيك على هذه الأجهزة، ولكن اختبار تشتت المواد يشير بشكل غير مباشر إلى التشغيل الصحيح لجهاز الاستنشاق.

فيما يتعلق باللقاحات، تنص تعليمات المدير العام لوزارة الصحة، بشأن الاستعداد للإنفلونزا الوبائية، على أنه بمجرد توفر اللقاح المحدد لسلالة الوباء، ستقوم شركة «سرئيل» وصناديق المرضى بعملية شراء مركزة. وبالتالي يجب تطعيم السكان حسب الأولوية المحددة في التعميم. عين المدير العام للوزارة لجنة توجيهية في عام ٢٠١٨ لاختبار إنشاء مصنع لقاح ضد الإنفلونزا، وتقرر أن إنشاء مصنع سيكون أفضل من الشراء وأن الأمر سيستغرق ست سنوات. وفي مناقشة اللجنة التوجيهية في كانون الثاني ٢٠١٩، تم تناول الحصول على بدائل من مؤسسة حكومية أو خاصة، لكن لم يتم التوصل إلى قرار. تم الاتفاق على أنه يجب دفع الأمر أمام وزارة المالية ووزارة الاقتصاد، وبدأت وزارة الصحة في دفع فكرة إمكانية إنشاء مصنع في إسرائيل مع مجلس الأمن القومي في أيلول ٢٠١٩، ولكن لم يتم وضع خطة منتظمة - لا حول كيفية التطعيم في غياب مصنع مستقل، ولا حول أولويات السكان للتطعيم.

لقد عنونت صحيفة «هآرتس» عددها الصادر يوم الأحد الأخير كالتالي: «انخفاض في عدد فحوصات الكورونا بسبب النقص. الجهات المهنيّة: لن ننجح فيما وضعناه من أهداف»، وهو ما يؤكد القصور الكبير في الاستعدادات الحكومية كما يقول تقرير الرقابة، ومدى الخواء في تعقيب بنيامين نتنياهو الوارد أعلاه في مطلع المقال.

الإخفاق في علاج مرض الحصبة: ٤٠٠٠ مريض و٣ قتلى واكتشاف متأخّر للمرضى!

يقول تقرير مراقب الدولة في إسرائيل إن وزارة الصحة لم تضع «نظرية قتالية» مرتبة بشكل كافٍ لعلاج الحصبة والأمراض الوبائية الأخرى. وأضاف أن «وزارة الصحة وضعت تعليمات فقط لبعض الأمراض مثل وباء الإيبولا والجمرة الخبيثة والجدري». جميع الأمراض الأخرى كان لها استعداد عام مشترك وتم إصدار التعليمات في منشور الرئيس التنفيذي، ولكن ليس «نظرية قتالية» المخصوصة.

فيما يتعلق بعلاج الحصبة، وهو مرض بدأ في الارتفاع في إسرائيل في السنوات الأخيرة بعد أن كان قد اختفى تقريباً، تم العثور على تحقيقات وبائية ضعيفة في التقرير. وقال: في ٥٧٪ فقط من الحالات بدأت التحقيقات في غضون ٤٨ ساعة. هذا ليس مجرد إخفاق إجرائي، بل إخفاق له آثار صحية حقيقية. و«مع تأخر التحقيق، فإن النظام الصحي يتأخر في الوصول إلى من يتعرض له، وهناك قلق من أنه سيصيب الآخرين».

وهو يؤكد أن الحصبة، وهي مرض لا يذكر نسبياً (٩ مرضى فقط في عام ٢٠١٦)، أصبحت خطراً كبيراً في السنوات الأخيرة. أصيب أكثر من ٤٠٠٠ شخص في ٢٠١٨-٢٠١٩، ذهب حوالي ١٠٪ منهم إلى المستشفى وحوالي ٤٪ كانوا يعانون من مضاعفات تتعلق بالالتهاب الرئوي والتهاب السحايا. وتوفي ثلاثة من المرضى.

إسرائيل تحتل المرتبة السابعة في العالم بإصابات الحصبة

وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، تحتل إسرائيل المرتبة السابعة في العالم من حيث نصيب الفرد من الحصبة. وكان ورد في بيان رسمي للمنظمة في نيسان ٢٠١٩ أنه «على مدار الأشهر الأخيرة حدثت أيضاً ارتفاعات مفاجئة في أعداد الحالات في البلدان التي ترتفع بها معدلات التغطية بالتطعيم بوجه عام، بما في ذلك الولايات المتحدة الأميركية علاوةً على إسرائيل وتايلاند وتونس، حيث انتشر المرض بسرعة في صفوف مجموعات المواطنين غير الحاصلين على تطعيم». وارتباطاً بتقرير المراقب الإسرائيلي يجدر التنويه إلى ما جاء في البيان المذكور إذ «توصي المنظمة باتباع نهوج مصممة خصيصاً تضمن أن تلبي خدمات التطعيم احتياجات الجميع – مع التأكد من إتاحة الوصول للعيادات في جميع المناطق، وفي الأوقات المناسبة، ولكل فئات السكان، ولا سيما من يواجهون تمييزاً وحرماناً منهجيين».

للمقارنة مع مواقع أخرى ولفهم الصورة الراهنة للمرض وجهود الدول للوقاية منه، فوفق منظمة الصحة العالمية في تقرير لها عام ٢٠١٨ ارتفع عدد المصابين بالحصبة في «منطقة أوروبا» المكونة من ٥٣ دولة بينها إسرائيل وروسيا وتركيا أيضاً، خلال العقد المنصرم. وبحسب أرقام المنظمة تضاعف عدد الإصابات إلى ثلاثة أضعاف خلال عام واحد. ومقارنة بعام ٢٠١٦، الذي سجل أقل حالات إصابة، يرتفع العدد إلى ١٥ ضعفاً. هناك أكثر من ١٠٠ ألف شخص يموتون كل عام بسبب أمراض الحصبة، إذ يمكن لهذا الفيروس أن يهاجم الدماغ ما يجعله خطراً على حياة البشر. غالباً ما يهاجم الفيروس الأطفال تحت سن الخامسة والبالغين فوق ٢٠ عاماً.

أكثر عدد من الإصابات سُجل في أوكرانيا، إذ بلغ ٥٣ ألف إصابة، و٢٠٠٠ بصربيا، و٢٩١٩ بإسرائيل، ٢٩١٣ بفرنسا، ٢٢٥٦ بروسيا، ٢٥١٧ بإيطاليا، ٢٢٠٣ بجورجيا، ٢١٩٣ باليونان. وعلى الرغم من الارتفاع غير المسبوق في عدد التطعيمات ضد الحصبة خلال العام الماضي، لكن الأمر ليس كافياً، كما تقول مديرة المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية سوزانا ياكاب. وتضيف بالقول: «يجب أن نبذل المزيد من الجهود لحماية كل فرد في المجتمع من هذه الأمراض التي يمكن تجنبها بسهولة».

أشار تقرير مراقب الدولة بشكل إيجابي إلى معدلات التطعيم ضد الحصبة في إسرائيل، ولكنه يشير أيضاً إلى «جيوب غير مطعّمة» يمكن أن تسبب الوباء. كان حوالي نصف مرضى الحصبة معارضين لتلقي لقاحات لهم ولأطفالهم. أي أن حوالي نصف المرضى لم يكونوا معارضين لتلقي اللقاحات، ولكن تم تطعيمهم بأنظمة المناعة الضعيفة. بين السكان الذين لم يتم تطعيمهم بالحصبة، سيصيب الشخص المريض في المتوسط ١٨ شخصاً آخر. فعالية اللقاح هي ٩٣٪ بعد جرعة لقاح واحدة و٩٧٪ بعد جرعتين. حتى لو لم يمنع اللقاح المرض، فإن شدته أقل. لا يوجد علاج حالياً للحصبة، و٣٠٪ من المصابين بالمرض ستكون لديهم مضاعفات، عادةً عند الأطفال الصغار. يعاني طفل واحد من بين ٦٠٠ طفل، وطفل واحد من بين ١٤٠٠ من الأطفال الأكبر سناً، من انهيار في الدماغ والجهاز العصبي المركزي، مما يؤدي إلى الإعاقة التراكمية والوفاة في نهاية المطاف. يبدأ التدهور بعد سنوات من شفاء الطفل من المرض.

وفقا للمراقب، فإنه على الرغم من زيادة الإصابة المرض، فإن الطريقة التي يعالج بها المرضى لم تتطور- على سبيل المثال، لم يتم تحديد ظروف المستشفى والعزلة بشكل منتظم، ولم يتم اتخاذ أي خطوات ضد جيوب عدم التطعيم. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم تحديد العوامل المسؤولة عن الاستجابة لتفشي الحصبة وواجهاتها. ولم يتم تحديد طريقة الإبلاغ عن تفشي المرض، ولم تتم كتابة أية إرشادات عامة لمنع انتشار المرض عند الضرورة. والنتائج واضحة في الميدان. على سبيل المثال، لم يتم إجراء تحقيقات وبائية بشكل صحيح بسبب عبء العمل أثناء تفشي المرض. لم تتم زيادة القوى العاملة في منطقة القدس حيث تفشى المرض، ولم يكن هناك معيار لعدد الممرضين الوبائيين في المنطقة. على سبيل المثال، هناك نقص في ممرضات رعاية الأم والطفل مقارنة بالمعدل العام في ١٣ من أصل ١٥ منطقة وضاحية. وتقول جمعية أطباء الصحة العامة إن «التوظيف الفعلي لمعايير التمريض في مراكز رعاية الأم والطفل هو ٧٧٪، وفي بعض المناطق، مثل منطقة القدس، انخفض إلى نسبة ٤٤٪! أما خدمات صحة الطلاب، التي تمت خصخصتها وخفضها، فهي أسوأ من ذلك كثيراً».

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية